الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارةالتعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة: علوم التسيير

تخصص : اقتصاد نقدي ومالي

من طرف : براحي ثورية

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحت اشراف الأستاذ:

د. زغودي أحمد

لجنة المناقشة:

د. قهوي حسن	الدرجة	جامعة تلمسان	رئيسة
د. زغودي أحمد	الدرجة	جامعة تلمسان	مشرفة
د.بن معمر عبد الباسط	الدرجة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الدراسية : 2025/2024

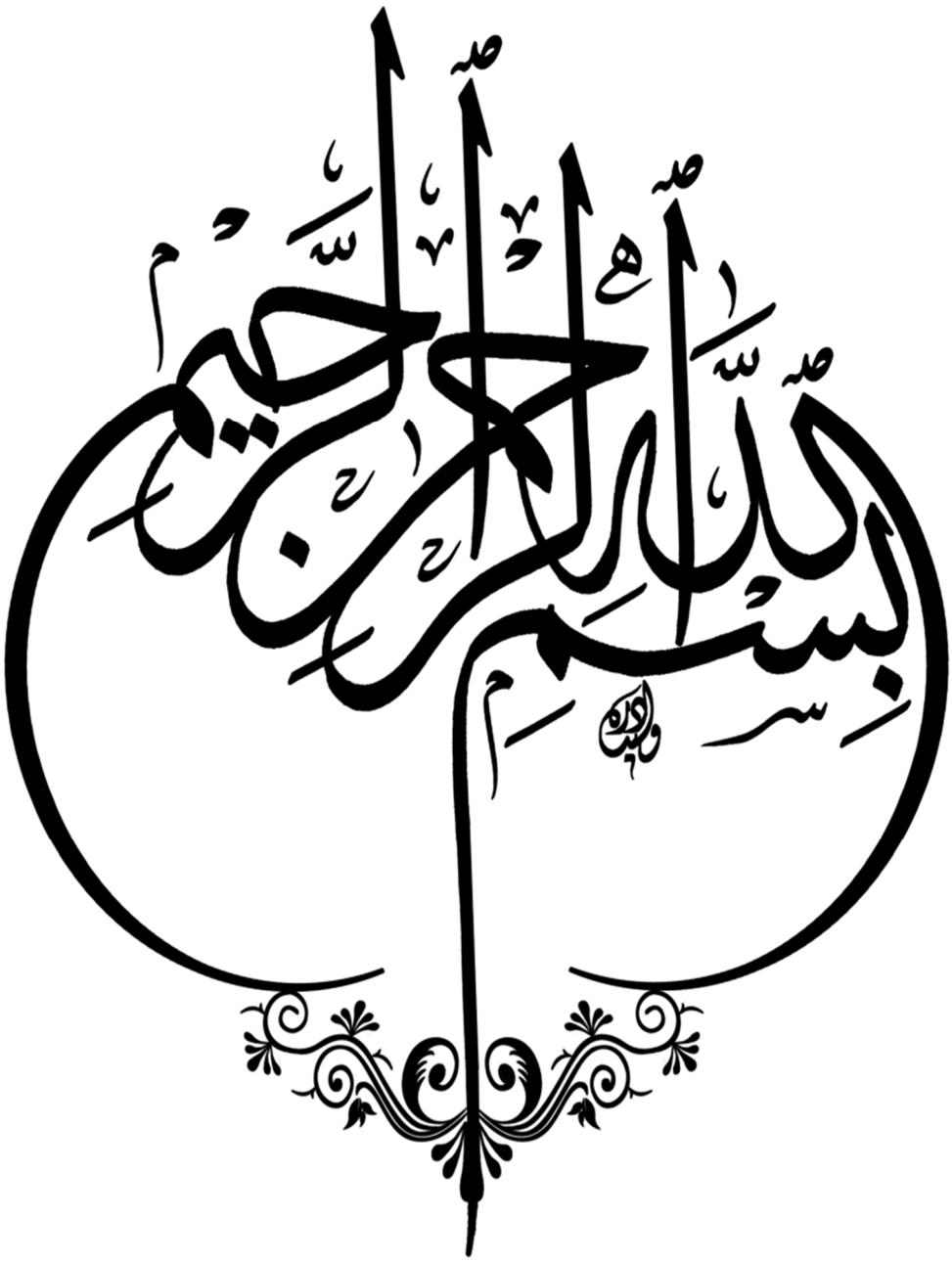
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله نستعينه و نشكره و نهتدي به ، الذي يسر لنا أمرنا و هون علينا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل فله الحم و له الشكر كله

كما أتقدم بالشكر و التقدير لأستاذي المشرف "زغودي أحمد" على إشرافه لهذه المذكرة وعلى النصائح و التوجيهات والإرشادات القيمة التي قدمها لي وعلى مساعدته لي رغم ارتباطاته الكثيرة في ميدان عمله فله كل الشكر والتقدير والاحترام.

والشكر موصول أيضا إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة و إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وأخص بالذكر الأخ" عمر" المشرف على مكتبة العلوم الاقتصادية جزاه الله كل خير على مساعدتي في انتقاء المراجع وكل يد كريمة أمدتنا بالعون وجميع من ساهم من قريب أو بعيد ولو بحرف أو ابتسامة أو كلمة طيبة رفعت من معنوياتنا.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ماستر 2 تخصص "الاقتصاد النقدي و المالي" الذين لم يبخلوا علينا بمعلومة أو نصيحة أو دعم معنوي جزآهم الله كل خير.

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، شيء جميل أن يسعى الإنسان لنجاح فيحصل عليه و لكن الشيء الأجمل أن يتذكر من كان السبب في هذا النجاح.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

أهدي هذا العمل إلى التي سهرت من أجل راحتي إلى أغلى وأسمى جوهرة في حياتي ورفيقة عمري "أمي الغالية" حفظها الله من كل مكروه وأطال عمرها ياربي.

إلى مصدر عزيمتي وقوتي و السند الذي رافق حياتي و كتفي في هذه الدنيا "أبي الغالي" أمده الله الصحة و العافية وطول العمر.

إلى إخوتي: عبد الخالق، سمية، سعاد، والى بهجة منزلنا وسعادة قلوبنا أولاد أختي: ادم المختار، أية ، محمد أنس.

كما لا يفوتني بالذكر عائلة الثانية في مجال عملي وعلى رأسهم زميلي في العمل عبد الحفيظ بلغيت، وكل العمال المهنيين الذين ساعدوني بإنجاز كافة الأعمال في غيابي فترة الدراسة، والى كل الطاقم الإداري.

ملخص:

تسعى هذه الدراسات الى تبيين دور البنوك التجارية في عملية تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بحيث نجد أن هذا القطاع له مكانة هامة للغاية في الاقتصاد الوطني لما توفره من مناصب الشغل وخلق الإبداع والابتكاروالمبادرةوالحرص على أن يكون هنالك أكبر قدر من العمالة هذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع الشمول المالي لهدا القطاع في السنوات الأخيرة لكونه يشكل عاملا أساسيا في التحديات التي تواجه الكثير من الدول في تنويع المالية الرسمية وأيضا استخدام وتكلفة وجودة الخدمات المالية. ولقد سعت الجزائر إلى تشجيع القطاع والعمل على تطويره وذلك قصد تحقيق التنمية الاقتصادية وهذامن خلال القيام بإنشاء هياكل لدعم هذه المؤسسات.

لقد قامت الدراسة بإبراز أهم الهياكل والآليات الداعمة لقطاع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة (CNAC. ANGMANDI. ANSEJ) و مدى فعاليتها التمويلية لهذه المؤسسات وهدا من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي و الاستقرائي الذي تم تبيينه من خلال إعطاء بيانات عن هذه الوكالة لفترة 2004 / 2021

لقد اتضح من نتائج الدراسة على أن تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هذه الوكالات أدى الى تزايد حجم هذه المؤسسات من سنة إلى أخرى والزيادة في المقابل لعدد مناصب الشغل إلا ان هذا التمويل لم يحقق النتائج المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم، آليات التمويل.

Abstract:

This study aims to clarify the role of commercial banks in financing small and medium-sized enterprises (SMEs). We find that this sector holds a very important position in the national economy, given the jobs it provides, the creativity, innovation, and initiative it fosters, and the importance of ensuring the greatest possible workforce. This has led to increased interest in the issue of financial inclusion in this sector in recent years, as it represents a key factor in addressing the challenges facing many countries in diversifying formal finance, as well as the use, cost, and quality of financial services.

Algeria has sought to encourage and develop the sector with the aim of achieving economic development by establishing structures to support these institutions. The study highlighted the most important structures and mechanisms supporting the small and medium-sized enterprises (SMEs) sector (CNAC, ANGMANDI, ANSEJ) and their effectiveness in financing these enterprises. This was achieved using an analytical and inductive approach, demonstrated by providing data on this agency for the period 2004-2021. The study results revealed that the financing of the SME sector by these agencies led to an increase in the size of these enterprises from year to year and a corresponding increase in the number of jobs. However, this financing did not achieve the expected results.

Keywords:

SMEs, support structures, financing mechanisms

قائمة المحتويات

مقدمة عامة

الفصل الأول : الأدبيات النظرية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: تعريف وأنواع البنوك التجارية وخصائصها وأهميتها

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: معايير وتحديد التعارف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وأهميتها

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها

المطلب الثالث: مجالات عمل المؤسسات ص ومتوسطة والصعوبات التي تواجهها

المبحث الثالث: تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: إستراتيجية وطرق البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقنياته الحديثة لتمويلها

المطلب الرابع: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشمول المالي

الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقي

المبحث الأول: دراسات حول الموضوع في الجزائر

المبحث الثاني: دراسات حول الموضوع دول أخرى

المبحث الثالث: مقارنة بين الدراسات

الفصل الثالث : الإطار التطبيقي

المبحث الأول: واقع التمويل البنكي للمؤسسات ص/ متوسطة -الجزائر-

المبحث الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي الجزائر وتطوره

المبحث الثالث: آليات دعم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي الجزائر والهيئات الحكومية المدعمة لها

خاتمة عامة

قائمة الجداول:

رقم	عنوان	صفحة
1-1	تعريف اليابان للمؤسسات ص/م	21
2-1	تعريف الجزائر للمؤسسات ص/م	22
3-1	أهداف الشمول المالي	40
1-3	القروض البنكية حسب مصدرها وتوزيعها القطاعي (الوحدة: مليار دج)	65
2-3	يبين المصارف والمؤسسات المالية الناشطة	67
3-3	يبين تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات)	67
4-3	يبين تصنيف القروض حسب آجال الاستحقاق الوحدة مليار دينار نهاية الفترة المصدر بنك الجزائر2023	70
5-3	تطور تعداد لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)	77
6-3	يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر 2019	79
7-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم لسنة2020	80
8-3	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص	81
9-3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط	83
10-3	نشاطات الصندوق بين 2004 الى 2020 القمة بالدينار	85
11-3	صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	87
12-3	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ نشأتها إلى غايةديسمبر 2021	88
13-3	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع الأعمال من الإنشاء لغاية 2019/12/31	91
14-3	المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط لغاية 2021/12/31	93
15-3	توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنيةلتسيير ANGEMإلى غاية 2021/03/31	96
16-3	تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2017-2020	97
17-3	عدد المؤسسات الناشئة بحاضنات خلال الفترة 20011-2019	99

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان	صفحة
1-1	هيكلة الإدارة في المؤسسة	25
2-1	مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	42
1-3	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)	79
2-3	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية إلى غاية 2019	80
3-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم	81
4-3	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	82
5-3	المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة حسب القطاعات	83
6-3	نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية حسب قطاع النشاط منذ النشأة إلى غاية 2019/12/31	90
7-3	نسبة تمويل الذكور و الإناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية منذ نشأتها لغاية 2019/12/31	92

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن انفتاح الدول في المجال المالي والاقتصادي الذي عرفته في الوقت الحالي يعرف تغيرات عديدة ومختلفة بحيث هده الأخيرة أصبحت ملزمة بأن تنتهج استراتيجيات ناجحة وهيكلة خطط بشكل محكم لاسيما في الدول النامية وهذا حتى يتم تحقيق النمو الاقتصادي الذي يجعلها ترتقي في شتى المجالات وهذا ما يدفعها لتصبح قريبة من درجات التقدم التي تعرفها دول العالم الأول.

فنجد أن من بين هذه الاستراتيجيات التي قامت بها وسعت الى أجلها الدول هي فكرة إقامة المؤسسات اصغ والمتوسطة والقيام بدعمها حتى يتم استمرارية هذا القطاع و بقائها في السوق وهذا راجع لما تتمتع به من خصائص جيدة تعمل على تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وتعمل كذلك على الزيادة في القدرات الإنتاجية

والاقتصادية وتعمل كذلك على الزيادة في القدرات الإنتاجية ورفع المستوى المعيشي فيها لهذا أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة لمتوسطة من أهم القطاعات التي لها نقطة تير جد مميزة على اقتصاديات دول العالم ولاسيما المتقدمة منها بحيث اهتمت بشكل واسع بهذا القطاعوذلكلما له من تأثيرات إيجابية للاقتصاد.

فالجزائر هي الأخرى وجهت تركيزها بجعل تغيرات ملحوظة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث قامت بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك راجع لما لها من دور جد فعال في احدث التنمية المستدامة في الاقتصاد و لق مناصب العمل و تقليص من البطالة

فنجد أن البنوك التجارية تلعب دورا مهما في تمويل هذه المؤسسات حيث تعد المصدر الرئيسي لتمويل من خلال القروض و الخدمات المالية المختلفة فالبنوك تسهم في توفير رأس المال ألازم لبدء الأعمال أو توسيعها مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتوسع في قطاعات متعددة ومع تنامي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف الاقتصاديات فإن البنوك التجارية أصبحت أكثر مرونة في تقديم حلول تمويل مبتكرة تتناسب مع احتياجات هذه المؤسسات ، مع تحسين بيئة الأعمال لتوفير دعم مستدام يعزز قدرة المؤسسات على النمو و الابتكار، و من هذا السياق لا يقتصر دور البنوك التجارية على توفير التمويل المباشر فقط بل يشمل أيضا تقديم استشارات مالية ،ن تدريب ، ودعم في تطوير خطط الأعمال مما يزيد من تحسين كفاءة هذه المؤسسات و زيادة قدرتها على التنافس في الأسواق الدولية.

و انطلاقا على ما تم ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية :

أولا الإشكالية:

" ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "

فرضيات البحث:

- تعمل البنوك التجارية على توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات عديدة في الجزائر

أهداف البحث:

الغاية من اختيارنا لهذا الموضوع كان لتوصل إلى الأهداف التالية:

- ✓ تقديم نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ الاطلاع على البنوك التجارية والتقنيات المستخدمة من قبلها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذكر مختلف المصادر في التمويل
- ✓ الإحاطةبالعلاقة التي تجمع بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث ودراستنا لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية والدور التي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل ونجد أن البنوك التجارية والتمويل البنكي هو أحد المواضيع والمصادر المهمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي عرفها القطاع في الجزائر والاهتمام الكبير الذي يحظى به وإنشاءوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على ذلك.

دوافع اختيار الموضوع:

- ❖ تسليط الضوء على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ حداثة الموضوع وارتباطه بالتخصص العلمي
- ❖ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات في مختلف القطاعات
- ❖ الوقوف على مدى مساهمة البنوك في توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات

المنهج المتتبع في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوعوالوصول إلى أفضل النتائج لقد تم إتباع المنهج الوصفي وذلك عند الوقوف على مختلف المفاهيم والتعارف المرتبطة بالموضوع، كما تم إتباع المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلوماتوالعمل على تحليلها وإعطاء نتائج على أساسها.

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية والتأكد من صحة الفرضية وكذلك التساؤلات الفرعية من هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول إذ يتمم التطرق في الفصل إذ يتم التطرق في:

الفصل الأول إلى الجانب النظري بالتطرق لنظرة شاملة عن البنوك التجارية وطرق تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالعلاقة التي تجمع بين البنوك وهذه المؤسسات، كما تضمن الجوانب النظرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوأهميتهاومجالاتهاوالصعوبات التي تواجهها لحصولها على التمويل اللازم للاستمراريتها.

الفصل الثاني بحيث تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع

الفصل الثالث كان خاص بدراسة الواقع البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات دعمها وواقع هذا القطاع في الجزائر.

وتختتمهذه الدراسة هذه بحوصلة عامة عن الموضوع و تقديم مجموعة من النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد:

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وللبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي العام في العصر الحديث وتعتبر في الدرجة الثانية في التسلسل الرئيسي للجهاز المصرفي ويسبقها في ذلك سوى البنك المركزي وهي من أهم المنشآت التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد و توفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الفروع المتاحة المربحة للبنوك و وذلك راجع لما تتميز به المؤسسات من سمات عديدة تساهم في تحقيق أهداف البنوك فهي تأمل على تحقيق دور ايجابي من خلال القضاء على البطالة ومحاربة الفقر وزيادة الناتج القومي.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية كونها الأساس لنهضة الدول المتقدمة حاليا. فهيالمحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد وذلك لمزاياها المتعددة من قلة حاجاتها لرؤوس الأموال الضخمة ومساهمتها فيزيادةالصادرات إضافةإلىالمهارات التنظيميةوالقدرةعلىالإبداع واستيعاب التكنولوجيا الجديدة ومخرجاتهاتعتبرمدخلات لإنتاجسلعوخدماتأخربوهو الدور المتميزفيإمدادالمؤسساتالكبرى لدى جاء التفكيرفيترقيةوتنميةمؤسساتالصغيرةومتوسطةنظرالماتتميزبه من خصائصمميزةوكذلك مرونتها.

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسساتالصغيرة و المتوسطة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها فالتمويل هو الضالة التي تحدثها المشروعات فهي تحتاج إلى التمويل منذ بداية و طول حياتهوذلكحتى يتخطى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تلم بالمشروع ويرى علماء الاقتصاد أن التمويل للمشاريع من أعقد المشكلاتالتي يوجهها القائمين على المشروع ، وفي الآونة الأخيرةأصبح الاتجاه الجديد لتمويل هذه المؤسسات هو البنوك التجارية فهي تحتل مركزا حيويا في المنظومة الاقتصادية والمالية وذلك لتأثيرها الايجابي على التنمية الاقتصادية راجع لتعبئته للمدخرات الكافية لنمو الاقتصاد والاستثمار في كل المجالات.

وعلى ضوء هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث من أجل التعرف في المبحث الأول على ماهية البنوك التجارية والمبحث الثاني تناولنا ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالمبحث الثالث تطرقنا إلى تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية تهدفإلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات فوظيفتها الرئيسية تتمثل في جمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتوظيفها ذلك من خلال استخدام تقنيات وآليات متعددة. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاث مطالب: فالمطلب الأول يتمحور حول تعريف وأنواع البنوك التجارية، خصائصها وأهميتها والمطلب الثاني حول أهداف ووظائف البنوك التجارية والمطالب الثالثتطرقنا إلى موارد واستخدامات البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريفوأنواع البنوك التجارية وخصائصها وأهميتها.

الفرع الأول :تعريف البنوك التجارية.

-يمكن تعريف البنوك التجارية كما يلي:

- يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها الأساسي في قبول الودائع ومنح الائتمان، ولعل أهم ما يميز المصارف التجارية عن باقي البنوك هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الودائع إلى أصحابها وقتما شاؤا دون مماطلته ومن ثم يمكن اعتبار الحسابات والودائع الجارية في حكم النقود، هذه الميزة تجعل من البنك التجاري منشأة تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع.[1]
- البنوك التجارية هي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعاروإعادة استثماراتها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقديةحاضرة دون خسائر تذكر للمساهمة في تمويل التجارة الخارجية والداخلية.[2]
- تعد البنوك التجارية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمشروعاتوالإدارات العامة وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير مصرفية.

-ويمكن ان يستنتج من التعريف هذا ما يلي:

1. أن البنوك التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دونالقطاعات الأخرى ولا على فئة معينة من الأفراد دونالأخرى.
2. يمكن للبنوك التجارية أن تقدم خدمات مصرفية متنوعة في جانب الخدمات المصرفية التقليدية

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي. أساسيات العمل المصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية. 07-2015.ص 29.

[2] خالد أمين عبد الله. العمليات المصرفية. الطبعة الخامسة. دار وائل للنشر.1998.ص9.

(قبوللإيداعات ومنح القروض).

3. يمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية ودراسات الجدوى والاستثمارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن وغيرها.

4. إن المصارف التجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن ، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخربولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى[1].

✓ وهو المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض[2].

✓ البنوك التجارية تقوم بتقديم خدمتها المصرفية لجميع الزبائن أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دونها القطعات الأخرى ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى[3].

الفرع الثاني:أنواع البنوك التجارية:

-يمكن تقسيم أنواع المصارف التجارية إلى سبعة أنواعوهي كما يأتي:

أولا : البنوك الفردية:Unit Banks

وهي بنوك صغيرة الحجم نسبيا، يملكها أفراد أو شركات أشخاصها ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وعادة ما تشتهر مواردها في أصول عالية السيولة مثل: الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والأصول القابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر أو بخسائر قليلةأي هي تحاول دوما تجذب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وضآلة إمكانيتها المالية.

ثانيا: البنوك ذات الفروع:Branch Banks

وهي تلك المصارف التي تمتلك عددا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس إدارة واحد، ويدير كل فرع من فروع المصرف، مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، وتشترك الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطات الأولية والثانوية والقروض والاستمارات والعمليات المصرفية الأخرى.

ثالثا: بنوك المجموعة:Group Banks

---

[1]إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. إدارة البنوك التجارية. الطبعة الأولى. دار غيدار للنشر. 2016.ص 137.

[2]اسماعيل محمد هامش. مذكرات في النقود والبنوك. دار الجامعات المصرية.مصر.1975.ص43.

[3]مجدي شكري قسط. الإدارة الحديثة للبنوك التجارية. دار التعليم الجامعي. مصر. 2018. ص 197.

تشتمل بنوك المجموعة على عدد من البنوك الممتلكة من قبل الشركة قابضة وقد تكون هذه البنوك فردية أو ذات فروع ويحتفظ كل مصرف رغم وجود الشركة القابضة بمجلس إدارتهومديره العام.

رابعا: بنوك السلاسل : Chain Bank

نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية، وتضخم حجم أعمالها وهذه المصارف تستمد نشاطاتها من خلال فتح[1]سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن مصارف منفصلةعن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها، وينسق الأعمال بينها، وتعود ملكية هذه المصارف إلى شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين وليس لشركة قابضة.

خامسا :بنوك المراسلة: Correspondent Bank

ظهرت الحاجة إلى بنوك المراسلة نتيجة لرغبة البنوك لإيجاد نظام لتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل الزبائن على البنوك في مناطق أخرى ، كما أن بنوك المراسلة لا تمثل إطلاقا هيكلا لبنكذي فروع، وإنما بنوك متعاونة فيها بينها في مجالات معينة، بهدف تحسين الخدمات البنكية وتنويعها.

سادسا :البنوك الالكترونية: Electronique Banks

يطلق على البنوك الإلكترونية ببنوك القرن الواحد والعشرين، وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية من خلال استخدام الحسابات الآلية، حيث تعد هذه الوحدات بمثابة منافذ أو فروع له، وهي ذات مدى متسع زمنيا أي تقدم خدماتها على مدار 24 ساعة، وإلى مناطقجغرافية واسعة.

سابعا: البنوك المنزلية:Home Banks

طبق نظام البنوك المنزلية لأول مرة عام 1980،وتوسع استخدامها بعد انتشار أجهزة الحاسبات الآلية الشخصية. حيث أمكن لكثير من الزبائن استخدام تلك الحسابات في التعامل مع هذا النظام، ويعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحويل البيانات حيث تم ربط الحاسب الآلي بالبنك بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل الزبائن من خلال وسائط الاتصال.[2]

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية.

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. إدارة البنوك التجارية. الطبعة الأولى. دار غيدار للنشر.2016.ص143.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. إدارة البنوك التجارية. مرجع سبق ذكره، ص 144.

-تتسم البنوك بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها وهي:

- ✓ تعدد خيارات أشكال الحسابات البنكية التي بإمكان العميل فتحها والاحتفاظ بمدخراته بها.
- ✓ توفر خدمة التبادل الوسيط. من خلال التعامل مع الشيكات وهذا يشكل الأمان للعملاء من اقتناء مبالغ نقدية كبيرة في حوزتهم.
- ✓ تعمل على تجميع للمدخرات المالية المبعثرة للعملاء، وتساهم في تشغيل هذه المدخرات واستثمارها بما يضمن زيادة الأرباح والتي تزيد من رأس المال البنك.
- ✓ سهولة التعامل بين البنك والعميل من خلال جاهزيتها لتلبية طلب للعميل المودعإذا أراد أن يأخذإيداعاته وذلك يرجع للسيولة التي يحتفظ بها البنك.
- ✓ توفر للعملاء منتجات بنكية وتشجيع على فكرة الادخار من خلال الإعلانات التحفيزية.[1]
- ✓ تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جارية جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا.
- ✓ تشكل الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها. وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق ، بينما في المؤسسات المالية الأخرى ، الجزءالأكبرمن مصادر أموالها ويأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الطلب، وهذا يترتب عليه إن تصبح البنوك التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى.[2]
- ✓ تتأثر أعمال البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه حيث أن للبنك المركزي سلطة الرقابة على البنوك العاملة في الدولة وتحديث النسب الخاصة بنشاطها مثل: نسبة الاحتياط الإلزامي ، نسبة السيولة تحديد أسعار الخصم.
- ✓ التعدد والتنوع حيث تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لعجلةالنشاط الاقتصادي إلى النقود الورقية والمعدنية والبنكية ، وحسب طبيعة التعاملات وتنتشر فروع البنوك التجارية بين الأماكن المختلفة حسب التوزيع المكاني لهذا النشاط .

[1] نعيمة طبيشات. مجلة علمية. معاملات وإجراءات بنكية. 14 فيفري 2022. على الموقع:http://money.mawdoo3.com

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. مرجع سبق ذكره، ص 138.

- ✓ تحقيق الأرباح: تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح من خلال جميع الأعمال التي تمارسها سواء لعملائها وللآخرين.[1]
- ✓ يفرض على البنوك التجارية أن تحقق الانسجام المطلوب بين السيولة والربحية والأمان عند استثمار أموالها.
- ✓ الميزة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا بنكية.
- ✓ تعد السيولة من أهم مميزات البنوك التجارية باعتبارها أن هذه المؤسسة يمكنها السحب في أي وقت ويتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام شيك.[2]

الفرع الرابع: أهمية البنوك التجارية

-البنوك التجارية تلعب دورا مهما في الاقتصاد من خلال تسهيل العديد من العمليات المالية والاقتصادية، من أبرز أهمية بنوك التجاريةنذكر ما يلي :

- ➢ تمثل وسيط مالي تقوم بتقديم خدماتها المالية إلى وحدات الفائض والعجز.
- ➢ تمويل الأعمال والمشروعات فتقدم للبنوك التجارية قروض للشركات، مما يساعدها على التوسع والنمو.
- ➢ تقوم بإصدار التزامات على نفسها في صورة ودائع لغرض الحصول على الموارد المالية.
- ➢ تحقق الاستقرار المالي: تلعب البنوك التجارية دورا مهما في إدارة السيولة وتقديم الائتمان ما يساعد في استقرار النظام المالي.
- ➢ رأس مال البنك ينجم عنه بيع الأسهم والحصول على الأرباح.
- ➢ تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تسهيل حركة الأموال بين الأفراد والشركات.تساهم البنوك في تحفيز الاستهلاك والاستثمار.
- ➢ موجودات البنوك التجارية تستحق على وحدات اقتصادية غير مصرفية مثل: القطاع العائلي، قطاع الأعمال والحكومة.[3]

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية

[1]هادي خليل. البنوك التجارية، وظائفها: خلق الائتمان، جامعة المنارة كلية إدارة الأعمال.Chapter 4الموقع الالكتروني: http://manara.edu.sy

[2]هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان. النقود والمصارف. دار وائل للنشر . طبعة الأولى. 2009. ص 106

[3]هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان. النقود والمصارف. مرجع نفسه. ص 109

الفرع الأول: أهداف البنوك للتجارية

- يقوم نشاط البنوك التجارية عامة على تحقيق ثلاثة أهداف وهي:

- ❖ تحقيق أقصى ربحية.
- ❖ تجنب تعرض لنقص شديد في السيولة.
- ❖ تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك.

-وسنستعرض فيما يلي التفصيل لهذه الأهداف :

أ. الهدف الأول: الربحية:

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق أقصىقدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح البنك،أن تكون إيرادات المصرف أعلى من تكاليفه بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:[1]

- ✓ الفوائد الدائنة على التسجيلات الائتمانية.
- ✓ العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك نظراخدماتها التي تقدمها للآخرين.
- ✓ أجور الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل البنكي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية وماليةوإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- ✓ عوائد العملية الأجنبية أي الأرباح المحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع.
- ✓ إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المحققة من خصم الكمبيالاتوأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

-أما فيما يتعلق بتكاليف البنك، فإنها تشمل على الآتي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم البنك بدفعها.
- العمولات المدينة التي يدفعها البنك إلى المؤسسات المالية الأخرى نظرا لتقديمها خدماتللمصرف ذاته.
- المصاريف الإدارية والعمومية.[2]

ب. الهدف الثاني: السيولة

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي. أساسيات العمل المصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية. 2015/7. ص 43

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. مرجع سبق ذكره، ص 140.

-تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة وفي القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.[1]

ج. الهدف الثالث: الأمان

إن أمان البنك يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تحديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن . منأجلذلكيجب عليهاأنتضعقواعد محددةللإقراضتقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة البنكية الممنوحة، منها ما يلي :

- سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته.
- مكانة المؤسسة المقترضة في السوق بين المتنافسين.
- المركز المالي للمؤسسة ومدى توازن هيكلها المالي.
- حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.
- مدة القرض ، فكلما قصرت المدة كلما ساعدذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطةبه.
- الضمانات المقدمة، ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها.[2]

الفرع الثاني:وظائف البنوك التجارية

-تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة ، فإلى جانب الوظيفة الأصلية المتمثلة في الوساطة المالية، تقوم البنوك بوظيفة خلق نقود الودائع وهي وظيفة مستقلة عن الوظيفة الاصلية ،ومن هنا نجد نوعان من الوظائف:

أولا :الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

أ. قبول الودائع:

-تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف،حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة ، إذ أنها تعتبر من أكثرمصادر الأموال خصوبة وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنحالقروض وإنشاء النقود

-توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في.[3]

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي. أساسيات العمل المصرفي. مرجع سبق ذكره. ص 43.

[2] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي. مرجع سبق ذكره. ص 46.

[3] صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد. النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان. 1983. ص 131

الودائع الجارية (تحت الطلب) :

هي الأموال التي يتم ايداعها في البنك من قبل العميل بحيث يستطيع سحبها في أي وقت وذلك بدون اشعار مسبق.

ودائع التوفير:

هي الأموال التي يتمم ايداعها لمدة زمنية محددة وفي المقابل تحقق فائدة و يمكن للمودع سحب و إيداع بشرط ألا يكون بشكل يومي .

الودائع لأجل:

هي عبارة عن ودائع توضع لدى البنك لمدة زمنية محددة وذلك مقابل فائدة يكون قد تم الاتفاق عليها كما لا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة إلا بشروط .

ب. تقديم القروض:

يتم منح القروض للأفراد و الشركات وذلك لأغراض عديدة ونجد عدة أنواع نذكر منها :

- **قروض بضمانات مختلفة** : أي قروض تمنح مقابل ضمان معين كرهن للعقار أو وديعة.
- **قروض بدون ضمانات:** هي قروض يتم منحها بدون تقديم ضمانات مادية و هي تعتمد على الملائة المالية و سمعة للأشخاص.[1]

ثانيا : الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

هذه الوظائف نجدها تتجاوز الدور التقليدي الذي يقتصر على قبول الودائع وتقديم القروض ونذكر منها ما يلي:

1. **الخدمات المصرفية الالكترونية:**هذه الخدمات تمكن العملاء ممن القيام بإدارة حساباتهم وذلك عبر الأنترنت و تطبيقات الهاتف الذكي كدفع الفواتير الكترونيا
2. **تمويل التجارة الخارجية: بحيث** تقوم البنوك بمساعدة الشركات على القيام بالاستيراد و تصدير لسلع من خلال :
   - اصدار اعتمادات مستندية لضمان الدفع
   - تسهيلات التمويل قصيرة الاجل لتجارة

[1] صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد. مرجع سابق الذكر. ص 132.

3. **إدارة الثروات:** بحث تقوم البنوك بتقديم استشارات استثمارية تكون مخصصة للعملاء الأثرياء او الشركات.[1]
4. خدمات الدفع الرقمية.
5. خدمات التأمين و الاستثمار.
6. التمويل الأخضر و المستدام .
7. خدمات الدفع الرقمية .
8. التكنولوجيا المالية.
9. دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة عليهم.[2]

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية

-تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت لنظام المالي بحيث لها دور أساسي في الاقتصاد ونتطرق لاهم نقاط في الموارد و الاستخدامات الخاصة بالبنوك .[3]

الفرع الأول : موارد البنوك التجارية

الموارد نعني بها الأموال التي يتم الحصول عليها ممن قبل البنوك وذلك لتمويل أنشطتها وتشمل على:

-الودائع :

- **ودائع جارية:** هي حسابات يمكن سحبها ففي أي وقت بدون اشعار مسبق
- **ودائع الادخار:** هي عبارة عن حسابات مخصصة لتشجيع الادخار ويكون السحب محدود
- **ودائع لأجل:** توضع هذه الودائع لفترة زمنية محددة يكون مقابل فائدة ولا يمكن سحبها قبل الاجل .[4]

. **رأس المال** : هي تمثل الأموال التي يساهم بها أصحاب البنك أي المساهمون وذلك لتأسيسه او زيادته[5]

ـ الاحتياطات: هي تعتبر جزء من الارباح اوالأموال يتم الاحتفاظ بها وذلك لمواجهة المخاطر او لتغطية الخسائر

القروض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي : هي عبارة عن أموال يتم اقتراضها من قبل البنك عند الحاجة لسيولة أو تمويل عملياته

---

[1]عبد المطلب عبد المجيد. النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ. دار الجامعية للنشر . الاسكندرية. 2003. ص 346

[2]عبد المطلب عبد المجيد. مرجع سبق ذكره. ص 347.

[3]عقيل جاسم عبد الله. النقود والبنوك. دار ومكتبة الحامد للنشر. عمان . 1999. ص 244.

[4]رشاد الحصار، رياض الحلبي .مرجع سابق الذكر . ص 74.

[5]سليمان بودياب. اقتصاديات النقود والبنوك. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. 1996 . ص 96.

ـ اصدار السندات او الشهادات الإيداع:هي تعتبر أدوات تمويل يصدرها البنك و ذلك لجذب أموال من قبل المستثمرين وذلك مقابل فائدة ثابتة[1]

الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري ، ومن دراسة الأصول في ميزانية البنك التجاري يتضح لنا أن موارده موزعة على مجموعة من الاستخدامات تتدرج تنازليا حسب سيولتها وطبقا لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية :[2]

- **المجموعة الأولى:** هي عبارة عن مجموعة الأصول التي يمكن وصفها بأنها تامة السيولة، تتكون من النقدية في خزينة البنك وتشمل على الأوراق النقدية القانونية وللنقود المساعدة وأرصدة البنكالتجاري.
- **المجموعة الثانية:** تسمى الاحتياطات الثانوية لأنها تلي المجموعة الأولى من حيث السيولة ومنها:
  - **أذونات الخزينة:** هي عبارة عن سندات دين تصدرها الحكومة لأجال قصيرة تطرح في التداول من خلال البنك المركزي باستخدام مبدأ الخصم.
  - **القروض والسلفيات:**فهي تعد من أساسيات بنود الميزانية للبنك التجاري فهي بالتالي تعكس نشاطه الأساسي فتتنوع القروض والسلفيات الممنوحة في البنوك التجارية بتنوع الضمانات التي تمنح مقابلها ويكون هذا العمل شخصيا أو عينيا.
- **المجموعة الثالثة:** تتمثل في الأصول التي يقرر البنك التجاري استثمار أمواله فيها وذلك لتحقيق الربح أولا، وهذا ما يجعل عامل السيولة يحتل المرتبة الثانية[3].

المبحث الثاني : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] سليمان بودياب. مرجع سبق ذكره. ص 134.

[2] سليمان بودياب. مرجع سبق ذكره. ص 139.

[3] سليمان بودياب. مرجع نفسه. ص 139.

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديدأبعاد ظاهرةما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها كهذه الظاهرة لذا فإن إعطاء تعريفدقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات وخاصة البيئة الاقتصادية ، لذا تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو معنوي للوصول إلى تعريف شاملللهذا النوع من المؤسسات.[1]

المطلب الأول:معايير تحديد التعارفالمختلفة للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة وتصنيفه و أهميتها

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتكز في العادة على نوعين من المعايير وهما الكمية و النوعية ، الا اننا نجد هذه المعايير تختلف من بلد الى آخر الا انها تتبع تعليمات لمنظمات دولية مثلا كالبنك الدولي أو منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، فاهم هذه المعايير ندرجها فيما يلي باختصار

أولا : المعايير الكمية

-هذه المعايير تتميز باعتمادها على أرقام و مقاييس جد مضبوطة و واضحة حتى يتم إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعايير :[2]

- **معيار عدد العمال :(معيار العمالة)**

من أكثر المعايير استعمالا وذلك لبساطة الاستخدام والتطبيق، سهولة الحصول على المعلومة والثبات النسبي، غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى ، فمثلافي الدول الصناعية تضم**500** عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم**20**إلى**100**عامل أو حتى أقل.[3]

-لكن على الرغم من بساطة وسهولة هذا المعيار إلا أنه تم توجيه له عدة انتقادات خاصة فيما يخص كون أن عدد العمال لا يعتبر العنصر الوحيد المعتمد عليه في العملية الإنتاجية.[4]

لكون الاعتماد الوحيد على هذا المعيار لا يعطي تصنيف صحيح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد من خلال هذا المعيار ان هذه المؤسسات تتميز بكثافة فيما يخص اليد العاملة ما يجعلها تعتبر على أساسه

---

[1] خبابة عبد الله. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة. دار الجامعة الجديدة. 2013 . ص 13.

[2] أحمد رحموني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري. دار الكتب المصرية.2011. ص 15.

[3] أحمد رحموني. المرجع نفسه. ص 15.

[4] فتحي السيد عبده أبو سيد حمد. الصناعات الصغيرة والمتوسطة. مؤسسة الشباب. جامعة اسكندرية. 2005. ص 49

مؤسسات كبيرة وذلك راجع للعمالة الكبيرة كما توجد عدة عوامل يتضح من خلالها توخي الحذر في استخدام هذا المعيار كظاهرة عدم التصريح بعدد العمال.[1]

معيار رأس مال أو قيمة الاصول الثابتة:

رأس المال أو الأصول الثابتة كالعقارات، وسائل النقل، المعدات باختلاف انواعها تعطي مؤشر على حجم الاستثمار

مؤسسة صغيرة: أصول تكون أقل من 2 مليون دولار

مؤسسة متوسطة: من 2 إلى 20 مليون دولار

فيما يخص هذا المعيار يستعمل خاصة في القطاعات الصناعية والإنتاجية.[2]

نجد ان في قطاع الخدمات قد لا يكون هذا المعيار ناجعا وفعالا لكونه لا يتطلب استثمارات مادية كبيرة.[3]

معيار التكنولوجيا أو أسلوب الإنتاج:

هذا المعيار له صلة بمعيار عدد العمال و ذلك راجع لاعتبار كون أنن حجم المؤسسة هو المزيج النهائي لتفاعل عنصر العمل مع عنصر الآلات المستخدمة فيه فكلما كان هذا المزيج للعنصرين صغير مقارنة بما يماثلها كانت المؤسسة صغيرة.[4]

معيار درجه الانتشار:

هذا المعيار يرى أن المؤسسات ص/م تتميز بانتشار واسع في كافة أنحاء القطر و ذلك يعود لكون أن حجم هذه المؤسسة زائد محدودية نشاطها و اليد العاملة كلها عوامل تساعد على ممارسة هذه الأنشطة في أي مكان فهذا مما يجعل معيار درجة الانتشار يعتبر معيار جيد في تحديد المؤسسات ص/م الانتشار.[5]

ثانيا: المعايير النوعية

من خلال ما سبق ذكره حول المعايير النوعية حتى يتم توضيح للمعطيات من قطاع اقتصادي الى آخر هذا ما استدعى التطرق لمعايير سميت بالنوعية تهتم بتصنيف المؤسسات ص/م و ذلك بالاستناد الى عناصر التشغيل و تعتمد على الفروق الوظيفية .

---

[1] رحموني أحمد. مرجع سبق ذكره. ص 15.

[2] خبابة عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 13.

[3] هالة محمد لبيب عنية. إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2021. ص 17.

[4] هالة محمد لبيب عنية. مرجع سبق ذكره. ص 17.

[5] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد. الصناعات الصغيرة والمتوسطة. الاسكندرية. 2005. ص 51.

- **معايير الملكية:**

هذا المعيار صنف من المعايير النوعية بحيث أن المؤسسات ص/م تكون مملوكة من قبل أفراد ، عائلات شركاء محدودين أي تابعة للقطاع الخاص بحيث نجد أن القرار الاستراتيجي يكوون على أيادي قليلة من الأشخاص فمالك هذه المؤسسة يكون المدير و له صلاحيات في أخذ القرارات.[1]

- **معيار المرونة و سرعة اتخاذ القرار:**

نظرا للحجم الصغير و البسيط للإدارة في هذه المؤسسات يمكن اتخاذ القرارات بشكل سريع دون اللجوء الى مستويات إدارية المتخصصة و المتعددة فيما يخص التسويق او اتخاذ نماذج التمويل ، هذا ما يمنح المؤسسة القدرة على التكيف السريع الذي تعرفه التغيرات في السوق

- **معيار الحصة في السوق:**

هناك علاقة حتمية نجدها تربط المؤسسة بالسوق بحيث يكون محطة لمنتوجاتها فهو بهذا الشكل يعتبر كمؤشر في تحديد حجمها فنجد

مؤسسات صغيرة: تعتمد على السوق المحلية أو الإقليمية

مؤسسات متوسطة: يمكنها الدخول الأسواق الوطنية أو حتى الإقليمية والدولية لكن لا تتمتع بالبنية التحتية العالمية.

هذا المعيار نجده مرتبط بحجم الإنتاج و القدرة على التسويق.[2]

- **المعيار القانوني:**

الشكل القانوني للمؤسسة يعتمد على طبيعة رأس مالها وأيضا مصدره وحجمه فالمؤسسات ص/م في غالب الأحيان تتبنى المشاريع العائلية و الشركات الائتمان التكافلي.[3]

الفرع الثاني: تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: أسباب تحديد اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نجد اختلاف مفهوم المؤسسات ص/م يرتكز على عنصرين في الغالب وهما كالاتي :

-اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

[1] أحمد رحموني. مرجع سبق ذكره. ص 16.

[2] أحمد رحموني. مرجع سبق ذكره. ص 17.

[3] خبابة عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 15-16.

-اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

- **في الدول المتقدمة:** تمتاز ببيئة اعمال متطورة وتوفر البنية التحتية بشكل قويو أيضا مصادر التمويل متوفرة بشكل كبير، لهذا نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطةتعرف استخدام معايير مالية كبيرة ك حجم المبيعات وعدد العمال لكون أن هذه المؤسسات تنشط في أسواق كبيرة وتحقق أرباحا طائلة
- **في الدولالنامية:** أو يمكن القول الدول التي تعرف نمو اقتصادي محدود تتميز باستخدام معايير أقل وذلك راجع لكون المجال الاقتصادي أصغر والشركات تملك موارد محدودة فنجد أن المؤسسات الصغيرة تملك أقل من 10 موظفين مثلا أو في مجال المبيعات يكوون أقل من مليون دولار سنويا[1].

اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

- **القطاع الصناعي:** يحتاج الى رؤوس أموال كبيرة و أيضا معدات وتكنولوجيا حديثة حتى وأن كان يتضمن يد عاملة قليلة، لهذا تعتبر بعض المؤسسات الصناعية متوسطة رغم احتوائها على يد عاملة قليلة وذلك يرجع لحجم أصولها و الاستثمار من جهة أخرى
- **قطاع الخدمات:** غالبا ما نجد أنه يعتمد على المهارات الفردية ولا يتطلب استثمارات كبيرة ، كما يمكنن اعتبار مؤسسة تقوم بتقديم خدمات رقمية صغيرة 5 موظفين فقط من صمن المؤسسات المتوسطة وذألك إذا كان دخللها مرتفع
- **القطاع الزراعي** : نجده يختلف حسب طبيعة الإنتاج فنجد المؤسسة صغيرة رغم أنها تنشط على مساحة واسعة من الأراضي هذا يرجع لانخفاض حجم العوائد.[2]

ثانيا : بعض التعارف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة الى أخرى و ذلك حسب ما تم التطرق إليه سابقا في عنصر اختلاف النمو الاقتصادي هذا ما جعل كل دولة أو هيئة دولية تضع تعريف خاص بها لهذه المؤسسات وندرج فيما يلي بعض التعاريف المختلفة [3]

[1] أحمد رحموني. مرجع سبق ذكره. ص 18-19.

[2] عبد الكريم عبد اللطيف. واقع آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات-حالة الاقتصاد الجزائري-. دراسة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. الجزائر. 2008. ص 4.

[3] أحمد رحموني. مرجع سبق ذكره ص 20.

1. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المؤسسات الصغيرة:

عدد الموظفين بها: اقل من 500 عامل و يكون في مجمل القطاعات الصناعية

الإيرادات السنوية: أقلل من 7.5 مليون دولار وذلك لبعض القطاعات كالخدمات والتجارة

فنجد أن بعص القطاعات ممثل التجارة بالتجزئة تعتبر فيها المؤسسة صغيرة وذلك إذا كانت الإيرادات أقل من 6 ملايين أو أقل من 100 موظف

المؤسسات المتوسطة:لا يوجد لها تعريف دقيق من قبل إدارة المشاريع الصغيرة ولكن نجدها في العادة تستخدم للإشارة الى المؤسسات التي تكون بين الصغيرة والكبيرة[1]

2. تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت على قانون دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعريفها بناءا على قطاع و عدد الموظفين أو رأس المال على النحو التالي[2]:

جدول (1-1): تعريف اليابان للمؤسسات ص/ م

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
الصناعات التحويلية ،البناء النقل	أقل من 300**مليون ين**	300 موظف أو أقل
مؤسسة البيع بالجملة	أقل من **100 مليون ين**	100 موظف أو أقل
البيع بالتجزئة و الخدمات	أقل من **50 مليون ين**	50 موظف أو أقل

Source :: Brain. D. Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi. Études documentaires. No 471161983.P5

3. تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات ص/م:

المؤسسات المتوسطة:

عدد الموظفين :أقل من 250 عامل

رقم الاعمال:لايتجاوز 50 مليون يورو أو مجمل الأصول لا يفوق 43 مليون يورو

المؤسسات الصغيرة :

عدد العمال : أقل من 50 عامل

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي. جامعة تلمسان. الطبعة الأولى. 2017. ص 44.

[2] محمد إبراهيم عبد اللاوي. مرجع نفسه. ص 44.

رقم الأعمال أو مجمل الأصول : لا يتجاوز 10 ملايين يورو

مؤسسات متناهية الصغر :

عدد العمال : أقل من 10 عامل

رقم الأعمال أو مجمل الأصول : لا يتجاوز 2 مليون يورو.[1]

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل رسمي وفقا للقانون رقم 17 – 02 المؤرخ في يناير 2017 الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيعتمد التعريف على 03 معايير عدد العمال و رقم الاعمال السنوي أو مجموع الحصيلة السنوية ويلخص هذا في الجدول الآتي:[2]

جدول (1–2): تعريف الجزائر للمؤسسات ص/ م

المعايير / الحجم	عدد الموظفين	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
شركات متناهية الصغر	09-01	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 ملايين دج
شركات صغيرة	49-10	من 40 الى اقل من 400 مليون دج	من 20الى اقل من 200 مليون دج
شركات متوسطة	250-50	من 400 مليون دج إلى أقل 04 مليار دج	من 200مليون إلى أقل من2 مليار دج

المصدر : القانون التوجيهيلترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 - 18 .الصادر سنة 2001.الجريدة الرسمية عدد 77.

الفرع الثالث: أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا حيويا في المجال الاقتصادي و الاجتماعي وتظهر أهميتها في عدة جوانب من أبرزها :

1) تنشيط وتحفيز: النمو الاقتصادي بحيث تساهم في الزيادة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي وذلك عن طريق السلع و الخدمات
2) خلق فرص العمل: بحيث تعمل على توفير مناصب الشغل وذلك للحد من البطالة خاصة لفئة الشباب
3) دعم الابتكار: في الغالب ما نجد المؤسسات الصغيرة أكثر مرونة وقدرة على استغلال أفكار جديدة وتطبيقها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

[1] نبيل جواد. إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دار النشر. بيروت. 2006. ص 25-26.

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رقم 18/1. الصادر من وزارة المؤسسات ص / م . المادة 04

4) تنمية المناطق الريفية و المجتمعات المحلية: تساهم على توزيع التنمية بطريقة عادلة و ذلك من خلال توفير الخدمات و الوظائف في المناطق النائية.

5) تعزيز روح ريادة الاعمال: تعمل على تشجيع الافراد للبدء في مشاريعهم الخاصة و تنمية مهاراتهم في الإدارة و القيادة .

6) التنوع في الاقتصاد: تساهم في التقليل من الاعتماد على القطاع الواحد أو على عدد محدود من المؤسسات الكبرى.[1]

المطلب الثاني: خصائصمؤسسات ص/ م والعناصر المكونة لها

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائصتميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

- **من الناحية الاقتصادية :**

تعتبر المحرك لنمو الاقتصادي المحلي : إذ انها تساهم بشكل فعال في الناتج الداخلي الخام[2].

- **مولدة لمناب العمل :**

بحيث تووفر نسبة لابأس بها من فرص الشغل خاصة في الدول النامية معها.

- **تنوع النشاط الاقتصادي:**

تغطي هذه المؤسسات مجالات متنوعة كالصناعة ، التجارة، الخدمات ، الفلاحة

- **من الناحية التنظيمية و الإدارية:**

هيكل الإداري بسيط : تتميز بالبساطة في التنظيم هذا ما يجعل الأمور سهلة في اتخاذ القرار

قرب الإدارة من الموظفين: هذا ما يساعد على تحسن محيط العمل والزيادة الإنتاجية

صعف ففي التخطيط الاستراتيجي: فيي الغالب تحتاج الى رؤية طويلة المدى

- **من الناحية التكنولوجية :**

الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة محدود: ويرجع ذلك لضعف التمويل و الى نقص الكفاءات الفرص الكبيرة للتحول الرقمي : على الرغم من التحديات إلا أن التحول الرقمي يمثل فرصة لتطوير و تحفيز الأداء .[3]

---

[1] خبابة عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 35.

[2] عبد السلام عبد الغفور. إدارة المشروعات الصغيرة. دار الصفاء. 2001. ص 8.

[3] رابح خوني ، رقية حساني. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها. الطبعة الأولى. مصر.2000.ص 42.

والإدارة لتعدد أهدافها.[1]

من الناحية التمويلية:

في الغلب يكون تمويل ذاتي أو عائلي

صعوبة الوصول الى القروض البنكية راجع لغياب الضمانات

الاعتماد على مبادرات الدعم الحكومي وبرامج التمويل المصغر.[2]

من الناحية الاجتماعية :

تعزيز روح المبادرة و الريادة

دعم الاستقرار الاجتماعي من خلال توظيف مختلف الفئات من المجتمع

الانخراط في الاقتصاد التضامني في بعض الحالات[3]

الفرع الثاني : العناصر المكونة للمؤسسات ص /م

العناصر المكونة للمؤسسات ص / م تتنوع باختلاف طبيعة النشاط والمجال ويمكن تلخيصها في شكل عناصر أساسية فيما يلي:

- رأس المال: يمثل التمويل الاولي للمشروع بحيث يكون شامل للموارد الذاتية أو القروض أو الاستثمارات.
- الموارد البشرية: تشمل أصحاب المشاريع، الموظفين و الإداريين غلبا ما يكون عدد العاملين محدودا.
- الهيكل التنظيمي: يتميز بالبساطة وعدم التعقيد ويتم إدارته بشكل مباشر من قبل المؤسس أو عدد محدود من المدراء.
- الموارد المالية: كالمعدات، الآلات المواد الخام ، المقرر أي ورشة العمل متجر ...إلخ
- المنتجات او الخدمات: هو يتمثل فيما تقدمه المؤسسة لسوق ويمكن أن يكون منتجا واحدا أو مجموعة من الخدمات والسلع
- الأسواق والعملاء: هي تمثل الشريحة أو الفئة التي تستهدفها المؤسسة من المستهلكين او الزبائن.
- التقنية و المعلومات:يعني نظام المعلومات و البرمجيات وقنوات الاتصال و أيضا التسويق الالكتروني
- الإطار القانوني و التنظيمي: يشمل السجلات التجارية و الرخص و الامتثال للأنظمة الضريبية و المالية [4]

[1] هالم سليمة. هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات ص/ م. أطروحة الدكتوراه. جامعة محمد خيضر. بسكرة. 2017. ص 52.

[2] خبابة عبد الله. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مرجع سبق ذكره. ص 37.

[3] خبابة عبد الله. مرجع سبق ذكره. ص 37.

[4] نبيل جواد. مرجع سبق ذكره. ص 40.

الشكل (1-1):هيكلة الإدارة في المؤسسة.

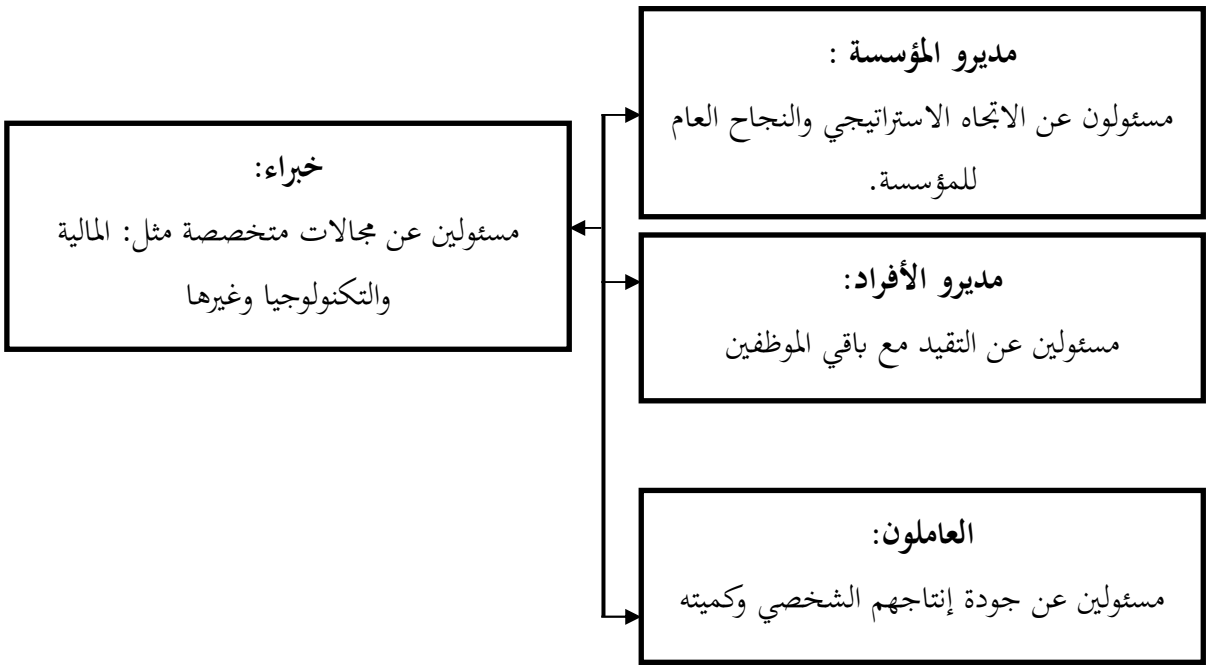

المطلب الثالث: مجالات عمل المؤسساتص / م والصعوبات التي تواجهها

الفرع الأول: مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع مجالات عمل المؤسسات ص/م بشكل واسعة و يشمل قطاعات اقتصادية عديدة من أبرز المجالات التي تتنشط فييها هذه المؤسسات :

- ✓ **القطاع التجاري** : المتمثل في: البيع بالتجزئة و البيع بالجملة
  المتاجرة الإلكترونية
  استراد وتصدير السلع
- ✓ **القطاع الصناعي**: يشمل على
  الصناعات التحويلية كصناعة الأغذية، الصناعة النسيجية والبلاستيكية.
  الصناعات اليدوية أو الحرفية
  تصنيع الأجزاء أو المكونات للشركات الكبرى
- ✓ **قطاع الخدماتي**: خدمات الصيانة و الاصلاح (الكهرباء السباكة ،أجهزة الكترونية)
  خدمات النقل والتوصيل
  خدمات التنظيف

خدمات السياحة

- ✓ **القطاع التكنولوجي**: تطوير البرمجياتو التطبيقات

تصميم للمواقع الالكترونية

الامن السيبيراني

- ✓ **القطاع الزراعي**: الزراعة التقليدية أو الذكية

تربية الحيوانات والدواجن

الصناعات الغذائية التي تقوم على المنتجات الزراعية

- ✓ **القطاع الإبداعي والثقافي**: الإنتاج الفني والاعلامي

الطباعة والنشر

التصميم الجيوغرافي والإعلاني

- ✓ **الخدمات المهنية**: المحاسبة والاستشارات المالية

الخدمات القانونية

الاستشارات الإدارية والتدريب [1].

الفرع الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسساتص/م

ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يواجه مجموعة من الصعوبات و العراقيل التي تعمل على الحد من نموها و استمراريتها و من أبرز هذه التحديات نذكر ما يلي :

- ❖ **التمويل والوصول إلى رؤوس الأموال**:

صعوبة الحصول على القروض البنكية بسبب ضعف الضمانات

ارتفاع في معدلات الفائدة

محدودية فرص التمويل من المؤسسات الحكومية أو من جهة المستثمرين

- ❖ **الإطار القانوني و التنظيمي** :

البيروقراطية و وجود تعقيدات في الإجراءات الإدارية(الضرائب ،التراخيص..)

ضعف في الحوافز الحكومية

عدم وجود استقرار في السياسات الاقتصادية والتغيير في القوانيين

[1] نبيل جواد. مرجع سبق ذكره. ص 51-52.

❖ **ضعف البنية التحتية:**

وجود صعف في خدمات الأنترانت والكهرباء ولاسيما في المناطق الريفية

نقص في المناطق الصناعية المخصصة

❖ **القدرات الإدارية والفنية:**

قلة الخبرة في مجال الإدارة والتسويق والتخطيط المالي

قلة اليد العاملة المؤهلة والكفاءات البشرية

❖ **المنافسة القوية :**

من الصعب منافسة الشركات الكبرى أو المستوردة

عدم القدرة على الابتكار و التمايز في المنتجات و الخدمات

❖ **التسويق و الوصول الى الأسواق :**

قلة قنوات التوزيع و الترويج و محدوديتها

استعمال التكنولوجيا التجارة الإلكترونية بشكل ضعيف

❖ **تأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية:**

التقلبات أسعار المواد الأولية وأسعار الصرف

صعف القدرة على مواجهة الأزمات مثل الكوارث، الأوبئة أو النزاعات[1]

[1] نبيل جواد. مرجع سبق ذكره. . ص 95

المبحث الثالث: تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد من القطاعات الحيوية والإستراتيجية في الاقتصاد العالمي حيث هذا الأخير زاد اهتمامه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من بصمة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي و التنمية المستدامة وهي تأخذ الحصة الكبيرة في الاقتصاد المحلي و تستمر من حيث التوسع بحيث أننا نجدها ما زالت تعاني من عراقيل وفي مقدمتها صعوبة التمويل الذي يشكل التحدي الرئيسي الذي يحدد بقائها و تطورها وتطورها.

البنوك تعد أهم مصادر التمويل لأصحاب هذه المؤسسات، إلا أنه من المنظور التاريخي عانت المؤسسات ص/م من عدم تمكنها فيالحصول على المنتجات والخدمات المالية فاهتمام هذه البنوك كان موجها للمؤسسات الكبيرة ويعوذ ذلك إلى[1] صانعي القرار على مستوى البنوك إلى:

- ✓ تعتبر البنوكأن عملية الإقراض للمؤسسات الصغيرة محفوفة بالمخاطر. ووجود فرص أقل مخاطرة أمام هذه البنوك
- ✓ لا توجد أصول كافية حتى يمكن استخدامها كضمان للإقراض.
- ✓ ارتفاع الفوائد للمستثمر.
- ✓ عدم تناظر المعلومات لكون هذه المؤسسات تفتقر لنظام معلوماتي يمكن البنوك من تقييم لإمكانيتها وقدراتها ومن قراءة تقاريرها المالية والمحاسبية بشكل صحيح.

-إلا أن هذه النظرة تغيرت اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك وزاد التوجه الاستراتيجي نحو الاهتمام بمنظومة هذه المنشآت وذلك راجع للعوامل التالية:

- ✓ التماس البنوك وجود فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتبرة في السوق الاقتصادية.
- ✓ تمثل هذه المنشآت قطاعا استراتيجيا من حيث عددها وتنوعها في العديد من النشاطات الاقتصادية.
- ✓ الاستفادة من فترة السداد القصيرة[2].

الفرع الثاني: طبيعة علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص/ م

[1]واضح نعيمة. العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية. أطروحة دكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. 2016-2017. ص 115-116.

[2]واضح نعيمة. مرجع سبق ذكره. ص 117.

علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتطور بشكل كبير عير مراحل نمو المؤسسة ويبرز هذه العلاقة فيما يلي:

- ✓ **علاقة للبنوك بالمؤسساتحديثة النشأة:**

في هذه المرحلة في تطوير فكرة العمل وتحويلها إلى الواقعوتحتاج هذه الشركات إلى التمويل الأولي لتغطية التكاليف الأولية مثل: شراء المعدات، المواد الخام، فتح مكاتب ،دفع الرواتب،...الخ.

-فتعامل البنوك في هذه المرحلة بنوع من الحيطة والحذر وهذا راجع إلى:

- ✓ عدم كفاية الضمانات المقدمة من قبل المؤسسات ص / م للحصول على قروض بنكية.
- ✓ عدم كفاية المعلومات المقدمة إلى البنوك من قبل هذه المؤسسات مما يشكل عرقلة في عملية طلب القرض إن لم تكن واضحة.
- ✓ عدم وجود بنية تحية جيدة هذه المؤسسات يؤدي هذا إلى تعرضها للمخاطر وهذا يؤثر على مرد وديتها.
- ✓ التخوف في عدم نجاح المشاريع.
- ✓ ارتفاع تكلفة خدمة المعاملات الأصغر حجمها وانعدام اليقين للاحتمالات المجهولة لهذه المؤسسات.
- ✓ عدم وجود المعرفة والاطلاع الكافي عن هذه المؤسسات وذلك لنقصجدوى الدراسات لمعرفة قدرات وخصائص هذه المنشآت بصورة واضحة وعملية.
- ✓ **علاقة البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النموالسريع:**

مع النمو السريع للمؤسسة وبدأ تحقيق العوائد وتصبح المؤسسة أكثر استقرارا ماليا وتحتاج إلى تمويل النمو وأكثر فيها تخصصا كالتوسع في أسواق جديدة وتحسين التقنيات المستخدمة.

من هنا تتغير علاقة البنوك في حالة نمو هذه المنشآت عكس ما تفعله وتتبعه معها أثناء تأسيسها، وذلك راجع لكون في هذه المرحلة تكون[1]هذه المؤسسات أكثر نضجا وأكثر قدرة على تحقيق الاستدامة المالية وتتمكن من تحقيق أرباحثابتة مع إدارتها للعمليات بشكل فعال. وبالتالي، أصبحت علاقة البنوك مرتبطة مع هذه المؤسسات وهذايعود إلى

- ✓ إيجاد للبنوك الفرص كبيرة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ اعتبار العمليات البنكية التي تخص هذه المؤسسات أكثر ربحية.

[1]عبد الحكيم عمران. استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد بوضياف. مسيلة. 2006. ص 64

- ✓ تقديم المؤسسات صورة واقعية عن أعمالها ونشاطاتها وتوسعاتها.
- ✓ وجود الكثير من الطاقات والقدرات في سوق هذه المؤسسات.
- ✓ الربحية والنجاح للبنوك الممولة لنشاطات هذه المؤسسات.
- ✓ وجود ارتفاع ملحوظ لمعدلات الدخل والعائد على الأصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ شفافية المعلومات تساعد البنك على تحديده الوضعية الماليةللمؤسسة وبالتالي قياس مخاطر القرض.[1]

المطلب الثاني : إستراتيجيةوطرق البنوك في تمويل المؤسسات

الفرع الأول : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– تسعى المصارف بشكل متواصل إلى دعم المجال التنافسي والتصديلصعوبات الانفتاحالعلمي بحيث يسعى إلى منح خدمات تمويلية جديدة وذلك لتنويع مجالاتتوظيف أموالها بشكليتوافقمع احتياجات العملاء لديه.

–وباعتبار قطاع المؤسسات ص/م تعد المحرك الأساسي للاقتصاد فيعدةدول فأصبح التوسع لتمويل هذه المؤسسات من أهم المجالات لتطوير النشاط التمويلي للبنك وحتى تكون إستراتيجية البنك أكثر فعالية لتمويل هذه المؤسسات لا بد من توفر المتطلبات التالية:

1 تكييف المستويات الإدارية المختصة بالدراسات واتخاذالإجراءات اللازمة للوصول إلى درجات الكفاءة ولكي تصبح فعالة وهذا راجع للاهتمام ب :

. جعل هنالك دعائم وأدوات لتسيير القروض.

. تنمية وتطوير فيما يخص مجال التحليل ومعرفة خطورةمنح السلفياتللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. إقامة سياسة اقتراض البنك تكون تتماشى مع الأهداف العامة المسطرة.

. للقيام بتوزيع الخطر الائتماني على كل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

2 القيام بإنشاء الخطر الائتماني لمختلف الأنشطة الاقتصادية الايجارية و ذلك لسد النقص على المستوى الذاتي للمؤسسات ص/م.

3 القيام بالمساعدة المتواصلة بشكل مستمر للمؤسسات ص/م وخاصة في الميادين التالية:

- ✓ الاتجاه إلى الأسواق المالية.
- ✓ مصاحبة أصحاب هذه المنشآت في عمليات التصدير والتوجه إلى الأسواق الخارجية.
- ✓ إعادة إعداد الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.

[1]عبد الحكيم عمران. مرجع نفسه. ص 65

✓ التوجه إلى مشاريع التعاون والشراكة.[1]

الفرع الثاني: طرق البنوك في تمويل المؤسسات ص/م

البنوك التجارية تلعب دورا كبيرا ورئيسيا في تمويلالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونظرا لعدم وجوه مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعفالسوق المالي بحيث تقوم هذه البنوك بتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط للحصول على قروض الاستثمار وقروض الاستغلال.

أولا: قروض الاستغلال:

-اطار الاستغلال يتمثل في جميع النشاطات التي تشغلها المؤسسات ولك في مدة زمنية قصيرة و أحيانا لا تتجاوز السنة

1- الديون الحكومية :

-سميت بالقروضالحكومية كونها موجعة لتمويل الأصول المتداولةبشكل إجمالي وليس لتمويل أصل بعينه. ونجد:

أ. **مساعدات الصندوق المالية** : هي سلفيات تمنح لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة.

ب. **القرص المدين** :هو قرض بنكي لصالح العميل الذي يعمل على إحداث نقص في الخزينة راجع لعدم كفاية رأس مال الزبون .

ج. **قرض التمويل المؤقت** : هو عبارة عن سلفيات تعطى للعميللسد حاجياتهالمؤكدة ولكنه مؤجل وذلك راجع للأسبابالخارجية.[2]

ثانيا : قروض الاستثمار:

مجالات توظيف الاموالهي تلك النشاطات والعمليات التي هي من مهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة زمنية طويلة.

1- تسهيلات ائتمانية متوسطة المدى:

يتم توجيه هذه التمويلات المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمار بحيث لا يمكن استعمالها لمدة 7 سنوات كالآلات وسائلالنقل تجهيزات الإنتاج عامة. وهنالك نوعين من قروض المتوسطة الأجل:

[1] برجي شهرزاد. إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. 2011-2012. ص 121-122.

[2] طاهر لطرش. مرجع سبق ذكره. ص ص 57. 58. 61.

أ. **قروض قابلة للتعبئة:** هي عبارة عن اعتمادات مالية يمكن إعادة تعبئتها بعد استخدامها وذلك إذا تم سحب مبلغ مالي معين منها وتم تسديده و يمكن استخدامه مجددا

ب. **قروض الغير قابلة للتعبئة:** هي اعتمادات مالية يمكن استخدامها مرة واحدة فقط ولا يمكن تعبئتها أو إعادة استعمالها بعد استهلاكها.

2- التزامات طويلة الأجل:

القروض الموجهة إلى هذا النوع من الاستثمارات يكون في غالب الأحيان يفوق 7سنوات ويمكن أن يصل إلى20 سنة وتكون موجهة لتمويل نوع خاص منالاستثمارات كالحصول على العقارات لأراضي واستعمالاتها المهنية.[1]

المطلب الثالث: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات ص/ م والتقنيات الحديثة في تمويلها

الفرع الأول: النماذج الأساسية لعلاقة بالمؤسسات ص/م

-يوجد نموذجان أساسيان في إظهار العلاقة بين البنك والمؤسسات بحيث تمثلان طريقتين مختلفتين فيهذه العلاقة يكون له تباين استراتيجيات التمويل والتفاعل بين البنوك وهذه المؤسسات في كل من النظامين ونبرز كل واحد على حدى فيمايلي :

أولا: النموذجالأمريكي:

-يسير خطر القرض من خلال مجموعة في الشروط التعاقدية التي تضمن البنك باسترجاع أمواله عند عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

-أكثر الدول المستعملة لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

- استعمال أدوات تقوم بقياس خطر القروض وحجم وتنوع محفظة القرض وهذا لتخفيض التكاليف التشغيلية.

-يقوم البنوك بتدارك خطر التمويل وذلك بقيامه بدراسةموحدة من خلال مقارنة أداء المؤسسة التي تطلب التمويل مع المؤسسات النموذجية.

-تنويع محفظة قروض البنك وهذا للتخفيض من أثر خطر التمويل من خلال فهم وتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء والتركيز على التسويق. والأكثر استخداما لهذا النموذج هي الوم أ.[2]

ثانيا : النموذج الألماني:

-إن العلاقة بين المصرف و الشركات ص/م يكون على أساس الشراكة المالية .

[1] طاهر لطرش. مرجع سبق ذكره. ص 73-75.

[2] Frank Bancel . La gouvernance des entreprises économiques. 1997. p 32/33. 1

-يتم التخفيض من الآثار التي تنجم عن خطر منح القروض و ذذلك من خلال العملاء المودعين وذلك لقيام البنك بالرقابة و المتابعة المستمرة وتبادلالمعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات ص/م للحصول على بالثقة والشفافية في التعامل.

- إن البنوك الألمانية هي الأكثر استعمالا لهذا النموذج بحيث تحت لهذه البنوك مكانة جد مميزة من خلال المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، بحيث تظهر الإحصائيات خلال سنوات 1991 - 1194أن نسب83% في التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدر للقروض البنكية.[1]

الفرع الثاني: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في الدعم الماليللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تقوم هذه الآلياتبتوفير الضوابط والمتطلبات اللازمة وذلكلتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطر وعدم وجود تناظر في المعلومات وتتمثل هذه المشروط فيمايلي:

- ✓ استحداث طرق جديدة لتقديم الخدمات المالية وتنوعهاوتكييفها مع احتياجات المنشآت.
- ✓ من خلال التقنيات الحديثة يتم تحقيق تكاليف في إدارة القروض من خلال جمع ومعالجة المعلومات هذا ما يسهل عملية الإقراض.
- ✓ من بين هذه التقنيات المستحدثة التي بينت مدى نجاحها نجد ما يلي:

1- نظام تصنيف الائتمان:

-تعتبر البنوك الكبيرة والو.م.أ نظاما متفرقا في استخدام هذه الطريقة في بداية التسعينات وذلك لتقديم قروض[2] الخاصة بالاستهلاك وتم تعميمها فيما بعد في كل أنحاء العالم وأصبحت غالبية هذه القروض حاليا تدرس وتمنح على أساس هذا المبدأ وبشكل آلي.

-ترتكز هذه الآلية على التحليل لإحصائي لتصنيف المخاطر المرتبطة بمنح القروض ، مما يساهم في التنبؤ بعدم قدرة العميل على السداد وهذه الطريقة تقوم على الأسس التالية:

أ. القيام باستنتاج مقياس كمي وذلك بالاعتماد على النماذج الإحصائية وهذا يكون بدراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون والذي يكون يضم المقرضين القدامى وهذا للتنبؤ بمدى قدرته على الوفاء بالالتزامات.

[1] عبد الحكيم عمران. مرجع سبق ذكره. لم يتم ذكر الصفحة

[2] الطاهر هارون، فطيمة حفيظ. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة الأساليب في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر- ملتقى دولي – متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة حسيبة بن بوعلي. شلف. الجزائر. يومي 17-18 أفريل 2006 ص 378.

ب. كلما كان حجم البنك كبير فهو يوفر عدد منالزبائن هذا ما يسهل في اختيار العينة التي تمثل هذا المتجمع والذي يتبع خطوات هذه الطريقة. ونجد أنها تعتمد على المعلومات المجمعة حول الزبائن فيما سبق لمعرفة الأداة في الحاضر والتنبؤ في المستقبل.

ج. البنوك الصغيرة ليست بنفس وضعية البنوك الكبيرة وذلك لكون قدراتها الافتراضية محدودة وإضافة الى المجتمع الإحصائي صغير هذا ما يسمح بالتحكم و قيادة عملية الإقراض أمرا صعبا من حيث المخاطر و الأعباء

د. يضاف إلى ما سبق ذكره أن المؤسسات البنكية تلجأ عادة الى وكالات متخصصة في معالجة المعلومات وجمعها حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع برامج خاصة بميدانالإقراض وأيضا ترتيب المؤسسات وتعتبر الو.م.أ أنجح نموذج في ذلك بحيث تمتد إلى 350 مقرض نظر لنجاح هذه[1]الطريقة بحيث انتشرت انتشار واسع في الدول المتقدمة وذلك يعود للمزايا التي تتمتع بها ونذكر منها فيما يلي:

- ✓ تخفيض في مدة معالجة الملفات وأيضا التكاليف.
- ✓ لا يتم الأخذ بعين الاعتبار الفئات وللأقليات من الزبائن في هذه الطريقة التي لا تتوافق معها وأيضا خصائص المجتمعاتالإحصائية المعتمد عليها في وضع تلك الأنظمة.
- ✓ العمل على تحسين أنظمة مراقبة لعملية الاقتراض وذلك من حيث الكم والكيف، وعملية التقييم تكون بشكل آلي ومتواصل.

2- طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين:

هذه الطريقة تبين لنا المكانة العالية والمستقبلية وذلكمن خلال تقدير مدى امكانياتها المالية على السداد وأيضا تزيد من الوضوح و الصراحة في العلاقات بين المقرضين والمقترضين وأيضا حتى من خلال تقديم المقرض تقييم لمؤسسته، بحيث يضاف هذا التقييم الخارجي من قبل المؤسسات المتخصصة في المجال التي تنتمي لها المؤسسة المقترضة وذلك لهدف التحقيق و التأكد من البيانات المتواجدة لديه.

-بحيث في أوروبا تزايد الطلب على خدامات الوكالات المتخصصة في تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا ما زاد في عددها السنوات الأخيرة وزاد الاهتمام بالمنشآت الابتكارية والناشئة وذلك بكونها تكون عادة سريعة النمو ولها مرد ودية عالية.

[1]طاهر هارون. مرجع سبق ذكره. ص 379.

-ولكن ما لوحظ عدم توفر البنوك على القدرات اللازمة في المجال التكنولوجي وذلك لتقييم الابتكارات ودرجة المخاطرة ومعرفة إمكانية نجاحها مما جعلها تفضل عدم المخاطرة معها وفيما سبق.

3- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث:

أكبر عائق يقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما تقوم بتقديم طلب القروض من البنوك أو المؤسسة المالية المتمثل في ضعف الضمانات ولكي تتجاوز للبنوك هذه المشكلة قامت بالتعاون مع أطراف لتتقاسم المخاطر ففي الاتجاه الأوروبي ظهرت إلى مؤسسة الضمان المتبادل، بحيث تلعب دور الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك. بحيث تضمن القروض الممنوحة لأعضائها وتقدم لهم الدعم في مجال التكوين وتقديم الاستشارة وغيرها، وغالبا نجد البنوك تقدم قروض استنادا الى تقدير مؤسسات الضمان على مقدار أو نسبة ضمانها ثانيا.[1]

وإضافة إلى الطرق التي تطرقنا لها توجد من بينها طريقة اشتراك المقترض في تقييم المخاطر وطريقة تحمل تكاليف الإقراضوبدأ العمل بهاتين الطريقتين في بريطانيا حاليا وقد أعطت نتائج جيدة.

المطلب الرابع: تمويل المؤسسات في ظل الشمول المالي:

الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي و أهميته

1 . مفهومه:

. تناولت منظمة التعاون و التنمية و قامت بتعريفه بأنه " عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب و بالشكل الملائم إلى مجموعة واسعة من المنتجات و الخدمات المالية المنظمة و توسيع من نطاق استخدامها من قبل جميع فئات المجتمع و إعداد برامج لزيادة الوعي المالي و التعليم[2].

.كما عرفته كل منظمة من منظمة (**OECD**) والشبكة الدولية لتثقيف المالي (**INFE**)المنبثقة عنها بأنه" العملية التي منخلالها يتم تعزيز الوصول إلى سلسلة متكاملة و متنوعة من المنتجات و الخدمات القانونية والخاضعة لرقابة بالوقت والثمن المعقولين وبالشكل الشامل وزيادة مجال استعمال هذه المنتجات والخدمات من كافة فئات المجتمع باستخدام استراتيجيات إبداعية و مبتكرة تصنع النوعية والإرشاد المالي وذلك لهدف الأمان المالي و التكامل الاجتماعي و الاقتصادي[3].

. تم تعريف الشمول المالي من قبل مجموعة (**G20**)و التنسيق الدولي لشمول المالي **AFI** على أنه " هو الخطوات التي تستعملها السلطات التنظيمية لتعزيز الوصول واستعمال كل هيئات المجتمع (ويشمل حتى الجهات

[1] طاهر هارون، فطيمة حفيظ. مرجع سبق ذكره. ص 380

[2]. أحمد فاروق، محمد الزيني دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري ، المجلة القانونية (متخصصة في الدراسات و البحوث القانونية)،مصر ، ص169

[3] . حسين جازية ، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي ففي الدول العربية ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد رقم 16 ن العدد 23 ، الجزائر ، 2020 ، ص 100.

المحرومة والمقتدرة) للبدائل المالية التي تتكيف مع احتياجاتهم ويقدم ذلك لهم بشكل عادل وبشفافية تكاليف معقولة.

. زاد اهتمام العالم بتحقيق الشمول المالي وذلك من خلال زيادة مؤشر القوة المالية لدى الشرائح المعنية في المجتمع وذلك بنشر ثقافة توعية وتثقيفية لمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية و العمل على تنمية المعرفة المالية عند الشباب العاطلين عن العمل لكي تزداد ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع البنكي و الغير بنكي و تزداد معرفتهم بالحقوق و الواجبات المترتبة عليهم من خلال استخدام الخدمات و المنتجات و هذا لحماية حقوقهم[1].

2 . أهمية الشمول المالي:

. تظهر أهمية الشمول المالي لمختلف دول العالم في كيفية الحصول على التمويل وذلك راجع لكونه يهتم بجميع المؤسسات المالية والبنكيةومختلف أفراد المجتمع وهذا يرجع بنتائج إيجابية على مختلف اقتصاديات الدول إذا طبق بالطريقة الصحيحة ومن هنا تظهر لنا أهمية الشمول المالي على أنه أمر جيد ويعود بالمنفعة العامة ولا يمكن له أن يتحقق إلا في حالة وجود معيارين أساسيين:

- أي عدم التوسع في الشمول المالي وذلك يعني بانه لا يجب الإفراط في النشاط الائتماني وذلك بزيادة الاستثمار الذي يكون منافسا للاستهلاك هذا ما يجعل هنالك خللا اقتصاديا
- لابد من تجنب الاستبعاد الذي يكون بشكل جزئي أو كلي من خلال التنوع في الخدمات المصرفية و هذا يعني الابتعاد عن التركيز من خلال تقديم الخدمات و المنتجات لفئات و إئتمانات محددة.

. تبرز أهمية الشمول المالي في ميادين عدة نذكر منها ما يلي:[2]

✓ **أهمية الشمول المالي بالنسبة للحكومات:**

. الشمول المالي يساهم في النمو والقضاء على الفقر ويعمل كخطوة تحفيزية لتنمية الشاملة وذلك من خلال الاستفادة من مزايا الشمول المالي من خلال مزايا الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة بشكل كفء.

. يعد الشمول المالي من الأسباب الرئيسية التي تستطيع عبر أنظمتها المالية من النهوض بواقع اقتصادها وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ولا يكون هذا إلا من خلال تفعيل دور القطاع المصرفي.

. العمل على زيادة الكفاءة وفعالية الأعمال الرقابية لسيطرة على الأعمال الغير مشروعة بحيث الهدف الأساسي من الشمول المالي هو تخلص من مصادر غسل الأموال والتجارة في المخدرات والتهريب الضريبي.

3. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا في 10-11-2021 رقم 03 ، ص 191-210 ، على موقع ASJP

[2]. الدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني ، زينة سامي العبيدي ، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،الطابعة الأولى 2020 ، ص 31. 35.

✓ **أهمية الشمول المالي بالنسبة للقطاع البنكي:**

. يعتبر الشمول المالي من أحد الإجراءات الأساسية لإصلاح النظام المالي بشكل عام والقطاع البنكي بشكل خاص وتظهر هده الأهمية فيمايأتي:

1. محاولت من جذب فئة كبيرة من القطاعات الإنتاجية للاقتصاد وذلك في ظل المنظومة المالية الرسمية يمكن بطلق العنان للقدرات الإبداعية لتلك الفئات.
2. ارتفاع مستويات الشمول المالي يؤدي إلى الاستقرار أكثر في جانب المصارف وذلك راجع لامتلاكها الحصة الأكبر من الودائع وقاعدة مستقرة من العملاء وذلك راجع لشمول جميع الوحدات الاقتصادية من الخدمات المالية الرسمية، واستعمالها على النحو الفعال وذلك باعتمادها على الوسائل التكنولوجية التي يقابلها انخفاض في مجال التكاليف الخاصة بالتمويل وتقليل من حجم المخاطر واكتساب علاقة جيدة وجسر الفجوة في التعامل مع العملاء.
3. إن الميزة التنافسية للمعلومات تجعل المصارف إمكانيتها من أخذ القرارات الحكيمة فيما يخص الإقراض وأسعار الفائدة والتخفيف من المخاطر الأخلاقية وصعوبات الاختيار السلبي لقرارات في القطاع البنكي.

✓ **أهمية الشمول المالي بالنسبة للوحدات الاقتصادية:**

. تتجلى أهمية الشمول المالي بالنسبة للأفراد والمؤسساتكالآتي:

أ . تعزيز الرفاهية في المجال المالي والاجتماعي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية كافة من خلال سهولة الوصول واستخدام للخدمات المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية خاصة تلك المحرومة والمهشمة ذات الدخل المحدود.

ب . الحصول على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة مع احتياجاتهم وبتكاليف عادلة و بجودة عالية وتجنب اللجوء إلى الوسائل غير الرسمية المرتفعة التكاليف التي لا تخضعلأدنى حد من الرقابة و الإشراف.[1]

ج . إمكانية المرأة من الوصول إلى مصادر التمويل يعد هذا من أسباب القوة الاقتصادية إلى جانب نشاطها في نشر الثقافة المالية.

د . الحصول على الحماية المالية لمختلف الفئات عن طريق إدراكهم وفهمهمو واجباتهم و حصولهم على معاملة عادلة و تزويدهم بالمعلومات اللازمة و التعامل بحيادية معها مما يحميهم من التعرض لنصب أو الاستغلال من الجهات المالية غير الرسمية و الحصول على خدمات استشارية.

الفرع الثاني: العراقيل التي تحد من الشمول المالي و أهدافه:

1. العراقيل التحد من الشمول المالي:

[1] الدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني،زينة سامياالعبيدي، الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي، الطابعة الأولى 2020، ص 36.

. الخدمات المالية و المصرفية واستخدامها تعترضها مجموعة من العراقيل كإمكانية الوصول المادي ، القدرة على تحمل التكاليف ، الأهلية و الأطر التشريعية وفي الاقتصاديات الأكثر فقرا تزداد تحديات الوصول إلى الخدمات المالية، ضعف روابط النقل ضعف الهياكل الأساسية للاتصالات.

.كما يوجد عدة عراقيل مشتركة التي تحد من انتشار أو اتساعقاعدة الشمول المالي في العديد من الدول العالم و يكون جانب العرض و الطلب على الخدمات المالية و يمكن ذكر هذه الصعوبات فبما يلي :

- **مستوى الدخل** :الوضع المالي هو الذي يكون له أهمية في الحصول على الخدمات المالية فالناس ذوي الدخل المحدود يصادفون صعوبات في الحصول على الخدمات المالية حتى في حالة تصميم الخدمات المالية خاصة ولهم لأن حواجز التمييز في الدخل بين مجموعة برامج الإقراض يدفعهم إلى استبعاد شرائح المجتمع الأكثر فقرا الوصول إلى أصحاب الدخل المرتفع.

وأيضا الكثير من الناس الفقراء يعانون من مشكل الدخل الغير منتظم من الأسباب الرئيسية للاستبعاد المالي و بالتالي يؤثر على تحقيق الشمول المالي.

- **مستوى معرفة القراءة والكتابة:** عدم وجود الوعي المالي حول فوائد الخدمات المالية

و المصرفية لأفراد المجتمع المستبعدين عن النظام المالي الرسمي أصبح من العقبات التي تعيق الشمول المالي و قلة الوعي يشكل خطورة أمام البنوك لأجل تحقيق الشمول المالي إذ عمدت المدارس إدخال برامج التثقيف المالي إلا أن الذين تجاوزوا سن المدرسة لن يستفيدوا من هذه المدارس ما أدى إلى قلة الخبرة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة. لذا فنجد التثقيف المالي هي عملية تمكين و تثقيف المستهلكين حتى يتسنى لهم الاطلاع و الدراية المالية بالطريقة التي لها صلة بحياتهم و يصبح بالإمكان استخدام هذه المعرفة لتقييم المنتجات و الخدمات المالية و اتخاذ قرارات واعية هذا ماساهم في توسع قاعدة الشمول المالي[1].

- **انعدام كفاءة السوق:** قد لا ترى المؤسسات المالية الرسمية ميزة تنافسية لجذب الشرائح المستبعدة في توفير سبل الوصول للخدمة أو قد تعيقها أعباء تنظيمية عن توسيع قاعدة عملائها.
- **تعقيد المنتجات المالية:** التطوير السريع للمنتجات المالية والمصرفية المتطورة في بعض الحالات و التسويق الغير عادل للمنتجات المالية خلق عوائق إضافية لبعض شرائح المتجمع الذين لم يعتادوا التعامل مع المنتجات المالية الأساسية هذا مايبعدهم طوعا عن استخدام الخدمات المصرفية.

[1]. الدكتورة نغم حسين نعمة، الدكتور أحمد نوري حسن مطر ، الطبعة الأولى 2020، ص 96- 70 .

- **التكاليف العالية:** يمثل ارتفاعتكاليف المعاملات وانعدامالضماناتللعينة عاجزين أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية حاولت بعض المؤسسات المتخصصة في التمويل التناهي الصغر الذي يخدم الفقراء لتغلب على هذه المشاكل بطرق ابتكارية.
- **سهولة الوصول إلى خدمات الائتمان البديلة:** إمكانية حصول الأفراد أصحاب المداخل المنخفضة على كمية جيدة من الائتمان البديل يكون مقدم من قبل قطاع غير رسمي عادة ما يكون أكثر جاذبية وخالي من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد البنوك التجارية.
- **الافتقار إلى البنية التحتية المالية** يؤثر ذلك على المقترض والمقرض في الوصول إلى المعلومات التي تخص السجلات الائتمانية العامة ومكاتبالائتمان الخاص والمعلومات التي تخص الزبائن ونجد أن القوة الائتمانية تعتمد على عمق المعلومات الائتمانية[1].

2. أهداف الشمول المالي:

. يتم تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي :

- التنظيم الآمن والسليم للمؤسسات لكونه يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة.
- الاستدامة المالية للمؤسسات وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار، المنافسة لضمان الاختيار والقدرة على تحمل العملاء لتكاليف.
- تسهيل المعاملات المالية والتقليل من الاعتماد على النقد
- تعزيز الاستقرار المالي و الاقتصادي من خلال دمج الجميع في النظام المالي الرسمي
- . ويمكن إبراز هذه الأهداف من خلال ها الجدول[2] :

الجدول رقم 01 : أهداف الشمول المالي :

1. الاستقرار المالي	2. النزاهة و السلامة	3. الحماية المالية للعملاء

[1]. الدكتورة نغم حسين نعمة، الدكتور أحمد نوري حسن مطر ، الطبعة الأولى 2020، ص 71- 73.

[2]. نبيل بهوين الشمول المالي كأداة تحقيقالاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و متطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديدة المجلد رقم 03 ، الجزائر 2019 ، ص 163.

من خلال :	من خلال :	من خلال :
. قاعدة بيانات متنوعة و مستقرة. . الحد من المخاطر عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي. . تعزيز الاستقرار الاجتماعي . تحمل الصدمات و الاختلالات المالية.	. مكافحة غسيل الأموال. . مكافحة تمويل الإرهاب. . السيطرة على الإساءة في استخدام النظام المالي .	. التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. . تنظيم صياغة العقود و البنود و الشروط و المعاملات الفائدة السنوية و الغرامات. . حصول العميل على معاملة عادلة و شفافة و بسهولة

المصدر:أسامة فراح ، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك ، مجلة لبنة لدراسات العلمية الأكاديمية مجلد رقم 04 ، العدد02، الجزائر ، 2021 ، ص650.

الفرع الثالث : الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مؤشراته :

1. الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

. تزداد أهمية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع أنحاء العالم ، حيث يشكل الشمول المالي عاملا أساسيا في التحديات التي تواجه الكثير من الدول في تنويع المالية الرسمية و أيضا استخدام و تكلفة و جودة الخدمات المالية.

. لقد تزايد الاهتمام بموضوع الشمول المالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السنوات الأخيرة ، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم محركات النمو الاقتصادي التي تعتمد عليها الكثير من الدول في توفير مناصب العمل و العمل على الحد من انتشار البطالة و المساهمة في خلق القيمة المضافة و ترقية الصادرات و تحسين تنافسية اقتصاداتها ، غير أنها تصطدم أمام عائق التمويل و محدودية صيغة و فرص الوصول إليه ، وسعيا لنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعزيز الشمول المالي بها ، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الوطنية لتنمية دورة حول " بيانات الادماج المالي لتعزيز التمويل للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة و المتوسطة " في ماي 2021،جاءت هذه الدورة لتركز بصورة أكبر على إحصاءات جانب الطلب لقطاع المشروعات المتناهية الصغر و المتوسطة ، بغرض إدراك متطلبات جمع البيانات و الإحصائيات التي تخص وصول هذه المشروعات للتمويل والخدمات المالية، مما يساعد على تصميم السياسات و البرامج و الاستراتيجيات المناسبة التي تخدم التطور و المنو لهذه المشروعات بحيث طرحت الدورة عدد من المحاور من أهمها [1]:

[1]. نزيهة دلال براهيمي، ايمان حميدات، تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال شركات رأس ممال المخاطر في الجزائر، سبتمبر2022 اطلع عليها على الساعة 14:56 في 2025/02/16

- ❖ توضيح أهداف وغايات جهود البيانات المتعلقة بأولويات الشمول المالي و الاستراتيجيات الوطنية لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ القيام بتصميم نظام لجمع البيانات لشمول المالي للمشروعات المتناهية الصغر، الصغيرةوالمتوسطة.
- ❖ تحليل نطاق ومحتوى أدوات المسح من جانب الطلب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ مناقشة مختلف التدابير والمؤشرات المتعلقة بالإدماج المالي وأهميتها لرصد والتحليل وصياغة السياسات.
- ❖ تحديد الخطوات المستقبلية لبناء النظام مستدام البيانات الشمول المالي 2021[1]

2. مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة:

يقاس الشمول الماليللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة مؤشري نسبة الأفراد البالغين اللذين لديهم حسابات اقتراض أو حسابات إيداع بغرض إنشاء أو تشغيل توسعة مشروع.

➢ **مؤشر الاقتراض:** يتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب نسبة عدد الذين يقترضون من المصارف التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى بغرض انشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين.

بلغ هذا المؤشر حوالي 5.5% سنة 2017 في الدول العربية وهي النسبة المسجلة على مستوى الدول ذات الدخل المنخفض، بينما تبلغ النسبة مستويات أعلى في مجموعة الدول متوسطة الدخل

8 %، أما الدول المتقدمة فقد بلغت فيها النسبة 26.6 %على مستوى العالم 11.2 %

➢ **مؤشر الإيداع:** هو نسبة عدد الأفراد اللذين لديهم حسابات الادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات بالنسبة لإجمالي السكان البالغين.

حيث بلغ هذا المؤشر سنة 2017 حوالي 7.4 % في الدول العربية، وهو ما يقل عن المؤشر المسجل على المستوى العالمي البالغ 14%و مثيله في الدول متوسطة الدخل البالغ 13.6 %.[2]

الشكل (01-02): مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1]. نزيهة دلال براهيمي، ايمان حميدات، تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال شركات رأس ممال المخاطر في الجزائر، سبتمبر2022 اطلع عليها على الساعة 14:56 في 2025/02/16 .

1. على مسلم إبراهيم، برا هيمي نزيهة دلال،حميدات إيمان تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال شركات رأس المال المخاطر في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديدة ، المجلد رقم 13،العدد02 الجزائر 2022 ، ص 309-310.

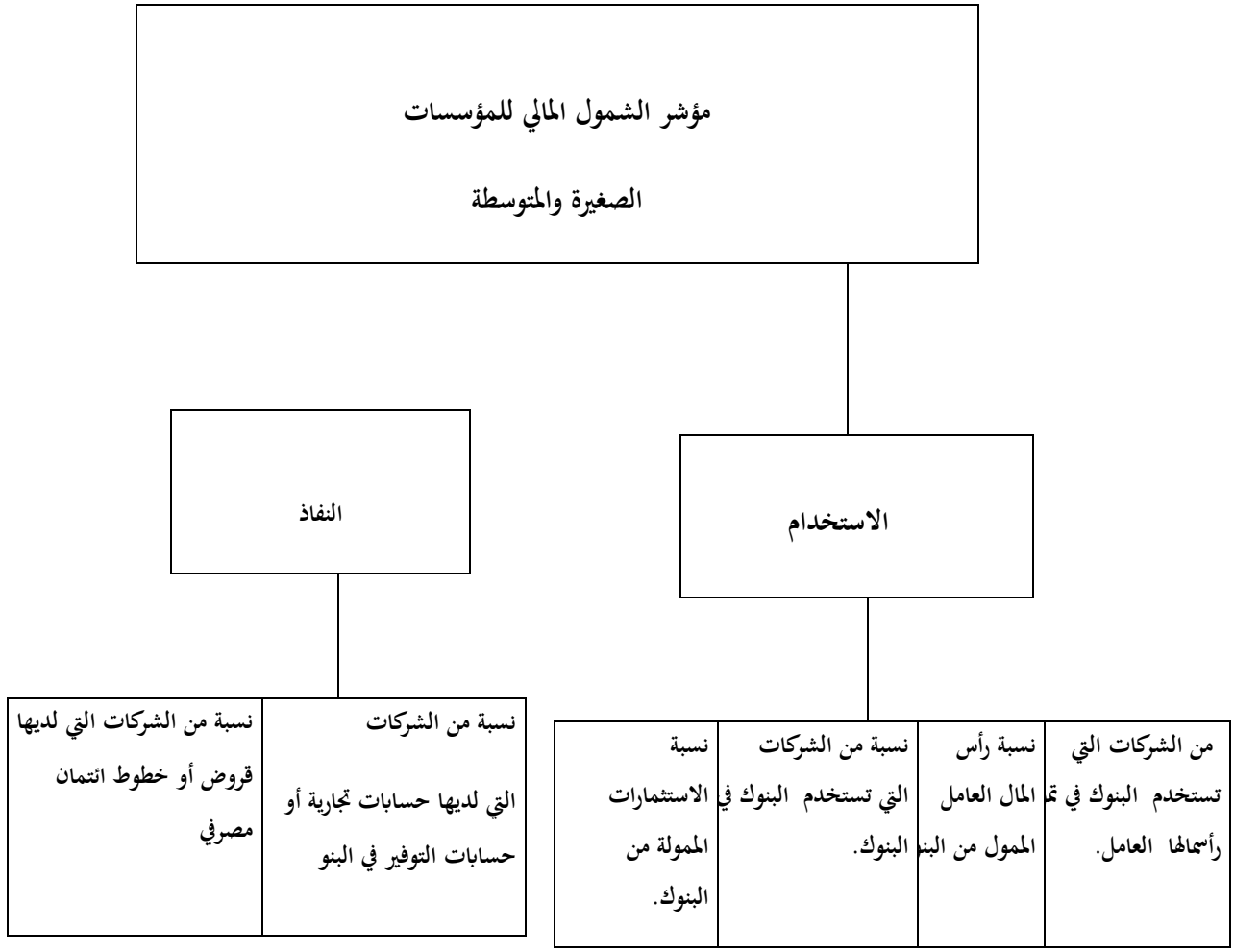

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مسلم إبراهيم ، إبراهيمي نزيهة دلال ، حميدات إيمان تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال شركات رأس المال المخاطر في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديدة ، المجلد رقم 13،العدد02 الجزائر 2022 ، ص 309-310.

خلاصة الفصل الأول:

يشهد العالم تقدما كبير فيما يخص المؤسسات البنكية وذلك راجع للتطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية فهي تعتبر هيكل مالي لأي دولة وكمقياس لتقدمها أو تأخرها. وتوفر مصادر التمويل التي تساهم في التنمية الاقتصادية.

فالبنوك التجارية تعتبر إحدى مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصبح من مقدورها خدمة هذه منشآت بصورة مربحة وذلك بشرط الفهم السليم لأبعاد هذه الخدمة. فالبنوك تعتبر الشريك الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةمن خلال عملية الإقراض بالاعتمادعلى مختلف التقنيات والعمل على تطويرها.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو موضوع متناول لدى العديد من الدراسات، فيعتبر هذا البحث كتكملة للبحوث السابقة والاستفادةمنها.

تم تخصص هذا الموضوع وتم تقسيمه إلىجزئيينحيث تناولنا في الجزء الأول الدراسات التي أجريت بالاقتصاد الوطني والجزء الثاني تناولنا فيه الدراسات التي أقيمت على دراسات لدول أخرى.

يوجد مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع آليات تمويل قطاع المؤسسات الصغيرةوالمتوسطةوذلك ممن حيث التعريفات والمصادروكذلك العراقيل التي صادفت موضوع التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

وفيما يأتي لدينا عينة من مجموعة من الدراسات التي تم إجراءها في الميدان ونجد مايلي:

المبحث الأول: الدراسات الخاصة بالاقتصاد الوطني

الدراسة الأولى: دراسة قوقعنادية عنوانالأطروحة:" تأسيس و تعزيز الشركات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في البلدان النامية " سنة 2001

الإشكالية:

ما الهدف من إنشاء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وما مدى اثر ذلك على الدول النامية ؟

أهدف الدراسة:

. هدفت الدراسة إلى إعطاء مفهوم محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةو ابراز السيمات الجوهرية التي ميزتها عن أطراف أخرى .

. تلجأ معظم الدول النامية و المتقدمةإلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية وذلك رغم العراقيل والصعوبات المتعلقة بعملية التمويل.

. التركيز أيضا على طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولالنامية.

منهج الدراسة:

. لقد ارتكزت الباحثة في إعداد هذه الأطروحة على المنهج الوصفي الذي تمركز على جمع المعلومات فيي الجانب النظري الخاص بالتمويل للمؤسساتالصغيرة والمتوسطة.

نتائج الدراسة:

. توصلت هذه الدراسة إلىأن:

- قضيت التمويل تعتبر أهم مشكلة وأصعب العراقيل التي قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر هذا المشكل أنه يحد من تطور وفعالية نمو هذا القطاع
- تطرقت هذه الدراسة إلى مجموعة التجارب الدولية الخاصة بآليات التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةتساهم في مساعدتها على النهوض وتشجعها على التطور والبقاء.
- كشف النتائج لهذه الدراسة الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر أنها تلعب دور مهم وتجلى ذلك ففي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتقليل من مشاكل وعراقيل التي تحد من إنشائها وتطورها.
- تنمية هذا القطاع هو الضمان الوحيد لترقية ونمو الاقتصاد الوطنيوانتعاشه.

الدراسة الثانية: دراسة لخلف بن عثمان عنوان الأطروحة «وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق دعمها" سنة 2004

الإشكالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيف يتم دعمها لتحفيزها على البقاء؟

أهداف الدراسة:

. الخصائص الجد مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر قطاع فعال راجعا للخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة

. تطرقت هذه الدراسة إلى مجموعة في التدابير المتعلقة بدعم المؤسسات الصغيرة في العديد من البلدان بصفة عامة والجزائر بشكل خاص، وهذا على مدى التحريات التي تفرضها ظاهرة العولمة

منهج الدراسة:

. أظهرت الدراسة أنها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي على أنه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر كل تحفيزي ناجح لدعم اقتصاديات البلدان.

نتائج الدراسة:

- أوضحت الدراسة على ضرورة العمل على تفعيل وتحفيز الأساليب الحكومية وذلك لخلق بيئة مساندة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كان الأمر متعلق بالإطار المناسب للأعمال أو الزيادة وترقيةفي لمجالات عديدة كتنمية المهاراتوالتمويلوالابتكارات التكنولوجيا.

الدراسة الثالثة: دراسة قريشي يوسف عنوان الأطروحة" سياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2001-2003) سنة 2005.

الإشكالية:

ماهي السياسات التمويلية المنتهجة من قبل الدولة التي تساهم في تحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة:

. هدفت الى استنتاج الخصائص المحددة لسياسة التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وذلكمن خلال المساهمات النظرية.

. قامت بتحديد مختلف العراقيل التي تواجه نشأة وتطور هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بمسالة التمويل

. هذه الدراسة كانت على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالجنوب الشرقي بحيث بلغ حجمها 128 مؤسسة خلال فترة 2001-2003.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لطرح الإشكالية ففي شكلها النظري وتطبيقها على حالة الجزائر.

نتائج الدراسة:

خصلت هذه الدراسة إلىأن:

- أهم العوامل التي تؤثر في طريقة تمويل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص هي نسبة الأرباح ، حجم الضمانات ، نوع النشاط الذي تعمل فيه ، و معدل النمو الاقتصادي
- بينت هذه الدراسة إن نظرية الوكالة والالتقاط التدريجيلمصدر التمويل التسلسلي يحتل أهمية جد كبيرة من ناحية تفسير اختبارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة الرابعة: دراسة مقدم ليلى بعنوان " تسير عناصر الإنتاج في رأس مال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة 2005—2007 منشور بمجلة الباحث 08-2010

الإشكالية:

فيما تتمثل عناصر الإنتاج لرأس مال العامل التي تساهم في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةفي الفترة 2005-2007؟

أهداف الدراسة:

ـ محاولة التعريف بخصوصية التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ـ إعطاء الاهتمام لرأس المال العامل في التسيير المالي السليم لهذه المؤسساتلكونه عنصر أساسي للبقاء أي مؤسسة مهما كان حجمهاوذالكمن خلال دراسة أربع متغيرات(سياسة تسيير العملاء – سياسة الموردين – سياسة تسيير المخازن – سياسة تسيير القروض البنكية) من خلال استخدام معطيات إحصائية معامل الارتباط لسبيرمان وهذا لقياسدرجة معنويةالعلاقة بين المتغيراتالانحدار الخطي البسيط باستخدام اختبارFوذلكلتحديد التأثير بين المتغيرات، الوسط الحسابي والانحدارالمعياري.

منهج الدراسة:

للإجابة على الأطروحة اعتمد الباحث على:

المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم فيه الأساس النظري وذلك لمحاولة فهم نظريات تسيير لعناصر الإنتاجولقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنهج الاستقرائي: استعمله في تحليل المعطيات الرقمية والقيام بالقياس الاقتصادي، تقدير النماذج واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة في البحث.

نتائج الدراسة

- ان مستوى سياسة تسيير عناصر الإنتاج في رأس المال العامل في قطاعالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، هو على العموم مستوى مقبول إلا أن هذه السياسات غير مرتبطة وغير متأثرة بشخصية المسير وأيضا بخصائص أنشطة هذه المؤسسات.

الدراسة الخامسة: دراسة العايب ياسين عنوان الأطروحة " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لفترة (2006–2009) لسنة 2011.

الإشكالية:

ماهي العراقيل والصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2006 ؟

أهداف الدراسة:

. هدفت هذه الدراسة إلى:

البحث عن العوامل التي تحدد مصدر من مصادر التمويل ومحاولة ملائمتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التطرق إلى إشكالية عدم قدرة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدخول في سوق التمويل

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي

الاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية (نموذج الانحدار الخطي المتعدد) العمل على تحديد دقة المتغيرات المستقلة متغير المر دودية، متغير الحجم، متغير معدل النمو متغير صافي الأموال الخاصة ...).

نتائج الدراسة:

- تحديد أفضل نموذج يحتوي على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا ولها دلالة إحصائية.
- تمكنت من تحديد أهم العوامل التي تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدراتها ففي الحصول على التمويل الخارجي.

الدراسة السادسة: دراسة عبد الوهاب دادن وعبد الغني دادن عنوان الأطروحة "تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة 2006–2009 مجلة الباحث عدد 2012/11.

الإشكالية:

ما هو الأداء المالي الأمثل لتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر للفترة المحددة 2009/2006؟

أهداف الدراسة:

. إيجاد تفسير العوامل الخفية التي تفسر لهذا الأداء

. اختصار عدد المتغيرات التي تفسر ظاهرة في أدنى حد ممكن للعوامل.

منهج الدراسة:

. استخدام المنهج الإحصائي أي أسلوب التحليل العلمي متعدد الأبعاد

. العمل على استخدام التحليل إلى مركبات أساسية

نتائج الدراسة:

- الكشف على العوامل الخفية المفسرة لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في المر دودية والنمو، السياسة التجارية وحجم المؤسسة، الهيكل المالي، التمويل الذاتي.
- مقارنة النتائج المتوصل إليها ونتائج الدراسات أخرى تم تفسير التباين والاختلاف الموجود في العديد من الأساليب التحليلية التي تم استخدامها.
- بالإضافة الى المتغيرات الكيفية التي لا يمكن إدراجها في نماذج تقييم الأداء المالي.

الدراسة السابعة: دراسة برجي شهرزاد عنوان الأطروحة " إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2009–2010) لسنة 2012.

الإشكالية:

كيف تم استغلال المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2009-2010؟

أهداف الدراسة:

. تهدف إلى معرفة الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى دورها في التنمية.

. إرشاد أصحاب القرار لمخلف المستويات خاصة البنوك التجارية وذلك لتحيز الاهتمام بهذا القطاع.

. تقييم مدى مساهمة مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلافها.

. التعرف على العراقيل التي تواجه التمويل في هذه المؤسسات.

منهج الدراسة:

الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، منهج دراسة حالة بالاستعانة ببرنامج Excelوبرنامجspss

نتائج الدراسة:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها دور مهم لتنمية الاقتصادية خاصة في التقليل من مشكل البطالة.
- التركيز على نشاطات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للقطاعات غير منتجة

للقيمة المضافة بحيث نجد قطاع البناء والأشغال، الاتصال والنقل من أهم القطاعات التي تلقى هذه المؤسسات نشاط واسعا.

الدراسة الثامنة: بن نعمان محمد عنوان الأطروحة "إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية متوازنة بين المناطق المحلية " للفترة 2009-2011

الإشكالية:

فيما تتمثل المساهمات المقدمة من قبل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009-2011؟

أهداف الدراسة:

. تهدف هذه الدراسة الى:

. ابراز الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للحد من ظاهرة التباين التنموي والعمل على تحقيق التنمية المحلية متوازنة بالنسبة لمختلف المناطق.

. التركيز على التباين بين الري والحضر والعمل على ابراز خصائص هذه المؤسسات من حيث العراقيل التي يعاني منها القطاع.

. آليات دعم هذه المؤسسات وواقعها في الجزائر.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي ساهم في تحليل بعض الأحداث.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة هذه إلى :

- إلىأن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها أثر إيجابي في جعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنها من القيام بدور فعال في التنمية المحلية.
- صغر حجم الذي يتولد عنه عدة عراقيل ومشاكل بحيث نجد المشكل الأكبر هو التمويل الذي يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يؤدي إلى وقف نشاطها.

الدراسة التاسعة: دراسة قراش محمد عنوان الأطروحة: "العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام معطيات بازل للفترة (2011-2014) " سنة 2015.

الإشكالية: فيما تتمثل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة 2011-2014؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

. قياس وتحليل الأداء المالي لقطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. تم إظهار أسباب تغير مستويات هذه المؤسسات من مؤسسة إلى أخرى وذلك في فترة 2011-2014

منهج الدراسة:

. اعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة لعينة شملت على 88 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتحقيق هذه الدراسة تم التطرق إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد عن طريق منهج panel data

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

- نتائج جد هامة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا الحكومة.
- اتخاذ كل التدابير التي تعمل في تحسين وضعية هذا القطاع.
- عملت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في مستوى المؤسسات الجزائرية وذلك بالاعتماد على متغيرات تخص تلك المؤسسات.

الدراسة العاشرة: دراسة هالم سليمة عنوان الأطروحة " أطراف الدعم المالي ودورها في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " سنة 2017.

الإشكالية:

ماهي الهيآت التمويلية الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما يكمن دورها؟

أهداف الدراسة:

. معرفة مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية المتبعة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

. دراسة مجموعة من الهيئات والبرامج التي تعمل على مساعدة وتلبية حاجياتها المالية وذلك للحد والتقليل من العراقيل والصعوبات التي تقف أمام هذا القطاع.

. تقييم حصيلة التمويل الموجهة لتدعيم هذه المؤسسات وذلك من خلال بعض الهيئات الداعمة لفترة 2004 -2014

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والتطبيقي في دراسة أطروحته

نتائج الدراسة:

- تم الكشف على أن هذه المؤسسات على الرغم من الدعم والتحفيز الذي تتلقاه من الهيئات الحكومية إلا أنها لازالت تعاني من العراقيل وصعوباتوذلك راجع لبعض الأسباب من أهمها عدم تواجد للمرافقة العملية والفعلية طيلة مدة نشاطها.

المبحث الثاني: الدراسات الخاصة بالاقتصاديات الأخرى

الدراسة الأولى: زيدان رامي عنوان الأطروحة" تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية " سنة 2005

الإشكالية:

كيف تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة: . هدفت الدراسة إلى :

. معرفة إلى أي حد تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية.

أيضا التطرق إلى معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة ودور هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بحيث توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات.

نتائج الدراسة:

- الفائض الذي يتم تحقيقه من خلال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكل نسبةأكبر في الفائض الذي يتم تحقيقه من خلال قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكل نسبة أكبر من الفائض الذي يتم تحقيقه في القطاع الخاص.
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ساهمت بجلب وافدين جدد إلى سوق العمل.
- لم يتمكن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى المستوى المرجو خاصة فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة إلا انه لوحظ ملائمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة.
- أغلبية المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وان جزء منها على وشك الانهيار وذلك في ظل اقتصاد التسوق والعولمة.

الدراسة الثانية: MAINGOT EDANIEL 2006عنوان الأطروحة:" Financial reporting of Small busing Entières in canada "

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

. الاطلاع على الأسباب والعوامل الحقيقية التي تجعل المحاسبين يقومون بإعداد القوائم المالية في الشركات الصغيرة في كندا.

. التأكد من نظرة الحاسبين حول نقاط الضعف أو الأعباء التي تساهم في تحديد إعداد البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة

. الحصول على اقتراحات من طرف المحاسبين فيما يخص تخفيض من أعباء إعداد القوائم المالية للشركات الصغيرة.

منهج الدراسة:

. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأطروحة بحيث يتوافق في دراسة الموضوع الذي هو مل الدراسة.

نتائج الدراسة:

من النتائج المتوصل إليها أنه:

- يوجد أربع اقتراحات وذلك لتقليل من أعباء وتكلفة إعداد القوائم المالية وترتيبها حسب أهميتها: الحوسبة، معايير خاصة، التنظيم.
- تحفيز المعايير المحاسبية إلا أن الوضع الحالي الذي يستعمل مجموعة معايير واحدة لمنشآت ذات المسؤولية العامة فهو لا يلائم، فالحل الأمثل أن يكون مجموعتين في المعايير واحدة للشركات ذات المسؤولية وأخرى للمنشآت الصغيرة.

الدراسة الثالثة: مهدلي عنوان الأطروحة " مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" الأردن سنة 2009

الإشكالية:

فيما تتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولي المقترح بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

أهداف الدراسة:

. تبين هذه الدراسة خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص في الأردن

. التطرق إلى مدى تقيد النظم المحاسبية التي تطبق في المنشآت الخاصة أي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن بالإطار ألمفاهيمي للمحاسبة المالية وأيضا مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الذي يخص المنشآت الخاصة، ولقد كانت عينة الدراسة مكونة من 500 فرد، 200 منهم يوجد مدققين خارجيين والباقي عبارة عن محاسبين من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم واستخدام الاستبيان لجمع المعلومات.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسة أطروحته على المنهج التحليلي لتطرق الى أهم نقاط الموضوع

نتائج الدراسة:

- كشفت النتائج لهذه الدراسة أنه عدم وجود عراقيل تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن
- تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولية وهي تلائم التطبيق في محيط المنشآت الأردنية الخاصة بالأردن

الدراسة الرابعة: دراسة محمد سلامة سليمان الجوفيل عنوان الأطروحة "دور البنوك الإسلامية ف تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم " سنة 2013

أهداف الدراسة:

. هدفت الدراسة إلى توضيح دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأردنية.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بحيث هو مناسب لدراسة الأطروحة وكانت الدراسة على بنكين إسلاميين هما البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي والعينة لهذه الدراسة تتكون من جميع العاملين في هذه البنوك.

نتائج الدراسة:

- لوحظ من هذه الدراسة وجود فاعلية لصيغ التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- وجود مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي تصطدم بها البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطةالحجم.

الدراسة الخامسة: دراسة ونيس محمد أحمد البرغوثي عنوان الأطروحة" معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها" سنة 2014.

الإشكالية:

ماهي العراقيل والمشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا؟ .

منهج الدراسة:

تم اعتماد الباحث على المنهج الكمي الاستقرائي بحيث تم استخدام برامج إحصائية مناسبة و ذلك في مجموعة برامج إحصائية خاصة بالعلوم الاجتماعية.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى:

- أنه يوجد عراقيل خارجية تعيق تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لعدم وجود مراكز لتقديم المعلومات والبيانات للمصارف مثلا.
- عدم وجود وحدات تخص التمويل لهذه المشروعات والعراقيل الداخلية تتمركز خاصة في قلة الموظفين ذوي المؤهلات والكفاءاتوقلة البيانات والسجلاتوالقوائم المالية والمحاسبية.

المبحث الثالث: مقارنة بين الدراسات

الدراسة	العنوان	الفترة المعينة	المتغيرات	النموذج (المنهجية)	النتائج
قويقع نادية 2001	تأسيس وتعزيز الشركات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في البلدان	الجزائر		المنهج الوصفي	تطوير وتنمية قطاع Pmeلكونه يعتبر الضمان الوحيد لتحسين الاقتصاد الوطني ونموه
لخلف بن عثمان 2004	وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و طرق دعمها	الجزائر		المنهج الوصفي التحليلي	ضرورة العمل علىتنشيط وتفعيل الأساليبالحكومية وهذا حتى يتم إنشاء بيئة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
قريشي يوسف 2005	سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	الجزائر (2003/2001)		المنهج الوصفي التحليلي	أهم العوامل التي تفسر سياسة تمويل pmeالتي تنتمي للقطاعالخاص نجد معدلالمر دودية، الحجم،مستوى الضمانات معدلطبيعة القطاع معدل النمو
زيدان رامي 2005	تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية	سوريا		المنهج الوصفي التحليلي	لقد تبين إن الكفاءة الاقتصادية لصناعاتالصغيرة والمتوسطةتلائم الاقتصاد السوريوقد تفوقت على المشروعات الكبيرة
Maringote Et Daniel 2006	Financial Reporting of Busing entités In Canada	كندا		المنهج الوصفي	توصلت إلى وجود أربعاقتراحات لتقليل من أعباء إعداد القوائم المالية وترتب حسب أهميتها: الحوسبة-معاييرخاصة-ا لتنظيم- تفعيلمعايير المحاسبة
المهدلي 2009	مدى ملائمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	الأردن		المنهج التحليلي	تم التوصل إلى انه لا يوجد عراقيل تواجهبيئة المنشآت الخاصة في الأردن

مقدم ليلى 2010	سياسة تسيير عناصر الإنتاج في رأس مال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الجزائر (2007-2005)	. سياسة تسيير العملاء . سياسة تسيير المخزون . سياسة تسيير الموردين . سياسة تسيير القروض البنكية	الانحدار الخطي البسيط معامل الارتباط لسبيرمان Sperman	إن مستوى سياسة تسيير عناصر الإنتاج في رأس المال العامل Pme الجزائرية هو فوق المتوسط إذ أنه مستوى مقبول إلى حد ما
العايب ياسين 2011	إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	الجزائر (2016-2000)	D: نسبة إجمالي الديون Jur: متغير الإطار القانوني للمؤسسة Croiss: متغير معدل النمو Rent: متغير المر دودية	المنهج التاريخي والوصفي والإحصائي نموذج الانحدار المتعدد	الوصول الى إمكانيةتحديد أفضل نموذجيشمل على أكثرالمتغيرات المستقلة تأثيرا ودلالة إحصائية
برجي شهرزاد 2012	إشكالية استغلال مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة	الجزائر (2010-2009)		المنهج الوصفي والتحليلي	إن نشاطات المؤسساتلصغيرة والمتوسطة ففي القطاعات الغير منتجة للقيمة المضافة تركز وتعتمد على

	والمتوسطة				التكنولوجيا البسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة
عبد الوهاب دادن وعبد الغاني دادن 2012	تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	الجزائر (2000-2016)		المنهج الإحصائي أسلوب التحليل العلمي	ان العوامل الخفية المفسرة لأداء هذه المؤسسات تمثلت في:المر دودية، نموالهيكل المالي، السياسة التجارية، التمويل الذاتي حجم المؤسسة
بن نعمان محمد 2012	إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية متوازنة بين المناطق المحلية	الجزائر (2009-2011)		المنهج الوصفي والمنهج التحليلي	حجم pme ما يجعلها تتمتع بعدة خصائصالتي تجعلها تلعب دور فعال في لتنمية المحليةولكن حجمها الصغيريجعلها تواجه عدة صعوبات ومشاكل
محمود سلامة سليمان الجوفيل 2013	دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة	الأردن		المنهج الوصفي والتحليلي	فعالية الصيغ التمويليةللمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما هنالك عراقيل تواجه البنوك الإسلامية
ونيس أحمد محمد البرغوشي 2014	معوقات التمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	ليبيا		المنهج الكمي والاستقرائي	تبين وجود عراقيل خارجية تعيق تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كعدم وجود وحدات خاصة بالتمويل لهذه المشروعات
قراش محمد 2015	العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات ص/م في الجزائر	الجزائر -2011 2014		المنهج الوصفي التحليلي نموذج الانحدار المتعدد	اتخاذ جميع التدابير اللازمة من قبل متخذي القرار وذلك لتحسين و تطوير وضعية القطاع
هالم سليمة 2017	أطراف الدعم المالي ودورها في التنمية وتطوير المؤسسات ص/م بالجزائر	الجزائر -2004 2014		المنهج التحليلي و التطبيقي	نظرا للدعم و الاهتمام الزائد لقطاع المؤسسات ص/م إلا أنه مازال يشكو من مشاكل و العراقيل

خلاصة الفصل :

يعتبر الموضوع المتناول فيما يخص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر المواضيع المطروحة في العصر الحالي وبالخصوص في الجزائر وعلى هذا نجد أن تعددت الدراسات فيما يخص هذا الموضوع حيث أجريت الدراسات في بلدان نامية وبشكل كبير.

ما توصلنا إليه من خلال هذا الفصل أن مختلف الدراسات سواء شملت الاقتصاد الوطني أو الاقتصاديات الأخرى اشتركت على نقطة واحدة في كون أن مصدر التمويل يساعد بشكل كبير و فعال في دعم قطاع المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم.

الفصل الثالث
الدراسة التطبيقية

تمهيد

نجد أن الجزائر اتخذت العديد من الخطط والاستراتيجياتلدعم وترقية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطةوهذا يحتوي البرامج التطويرية التي تسعى إلى حل المشاكل والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات.

ونظرا لدور الفعال المنتظر من هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني بحيث نجد الجزائر بادرت في إنشاء هياكل وآليات تمويل تكون ملائمة مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بدعم العديد من النشاطات بهدف إبراز هدا القطاع ليصبح ركيزة هامة في الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق نسلط الضوء على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منن خلال المباحث التالية : تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع التمويل البنكي للمؤسسات ص/م في الجزائر ، والمبحث الثاني إلى واقع قطاع المؤسسات ص / م في الجزائر و تطوره ، أما المبحثتطرقنا إلىآليات دعم التمويل للمؤسسات ص/م في الجزائر و الهيئات الحكومية المدعمة لها

المبحث الأول: الوضع الحالي التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: خصائص النظام البنكي الجزائري وواقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: خصائص النظام البنكي الجزائري

- النظام البنكي والمالي الجزائري لقد مرة بمرحلتين أساسيتين هما:
  - ✓ المرحلة الأولى: تميزت بإنشاء نظام بنكي ومالي وطني
  - ✓ أما المرحلة الثانية: تميزت بتحرير النظام المالي والبنكي أمام القطاع الخاص سواء المحلي او الأجنبي.

. الجزائر مباشرة بعد الاستقلال قامت بإنشاء العملة الوطنية والبنك المركزي الجزائريوبهدف القيام بتمويل النمو الاقتصادي عملت الجزائر على تأميم تدريجي للقطاع البنكي.[1]

و المالي والذي كان في وقت قريب حتى نهاية 1960 كان يتكون من متعاملين خواصوأجانب وكنتيجة لتأميم القطاع المالي والبنكي تم إنشاء هيئات مالية عمومية المتمثلة في الصندوق الجزائري لتنمية CAD ،والصندوق الوطني لتوفير والاحتياط CNEP، بالإضافة إلىإنشاء مؤسسات مالية وطنية مثل BNA و CPAو BUA.

. أما في المرحلة الثانية التي تمثلت في تحرير النظام البنكي والمالي الجزائري فقد كانت بدايتها الفعلية مع صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990تم فتح من خلاله النشاط البنكي لرؤوس الأموال الخواص سواء محلية او أجنبية، وحرية تحديد سعار الفائدة من قبل البنك نفسه دون تدخل الدولة.

ونتيجة لتحرير القطاع المالي والنقدي الجزائري فقد ارتفع عدد البنوك والهيئات المالية المعتمدة والمكونة للقطاع البنكي والمالي الجزائري حتى 4 جانفي 2015 إلى 30 منها 20بنك و10 هيئات مالية.[2]

الفرع الثاني: واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. البنوك وتمويل الاقتصاد الوطني:

لقد سجل القطاع المصرفي تطورا إيجابيا بالعموم نهاية 2023 وذلك من حيث مؤشرات الوساطة المصرفية الخدمات المصرفية، الصلابة والمر دودية

[1]. معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03 ، ص 04

[2]. معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 04

خص هذا التطور الملحوظ كل من البنوك العامة التي سجلت زيادة بنسبة5.3% و البنوك الخاصة سجلت زيادة بنسبة 8.7% مقارنة ب 3.4 %و2.4% على التوالي في 2022 من حيث المساهمة

لقد استحوذت البنوك العامة على 78.4% من الزيادة في القروض الممنوحة للاقتصاد في القطاع المصرفي بينما تضاعفت مساهمة البنوك الخاصة من 10.9% في 2022 إلى 21.6% في 2023.

بلغ إجمالي القروض الممنوحة للقطاع العام من خلال القطاع المصرفي الذي يمثل 41.67% من إجمالي القروض 4458.6 مليار دينار نهاية 2023 مقارنة 4350.7 مليار دينار سنة 2022 وذلك بزيادة 2.5 مقارنة ب 5%لسنة الماضية، فغالبية التمويل في هذا القطاع كان من قبل البنوك العمومية 99.4% بحيث بلغ 4440 مليار دينار في 2023 مقارنة ب 4323.5 مليار دينار في 2022 بزيادة قدرها 2.7%

انخفضت القروض الممنوحة للقطاع العام من قبل البنوك الخاصة بنسبة 31.6 % نهاية سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 الذي سجلت فيه نموا ملحوظا يقدر ب 40.2 % بحيث لتنتقل من 27.3 مليار دينار نهاية 2022 إلى 18.6 مليار دج نهاية 2023

الجدول رقم . 01: القروض البنكية حسب مصدرها وتوزيعها القطاعي (الوحدة: مليار دج).[1]

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
القروض الموجهة للقطاع العمومي	5636.6	5793.3	4144.2	4350.7	4458.6
المصارف العمومية	5627.1	5778.5	4124.8	4323.5	4440.00
المصارف الخاصة	9.5	14.8	19.4	27.3	18.6
القروض الموجهة للقطاع الخاص	5219.1	5386.9	5647.9	5761.6	6236.3
المصارف العمومية	3918.7	4093.6	4243.7	4330.4	4670.3
المصاريف الخاصة	1300.4	1293.3	1404.2	1431.2	1565.9
مجموع القروض	10855.6	11180.2	9792.1	10112.3	10694.9
حصة المصارف العمومية	%87.93	88.30%	85.46%	85.58%	85.18%
حصة المصارف الخاصة	12.07%	11.70%	14.54%	14.42%	14.82%

المصدر التقرير السنوي لتطور الاقتصادي و النقدي2023 ،في جوان2024 ، بنك الجزائر ، ص 52 -53 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

[1].التقرير السنوي لتطور الاقتصادي و النقدي2023 ،في جوان2024 ، بنك الجزائر ، ص 52 -53 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

من جهة أخرى ضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2023، 28 بنكا و مؤسسة مالية، مقرهم بالعاصمة كما يجدر بنا الإشارة إلى أن اثنتا عشر 12 من البنوك من أصل 20 بنكا تقدم منتجات

و خدمات تابعة للتمويل الإسلامي ،06 بنوك عمومية و 06 بنوك خاصة ، منها 02 متخصصان حصريا في التمويل الإسلامي.

تتوزع المصارف و المؤسسات المالية وذلك حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي :

- سبعة (07) بنوك عمومية
- 13 بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال
- مؤسستان ماليتان عموميتان
- خمسة 05 مؤسسات متخصصة في التأجير المالي من بينها 03 عمومية.
- تعاضديه 01 واحدة للتأمين الزراعي ، معتمدة تقوم بالعمليات المصرفية و التي أخذت في نهاية سنة 2009 ، صفة الشركة مالية
- في نهاية 2023 ، ضمت المنظومة المصرفية في الجزائر 1649 وكالة منها 1249 وكالة تابعة للمصارف العمومية و 400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة .
- المستوى الإجمالي لوكالات البنوك نجد 88 وكالة مخصصة حصريا للتمويل الإسلامي نهاية 2023 مقابل 74 وكالة مع نهاية سنة 2022 ، من جهة أخرى خصصت البنوك العمومية 17 وكالة لتمويل الإسلامي مع نهاية سنة 2023 بينما وصل عدد وكالات البنوك الخاصة 71 وكالة ، منها 58 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية.
- أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد بلغ عدد وكالاتها 97 وكالة في نهاية 2023 مقابل 96 وكالة نهاية 2022.
- سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي و المؤسسات المالية لسنة 2023، 1746 وكالة مقبل 1720 وكالة سنة 2022 أي يمثل وكالة واحدة لأجل 26690 شخص في 2023 مقابل 26628 شخص سنة 2022 .

جدول رقم 02 يبين المصارف والمؤسسات المالية الناشطة

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المصارف	**20**	**20**	**19**	**20**	**20**
بنوك عمومية البنوك	06	**06**	06	07	07
خاصة	14	14	13	13	13
المؤسسات المالية	**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
العمومية	6	6	6	6	6
الخاصة	2	2	2	2	2
المجموع	**28**	**28**	**27**	**28**	**28**

المصدر: التقرير السنوي لتطور الاقتصادي و النقدي2023 ،في جوان2024 ، بنك الجزائر ، ص 46 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

جدول رقم .03 يبين تطور القطاع المصرفي الجزائري (عدد الوكالات)

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
المصارف	**1568**	**1578**	**1602**	**1624**	**1649**
الوكالات المخصصة لصيرفة الإسلامية	**49**	**53**	**59**	**74**	**88**
بنوك عمومية	1177	1188	1201	1225	1249
الوكالات المخصصة لصيرفة الإسلامية	0	1	2	10	17
بنوك خاصة	391	390	401	399	400
الوكالات المخصصة لصيرفة الإسلامية					
المؤسسات المالية	**92**	**96**	**95**	**96**	**97**
العمومية	75	79	77	77	77
الخاصة	17	17	18	19	20
المجموع البنوك والمؤسسات المالية	**1660**	**1674**	**1697**	**1720**	**1746**

المصدر: التقرير السنوي لتطور الاقتصادي و النقدي2023 ،في جوان2024 ، بنك الجزائر ، ص 47 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

2. قضايا مرتبطة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

. بالنسبة لدور البنوك في تمويل الاقتصاد، فإنه لم يصل إلى المستوى المطلوب خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوهذا راجع إلى عدة أسباب نجملها فيما يلي:

- ❖ نظرا للاستقصاء الذي أجراه البنك العالمي على 562 مؤسسة محلية، ومجموعة من المؤسسات الأجنبية التي تقوم بالاستثمار في الجزائر ، خلص إلى إمكانية الحصول على التمويل المصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار يعد مسألة غاية في الصعوبة و التعقيد ،ن خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تبين أن أقل من 30% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، استطاعت الحصول على نحو 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي في حين أن 75 % هي بمثابة التمويل الذاتي أما الباقي 10أي % فمصدره الممولون وبقية الدائنين.
- ❖ البنوك الجزائرية لا تقرض إلا المشاريع الكبيرة فنجد نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين 7%لرأس المال العامل و13% لتمويل الاستثمار وهذا راجع لكون ان البنوك التجارية تفضل أن تنحصر عملياتها الاقراضية على المؤسسات الكبيرة القادرة على توفير الضمانات المطلوبة لتقليل من عنصر المخاطرة، وفي المقابل تعرض هذه البنوك عن إقراض الغالبية العظمى للمؤسسات الصغيرة لاعتقادها أن هذه المشروعات الاقتصادية تتميز بمخاطرة عالية.
- ❖ مطالبة البنوك بضمانات تعجيزية ابتداء بالمطالبة بإسهامخاص يتجاوز أحيانا 30%إلى 40% من قيمة المشروع وبالتالي فإن هذه الضمانات تفوق قدرة وطاقة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بمحدودية الإمكانيات.
- ❖ طول مدة معالجة ملفات القروض التي تتجاوز متوسط 12 شهرا.
- ❖ غياب آليات تغطية المخاطر ذات علاقة بالقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطر الصرف وخطر تتغير نسب الفوائد.

ـ مما سبق ذكره يمكن الخروج بنتيجة إن البنوك في الجزائر تتعامل بنوع من الحذر في تقييم للمخاطر الناجمة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا ما يبين أهمية توفير الضمان للقروض المقدمة لهذه المؤسسات وهذا لمواصلة تمويل هذا النوع من المؤسسات والارتقاء بها و استمرار عملية التنمية الاقتصادية ، وهذا ما عملت على توفيره وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية في الجزائر.

. وفي هذا الإطار تم إنشاء "صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002، و تم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30مليار دينار لهه ، ويمثل احدالآليات في معالجة أهم مشكل يعاني منه هذا القطاع، و المتمثل في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية ،ن وبناء على هذا الأساس فقد تحولت الدولة من مانحة للأموال فقط إلى ضامنة

للقروض في مجالات الإنشاء، و التوسع لهذا النوع من المؤسسات بل تمتد أيضا على تجديد التجهيزات، وطرق التسيير و غيرها.[1]

. أما على مستوى النتائج المحققة فبلغ عدد الملفات التي اعتمدها صندوق ضمان القروض إلى غاية 2005/12/31 85 ملفا انتقل إلى 156 ملفا إلى غاية 2006/12/31، تقدر التكلفة الإجمالية للاستثمارات المصادق عليها ل 156 ملفا ب 15299095105 دج، وقيمة القروض المطلوبة تقدر 9171016588 دج

من خلال عرض حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2006/12/31، يتبين أنه حقق نتائج متواضعة، حيث بلغت عدد الملفات التي اعتمدها الصندوق 156 ملفا فقط، وهذا راجع إلى حداثة تجسيد الصندوق التي تمت فقط في بداية سنة 2004، وبالتالي فإن عملية تقييم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد مسألة مبكرة، وعلينا الانتظار سنوات أخرى حتى نرى نتائج أفضل.

.كذلك إنشاء " صندوق ضمان الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " من خلال المرسوم الرئاسي رقم 134/04 الصادر في 19 أبريل 2004 برأسمال يقدر ب30 مليار دج ، ويهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعنوان تمويل الاستثمارات المنتجة لسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها و تجديدها ، ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة لضمان 50 مليون دينار، أما المخاطر المغطاة من الصندوق فتشمل عدم تسديد القروض الممنوحة ، والتسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

. أوضح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالصناعة التقليدية السابق " مصطفى بن بادة " وفي رده على الانشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني بخصوص مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمار لهذه المؤسسات "لم يكن كافيا للقضاء على المشكل نقص التمويل" [2].

المطلب الثاني: دور البنوك والهيئات المالية في تمويل المؤسسات وآفاق تمويل البنوك لهذه المؤسسات

الفرع الأول: دور البنوك والهيئات المالية في تمويل المؤسسات:

. إنالنظام البنكي و المالي الجزائري هو نظام يعتمد في الأساس على الوساطة المالية أي الاقتصاد استدانة و هذا على اعتبار ان البنوك و الهيئات المالية تمثل الممول الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية

[1]. ساحل محمد، واقع وآفاق التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد في 2015/06/01 رقم 02 ، ص 68 . 69 .

[2] . ساحل محمد، واقع وآفاق التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد في 2015/06/01 رقم 02 ، ص 69-70 .

و النشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث أن بورصة القيم المنقولة لاتزال تلعب دورا هامشيا في تمويل المؤسسات بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا و هذا بالنظر إلى عدد المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر و التي لا تتعدى 5 شركات و كلها من الحجم الكبير في حين لا توجد أي مؤسسة من الحجم المتوسط و الصغير على الرغم امتلاك بورصة الجزائر لسوق مخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ سنة 2012[1]

فيعتبر أهم مصدر تمويل خارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتمثل في القروض البنكية بصيغتها الكلاسيكية اما في شكل قروض استغلال لتمويل النشاطات الجارية في

المؤسسة أو قروض استثمار لتمويل الحصول على المعدات والآلات[2].

. وهذا ما يتم ملاحظته من خلال الإحصائيات الدورية التي يوفرها بنك الجزائر حول القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد:

جدول رقم 04 : يبين تصنيف القروض حسب آجال الاستحقاق الوحدة مليار دينار نهاية الفترة المصدر بنك الجزائر 2023[3]

القروض حسب الآجال	2020	2021	2022	2023
القروض قصيرة الآجال	3204	3564	3903	4192
القروض المتوسطة وطويلة الاجل	7976	6228	6209	6503
مجموع القروض الممنوحة صافية	**11180**	**9792**	**10112**	**10695**

المصدر التقرير السنوي لتطور الاقتصادي و النقدي2023، في جوان2024، بنك الجزائر ، ص 54 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

- إن معظم القروض يتم من طرف البنوك العمومية بحيث تبلغ حصتها 74.94% من اجمالي القروض بينما نجد البنوك الخاصة تبلغ حصتها 25.26%فقط.
- نلاحظ أن القروض المتوسطة و طويلة الأجل انخفضت بشكل قليل قدرت بنسبة 1.3% نهاية 2022 بحيث تصل إلى 6209.2 مليار دج ولكن سجلت ارتفاع نهاية 2023 إلى 6502.5 مليا دج بحيث نمت بنسبة 4.7% و ذلك راجع إلى ارتفاع قروض طويلة الأجل بنسبة 6.6% في نفس الوقت انخفضت القروض المتوسطة الأجل ب 1.3 %.

[1]. معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 14 .

[2]. معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 15 .

[3]. التقرير السنوي لتطور الاقتصادي و النقدي2023، في جوان2024، بنك الجزائر، ص 54 على الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz

- بحيث نجدد البنوك العمومية تضمن كلل هذه القروض تقريبا بنسبة 97.79% نهاية 20223 بينما البنوك الخاصة 8.21%.
- ويظهر لنا القروض المتوسطة و طويلة الأجل التي تم توزيعها من طرف البنوك نهاية 2023 هيمنة القروض الطويلة الأجل بحيث بلغت حصتها 77.69% بينما في 2022 كانت 76.33% مقارنة بالقروض المتوسطة الأجل في نهاية 2023 كانت 23.02% و نهاية 2022 كانت 23.67% .

الفرع الثاني: آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد إدارةسياسية تعمل للوصول بعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آفاق 2010 إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة فهذا يستوجب إصلاح للنظام البنكي وذلك لتفعيل دوره في تمويل هذا القطاع والاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال القطاع البنكي وتخفيض الفوائد على القروض البنكية، والعمل على إنشاء بنك خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1. استمرار الإصلاحات البنكية:

النظام البنكي الجزائري يشهد تطور من سنة إلى أخرى و يتكيف مع المعايير الأداء العالمية، كمعيار لجنة بازل و في طريق الإصلاحات تم فتح رأس المال ببعض البنوك العمومية أمام المتعاملين الأجانب كالقرض الشعبي الجزائري و التي تتيح عملية خوصصته تحويل نسبة 13% من السوق إلى القطاع الخاص في انتظار خوصصة بنك التنمية المحلية أيضا، و بالتالي القطاع الخاص يمثل حوالي 25%من السوق خلال 2008 ، وهي نسبة مازالت متواضعة حسب العديد من الخبراء إن إصلاح

و تحديث القطاع البنكي يشكل قيمة مضافة و حافز الاستثمار في القطاع البنكي.

2. الاستثمار الأجنبي في القطاع:

تم إنشاء بنوك تجارية أجنبية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متطورةو ذلك لسد الفراغ في البنوك التجارية وتعمل بدرجة كبيرة في التخفيف من تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين و هدا يلائم الإمكانيات المحدودة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن جهة أخرى الاستثمار في القطاع البنكي يعمل على توفير فرص لعوائد كبيرة تعمل على إغراء المستثمرين الأجانب من أجل القدوم للاستثمار في الجزائر، و تتمثل فرص و مجالات الاستثمار في القطاع البنكي:

- ✓ بالإمكان إنشاء بنوك خاصة بعدما كان حكرا على الدولة
- ✓ فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر
- ✓ شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تعمل الحكومة التخلي عنها.

و من خلال هذا فإن بنك الجزائر بصدد دراسة لملفات اعتماد تم تقديمها من قبل 7 بنوك أجنبية منها ذات جنسية لبنانيةتونسية، ومغربية هذه البنوك فرع أخر للبنك الفرنسي (سوسيتي جنرال) و تكون طلبات الاعتماد هذه بعد أن يتم منح الاعتماد للبنك البريطاني أ س بي س .

3. تخفيض الفوائد على القروض البنكية:

تسجل البنوك الوطنية تراجع من حيث تكاليف التسيير في الموارد هذا ما جعل العديد منها يقرر من تخفيض فوائد القروض بنسب قليلة هذا ما يتلائم مع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على قروض بنكية [1].

4. بعض مبادرات التمويل في البنوك الوطنية:

شهدت سنة 2008 مبادرة تمويل من قبل البنك الوطني الجزائر بحيث منح قروضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 70 مليار دينار لهذه السنة.

5. تأسيس بنك عمومي للاستثمار:

الحكومة تعل على دراسة تأسيس بنك استثمار وذلك لضمن منح قروض طويلة الأجل بحيث أنها تمول مشاريع استثمارية التي تحتاج إلى مالا يقل عن 15 سنة لاستهلاك استثماراتها وأيضا تحقيق الربحية المنتظرة.[2]

بحيث نجد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالصناعة التقليدية السابق (مصطفى بن بادة) أعلن بأنه يعمل لإقناع الحكومة بأن تخصص نصيب من القروض التي تعمل على منح البنك الجديد موجها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعدم ترك هذه الفرصة الاستثمارية للمؤسسات الكبرى فقط بحث استغلال هذه القروض من جانب المؤسسات الكبرى يؤدي إلى امتصاص ودائع البنك.

كما أضاف الوزير إلى كون أنه تأسيس البنك الاستثماري الجديد بدافع إيجاد مصادر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقبل سونا طراك على إنجازها والمقدرة بقيمة 20 مليار دولار هذا لا يعني إقصاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تمويلات مستقبلية.

ومن خلال ما سعى إليه هذا الوزير هو أنه يعمل جاهدا مع زملائه في الجهاز التنفيذي على ترك الفرصة للمؤسسات التي هي تحت وصايته، وذلك حتى تستفد من الخدمات البنكية المقرر تقديمها من قبل المؤسسات المالية الجديدة.[3]

6. إمكانية إنشاء بنك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

1. جريدة أخبار الأسواق الأسبوعية الجزائر العدد 248 ، 15 إلى 21 نوفمبر 2006، ص 4[1]

2. جريدة الخبر البنك الوطني خصص 70 مليار لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائر 2008/02/12 www.elkhabar.com 05/03/2008

3-جريدة الخبر البنك الوطني خصص 70 مليار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2008/02/12 www.elkhabar.com 05/03/2008

إنشاء بنك خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون كدعم إضافي في تمويل هذه المؤسسات مع تجنب تخلي باقي البنوك من المساهمة في تطوير وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال حجة وجود بنك تمويل خاص بها.

ومن خلال بعض التجارب لدول العربية في هذا المجال قامت بإنشاء بنك متخصص بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس و باشر مهامه في 2005 كما تقدم أحد كبار رجال الأعمال المصريين في هذه السنة 2005 باقتراح للحكومة المصرية الممثلة لوزارة الاستثمار و ذلك لإنشاء مصرف خاص بالإقراض للمشاريع الصغيرة بدون شروط لضمانات كبيرة و رأي المال 500 مليون جنيه كليا من قطاع الخاص[1] .

المبحث الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطوره

المطلب الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدء في الظهور عقب الاستقلال وعرف تطور ولكن بصورة بطيئة بحيث لم يكن لديه البنية التحتية ولا تجربة تاريخية، وعليه يمكن تمييز ذلك من خلال مرحلتين :

❖ . المرحلة الأولى:

[1]. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية الكويت 2005 ص 82-84

امتدت إلى غاية 1988 بحيث عرفت تنظيم شمل تحديد توسع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة وسجل بها عدد لا بأس به من هذه المؤسسات والتي تم خضوعها للقانون العام وبالخصوص على مستوى الجماعات المحلية.

❖ . المرحلة الثانية:

كانت هذه المرحلة ابتداء من سنة 1988 تم الشروع فيها تدريجيا بحيث كان لها أثر و ذلك لترقيتها وتحفيزها في إطار المبادرة الخاصة كما يمكن تقسيم تطور هذه المراحل إلى فترات:

- الفترة الأولى :1963 – 1982

في هذه الفترة نجد قطاع pmeيحتوي على مؤسسات صغيرة حيث تم إخضاعهاإلى لجان التسيير الذات وذلك بعد رحيل مالكيها الأجانب وتم إدماجها لصالح الشكات الوطنية كان ابتداء من سنة 1967 وعرفت هذه المرحلة صدور بعض القوانين الخاصة بالاستثمار منها: [1]

. القانون الأول الخاص بالاستثمار:

تم صدور هذا القانون عام 1963 تضمن معالجة استقرار المحيط العام بعد الاستقلال، إلاأنمردود يته كانت ضعيفة من ناحية تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق برأس المال الوطني والأجنبي برغم على ما صادق عليه القانون من ضمانات وامتيازات

. القانون الجديد الخاص بالاستثمار 1966:

هذا القانون كان يهدف إلى تحديد قانون الاستثمار الخص الوطني وذلك من خلال التنمية الوطنية بحيث تضن احتكار الدول لكل أقطاعات الحيوية للاقتصاد.

هذه الفترة الأولى 1963-1982 لم يكن هنالك سياسة واضحة من ناحية القطاع الخاص وبالتالي نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي همشت مخططاتها الوطنية كما أن تطورها محدودا.

- **الفترة الثانية: 1982 – 1988**

هذه المرحلة عرفت مخطط الذي كان بأهداف محددة من أجل تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم إظهار هذا من خلال الوضعية في إطار صدور قانون تنظيمي جديد يخص الاستثمار الاقتصاد الجديد بحث متع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من بعض الإجراءات التي تستفيد منها:[2]

. ضرورة التحويل للحصول على التجهيزات وحتى المواد الأولية

. القبول المحدد لنظام الاستيراد بدون دفع وأيضا الرخص الشاملة للاستيراد (A.G.I)

[1]. CNES: rapport pour une politique de développement de la pme en ALGéRIE Année 2002. P 08

[2]. قانون 1982/08/23 رقم 82-11 و الذيألذي ألغى القوانين السابقة (الوثيقة 66- 284 « 1966/09/16)

اعتبرت هذه الإحكام حاجزا في طريق توسع واستمرت في تدعيم ذلك من خلال:

. الدعم البنكي لا يتجاوز 30% الاستثمار المعتمد

. تحديد سق لمشاريع الاستثمار ب 30 مليون وهذا لإنشاء مؤسسات (A.R.L.S)أو حتى عبر الأسهم

و10 ملايين دج وذلك لتكوين مؤسسات جماعية أو فردية

. منع تعدد الأنشطة بالنسبة للفرد الواحد.

في سنة 1983 تم إنشاء ديوان المتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص لتوجيه بحيث يتركز على مهام نذكر منها:

- توجيه الاستثمار الخاص باتجاه كل النشاطات التي يمكن أن تستجيب لأهداف التنمية ومكملة للقطاع العمومي
- الحرص على تكامل الجيد للاستثمارات الخاصة في محتوى التخطيط.

بعد ما تم إنشاءoscip عام 1983 بادر القطاع الخاص بدوره في تأييده وذلك لتجسيد جميع الأهداف التنمية الوطنية.

ولكن هذه المراق كان لها تأثير ضعيف في مجال إنشاء pme وخاصة من ناحية تحديد مبلغ الاستثمارات التي قدرت ب 30 مليون دج وذلك لتوجيه جزء من الادخار للمضاربة.

فهذه الفترة بينت إن المنظومة التشريعية وضعيتها لم تعمل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تساهم في تحقيق التنمية على نحو فعال وهذا لعدم خضوع القيود الاقتصادية المركزية الإجراءات[1]البيروقراطية والقرار وهذا رغم الأهداف التي تم إعلانها لتوسيعقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوتشجيع الاستثمار الخاص.

- **الفترة الثالثة بعد سنة 1988.**

في سنة 1988 عرفت خطوات الأولى لتحول اتجاه السوق وهذا بعد تطبيق بعض الإصلاحات القانونية والتنظيمية الخاصة بالتغيرات الداخلية والخارجية فهي كخطوة أولى للاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتنميتها وذلك من خلال القوانين والتشريعات التي لها صلة وأيضا بالأحداث الهيئات الداعمة لها.

بحيث نجد أن هذه القوانين تعبر عن الإطار العام للخوصصة للمؤسسات العمومية والعمل على تفعيل القطاع الخاص وذلك بتسطير أهداف أهمها:

✓ القيام بتحرير سعر الصرف وأيضا التجارة الخارجية.

[1] Rapport sur l'état de lieux secteur pme/pmi juillet 2000. P09

- ✓ استقلالية البنك المركزي والبنوك التجارية
- ✓ استقلالية المؤسسات العمومية

ومن أهم القوانين التي لها صلة التي صدرت خلال هذه الفترة كالآتي: [1]

1 . القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

يعتبر كخطوة الأولى لتحول التشريعي نحو مرونة أفضل باتجاه قطاع pme بحيث يدرس كل ما يتعلق بتوجيه جميع الاستثمارات الاقتصادية الوطنية للمساهمة في القطاعات الإستراتيجية ليحقق بعض الأهداف نذكر منها

. التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص

. القيام بتوفير مناصب الشغل في القطاع الخاص وذلك من خلال عجز القطاع العم على احتواء الطلب في سوق العمل.

2 . قانون النقد والقرضرقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990

يعتبر كمرحلة فعلية لتحول باتجاه اقتصاد السوق بحيث شمل إصلاح النظام المصرفي وذلك بتوجيه عمل البنوك من خلال إمكانية الحصول على الائتمان للمؤسسات الخاصة.

القيام بتحديد دور البنك المركزي وكذلك إمكانية دخول المؤسسات المصرفية إلى سوق الوطنية بحرية تامة.

فيما يخص الاستثمار الأجنبي اشتراكه في جميع القطاعات بما فيه قطاع المحروقات الذي كان حكرا على الدولة بحث ساهم بشكل كبير في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوتوسيعنشاطها.

3 . قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993

هذا القانون بمثابة خلاصة لكل القوانين التي عرفتها الجزائر فيما سبق خاصة من ناحية ترقية الاستثمار في مجال إجراءات تشجيعية تتمثل في إعفاءات و امتيازات جبائية و شبه جبائية كإعفاء الرسم على القيمة المضافة لسلع الخاصة بالاستثمار بنسبة 7% وأيضا القيام بتخفيض مساهمة أرباب العمل في ما يخص نظام الضمان الاجتماعي ، أما بالنسبة للمستثمرين في المناطق الخاصة كالولايات الجنوب فالتحفيزات التي قدمت لهم كانت فيما يخص تكفل الدولة بأشغال المنشآت القاعدية و أيضا الإعفاء من ضريبة الأرباح التي تتراوح ما بين 5 – 10 سنوات و التكفل الكلي لمساهمة أرباب العمل.[2]

4 . القانون التوجيهي لترقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001

[1] صالح صالحي أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري: مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف-الجزائر – 2001، ص 27.

[2]. نادية قويقع، إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة الماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، 2001، ص 77.

هذا القانون اهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص وذلك من خلال تحديد الشكل القانوني لها وهذا حتى تصبح معنية بشتى التدبير لدعم ومساعدة هذه المؤسسات وهذا لتحقيق ما يلي:

- تشجيع صادرات السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إدراج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حركية التطور التكنولوجي.

نجد أن هذا القانون عمل على إبراز الآليات ودلك لتطوير وتحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تم إنشاء صندوق ضمان القروض وتكثيف نسيج هذا القطاع من أجل تحسين التنافس في الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حين صدر قانون الترقوي لهذا القطاع تطورا كبيرا، للإشارة نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتشكل من:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: بحيث هي مؤسسات مملوكة من قبل القطاع الخاص بحيث يمكن أن يكونوا عبارة عن أشخاص معنويين أو أشخاص طبيعيين، أو مؤسسات حرفية
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام أي الدولة

والجدول التالي يبين ذلك:

1. تطور تعداد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم 1: تطور تعداد لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2010	607297
2011	659309
2012	711832

[1]. نادية قويقع، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمصغرةوالمتوسطة الخاصة في الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة الماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2001، ص 77.

2013	777818
2014	852052
2015	943569
2016	1022621
2017	1074503
2018	1093170
2019	1193339

المصدر: تقرير وزرة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول المذكور أعلاه نلاحظ النمو المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة، حيث انتقل من 607297 سنة 2010 إلى 1193339 في نهاية ديسمبر 2019، وهذه الزيادة تعود إلى السياسة الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة وذلك لهدف تحفيز وتطوير هذا القطاع ي الساحة الاقتصادية ن وذلك من خلال عدة الإجراءات التحفيزية التي تعمل على السعي الى التنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.[1]

الشكل 1 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2010-2019)

1. سوميه شاهيناز، جعدي شريفة، غزالمريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة استطلاعية- مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06/ العدد02 تاريخ النشر 2021/12/15 على المواقع التالية:

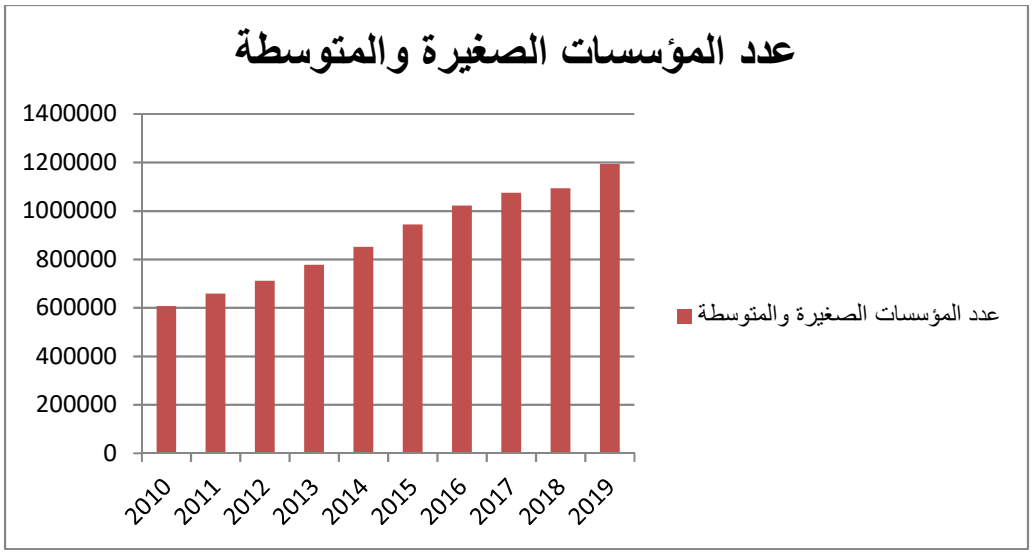

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية:

الجدول 2: يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى غاية ديسمبر 2019

	نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد مؤسسات(ص/م)	%
01	**عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة**		
	شخص معنوي	**671267**	**56.28**
	شخص طبيعي	**521829**	**43.73**
	مهن حرة	**247275**	**2072**
	نشاطات حرفية	**274554**	**23.01**
02	**عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة**		
	شخص معنوي	**243**	**0.02**
	المجموع الإجمالي	**1193339**	**100.00**

Source :Ministère de développement Industriel et Promotion de Inversement, Bulletin d'information statistique de la PME ; N36, avril 2020 ;P: 07

بحيث سجلت إلى غاية 2019/12/31 العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1193339 مؤسسة حيث سجلت السيطرة المطلقة للقطاع الخاص ب 1714925 مؤسسة أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فبلغ عددها 243 مؤسسة أي 0.02 %من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

الشكل2: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشخصية القانونية إلى غاية 2019

[1] . سوميه شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة استطلاعية – مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06/ العدد02 تاريخ النشر 2021/12/15 على المواقع التالية:

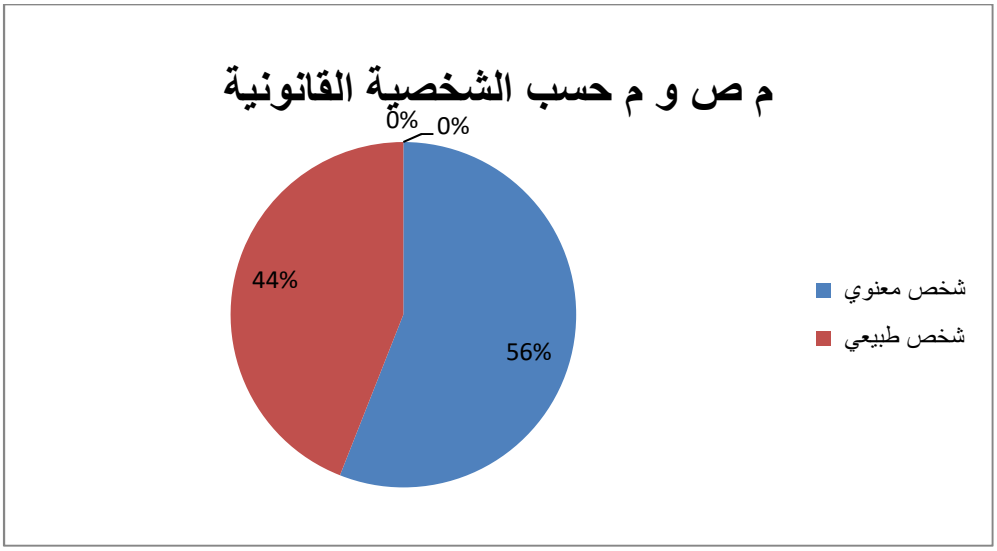

:

Source : Ministère de développement Industriel et Promotion de Inversement, Bulletin d'information statistique de la PME ; N35, avril 2020 ;P: 07

3. توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنقسم حسب الحجم إلى ثلاثة أنواع: مؤسسات مصغرة ، مؤسسات صغيرة ، مؤسسات متوسطة و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 03 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم لسنة 2020 [1]

نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	العدد	النسبة %
مؤسسات مصغرة (توظف أقل من 10 عمال)	1157539	97
مؤسسات صغيرة (توظف بين 10 و 49 عامل)	31027	2.6
مؤسسات صغيرة (توظف بين 50 و 249عامل)	4773	0.40
المجموع	1193339	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME , N33 avril 2020,p :08

[1]. سوميه شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة استطلاعية – مجلة ليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06/ العدد02 تاريخ النشر 2021/12/15 على المواقع التالية:

الشكل 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

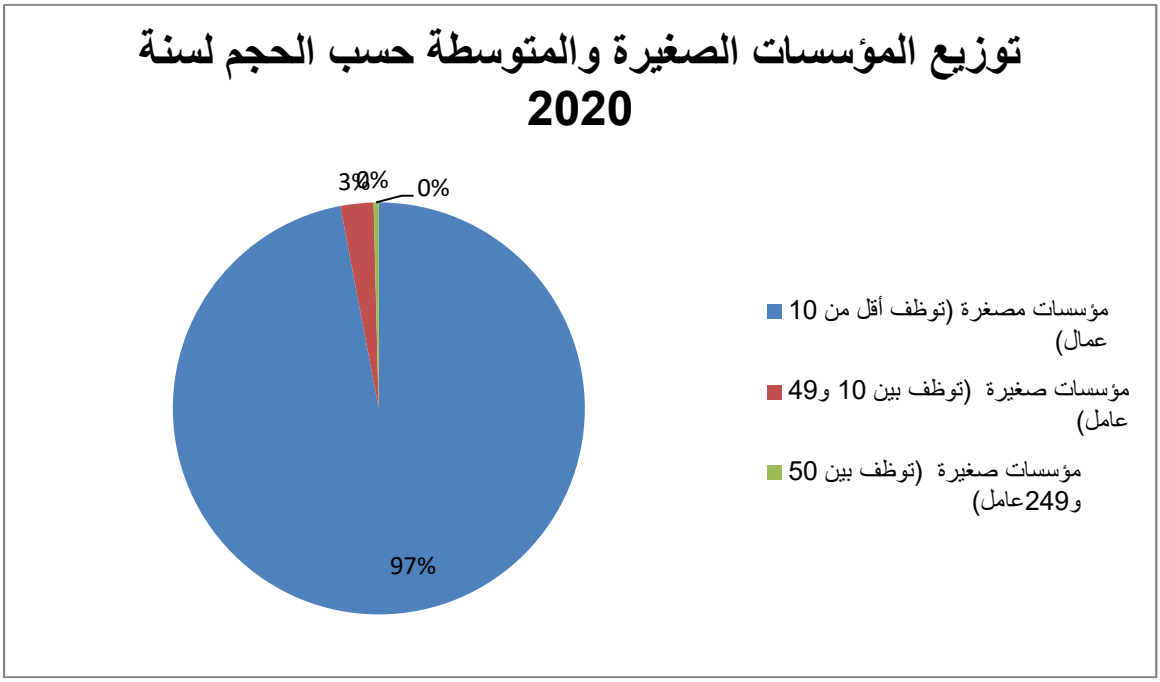

المصدر: تقرير وزرة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019 على الموقع

www.mdipi.gov.dz

لقد بلغ في نهاية السداسي الثاني لسنة 2021، بحيث بلغت نسبة المؤسسات المصغرة 97 %منإجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، هذا ما يبين الجدول و الشكل أعلاه بحيث تهيمن على النسيج الاقتصادي وبشكل قوي، ثم تأتي المؤسسات المتوسطة بنسبة 0.40 %

4. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

التوزيع الجغرافيللمؤسسات يخص القطاعالخاص، وذلك راجعلعدم توفر إحصائيات القطاع العام.

الجدول 04: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص

	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة %
الشمال	830438	69.59
هضاب العليا	262340	21.98
الجنوب	100561	8.43
الإجمالي	1193339	100

Source : Bulletin d'information statistique de la PME ; Op,Cit, p11.

نلاحظ من خلال الجدول المذكور أعلاه أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في الشمال 60%وهذا راجع إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، فنجد أنه يتمركز أغلبهم في الشمال، ويأتي [1]

فيما بعد منطقة الهضاب العليا تقريبا بنسبة 22%، وفي الأخير نجد منطقة الجنوب بنسبة 43.8 % وهي نسبة قليلة مقارنة بالمناطق الأخرى التي تأخذ الأولوية لدى المقاولين.

الشكل 04: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

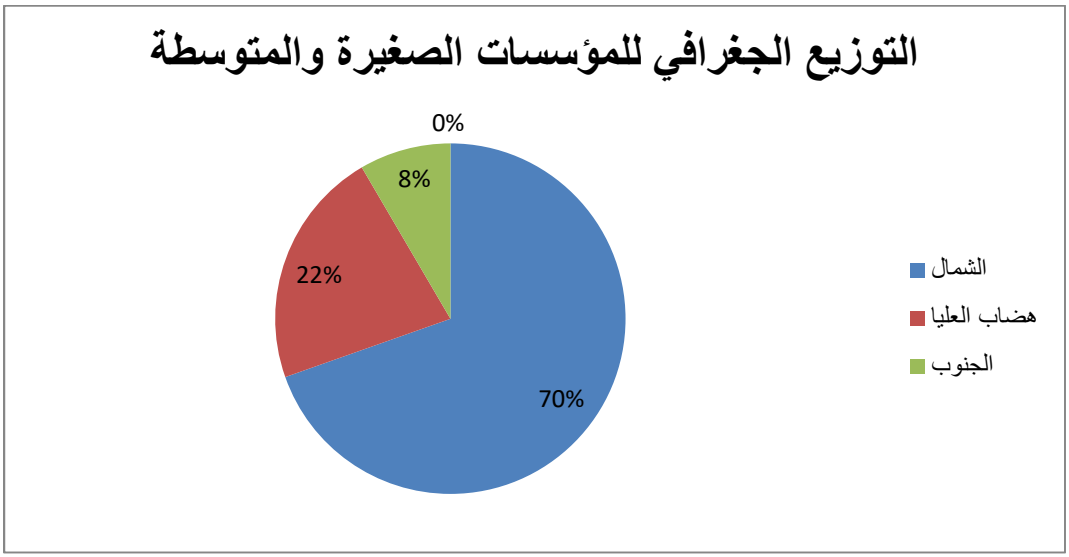

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2021 على الموقع

www.mdipi.gov.dz

5. توزيع المؤسسات حسب النشاط:

في هذا السياق نركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص بالإضافة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، بحيث جل هذه المؤسسات يتمركز فيي قطاع الخدمات ويتوضح لنا ذلك في الجدول الموالي:

[1]. سوميه شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة استطلاعية – مجلة ليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06/ العدد02 تاريخ النشر 2021/12/15 على المواقع التالية:

الجدول 05 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط [1]

قطاع النشاطات	مؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة %
الزراعة	7481	0.63
الطاقة والمناجم	3066	0.26
البناء والأشغال العمومية	190170	15.94
الصناعة	103693	8.69
الخدمات	614375	51.48
أنشطة حرفية	274554	23.01
المجموع	628219	100.00

Source : Bulletin d'information statistique de la PME ; Op, Cit, p11

من خلال الجدول المذكور أعلاه يظهر لنا بوضوح التباين من خلال توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين مختلف قطاعات النشاط ، بحيث يظهر لنا أنه أكثر من نصف هذه المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات بنسبة 53.83 %وهذا يبين التسهيلات المتعددة التي يجدها المستثمرون في هذا النشاط بالإضافة إلى انخفاض المخاطرة في هذا السياق ، ثم نجد في المرتبة الثانية قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 29% .

الشكل 05: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات

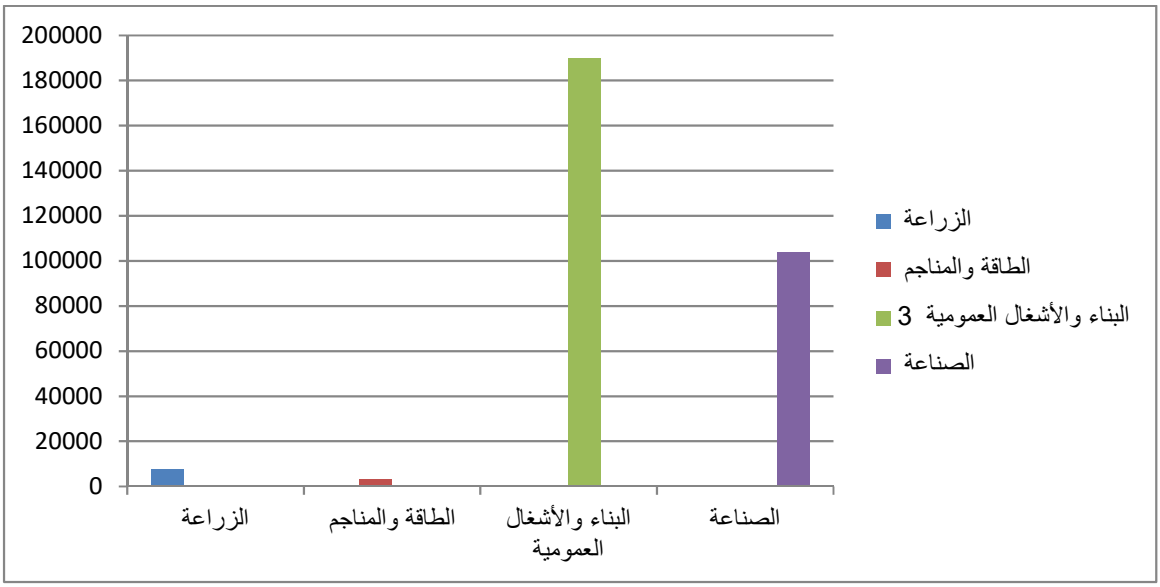

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2021 على الموقع

www.mdipi.gov.dz

[1]. سوميه شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة استطلاعية – مجلة ليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06/ العدد02 تاريخ النشر 2021/12/15 على المواقع التالية:

المبحث الثالث: آليات دعم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والهيئات الحكومية المدعمة لها

المطلب الأول: آليات دعم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

. من خلال هذا العنصر يمكننا الاطلاع على مختلف أنشطة الأجهزة الحكومية الموجهة لدعم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في أجهزة منح الضمانات والمتمثلة فيما يلي:

1. صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- **تعريفه:**

لقد تم إنشائه من خلال مبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19 أفريل 2004، المتضمن القانون الأساسي للضمان قصد إنشاء ودعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال تسهيل حصولها على قرض، كما نجد أنه تم دعم الصندوق برأسمال اجتماعي بلغت قيمته 30مايار دج و يخضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دج كما نجد من جهة أخرى حيازة الخزينة العمومية ل 60% و 40% للبنوك (بنك الجزائر الخارجي ، البنك الوطني الجزائري ، بنك التنمية المحلية كناب بنك ، القرض الشعبي الجزائري)[1].

ومن خلال هذا التعريف لصندوق يتضح لنا أن الدور الأساسي يتمثل في كونه وسيط ضامن بين المؤسسات المالية والبنوكوالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك يهدف لتسهيل الحصول على القروض البنكية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دوره :**

قدر إجمالي عدد الضمانات المقدمة من طرف الصندوق حتى نهاية السداسي الأول من سنة 20192845 ضمان قرض والتي قدرت قيمتها بأكثر من 31 مليار دينار جزائري كما هو موضح في الجدول التالي[2] :

[1] . معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 16.

[2] امينة بن نوي، سسيةعواوشة، دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشجيع الاستثمار الجزائري ،أطروحة لنيل شهادة الدكتورة كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص قانون عام اقتصادي ، سنة 2020/2019 .ص 16 على الموقع التالي :
http://dspace.univ-ouargla.dz

الجدول رقم06. : نشاطات الصندوق بين 2004 الى 2020 القمة بالدينار

الموضوع	نشاطات الانشاء	نشاطات التوسعية	الإجمالي
عدد الضمانات الممنوحة	**1266**	**1579**	**2845**
قيمة الاستثمارات	**158977532837**	**152513141658**	**311490674494**
قيمة القروض المطلوبة	**92413411029**	**105265476200**	**197678887229**
قيمة الضمانات الممنوحة	**34850035828**	**55323309216**	**90173345044**
مناصب الشغل المستحدثة	**27066**	**57197**	**84263**

. المصدر المديرية العامة لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

. الا انه يبقى دور الصندوق محدود في مجال إنشاءوتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذا تمت مقارنة بين عدد المشاريع المضمونة و إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة على مستوى الوطن هذه الوضعية قد تكون محصلة لتأثير العديد من العوامل منها عدم انتشار ثقافة ضمان القروض لدى مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو سبب نقص المعلومات حول هذه الخدمة المالية ومدى نجاعتها في توفير القروض الاستثمارية لهذه المؤسسات.[1]

2 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

➢ تعريفها:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كانت وفق للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، بحيث تضمن إنشائها وتحديد قانونها الأساسي، بحيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية المستمرة لكافة نشاطات الوكالة، هذه الوكالة تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها بمدينة الجزائر.

ومن خلال المهام المسندة إليها نلاحظ أن جهاز دعم تشغيل الشباب يقدم مجموعة من الإعلانات المالية والتقنيةوالتنظيمية لشباب أصحاب المشاريع وذلك لمساعدتهم في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، ومن خلال تقديمها لدعم المالي لإنشاء المؤسسات المصغرة ترتكز الوكالة في ذلك على هيئتين ماليتين: هما الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وصندوق الكفالة المشتركة وطلك لضمان أخطار القروض الممنوحة لشباب ذوي المشاريع.

➢ **دورها:**

. بعد مرور 16 سنة من إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أصبحت هذه الأخيرة تحتوي على شبكة واسعة منتشرة على المستوى الوطني، وهذا الانتشار الواسع مكنها من تحقيق التقارب المطلوب بين الوكالة والشباب حاملي المشاريع حتى نهاية 2013 قامت الوكالة بتمويل 292186 مشروع استثماري والتي سمحت بتوفير 710788منصب عمل أي بمتوسط حوالي 03 مناصب عمل لكل مشروع.

ومن خلال نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حتى نهاية 2013 نجدها تمثل الجهاز العمومي الأهم المنشئ للمشاريع خاصة ذات الحجم الصغير حيث أن متوسط اليد العاملة في المشاريع الممولة من قبل الوكالة يقدر بحوالي 03 عمال، وقد ساهمت بإنشاء مشاريعما يعادل 292186 مشروع أي بنسبة 47% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية والحرفية على المستوى الوطني.

➢ **صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة:**

تتمثل صيغ التمويل وفق الصيغة التقليدية فيما يلي:

صيغة التمويل الثلاثي: يعني مهما كانت طبيعة الاستثمار حديث التوسعي فطبيعته المالية تكون كالآتي: .

المساهمة المالية لأصحاب المشاريع

. قرض بدون فائدة يتم منحه من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

. بنكي بسعر فائدة منخفض من قبل الوكالة ومضمون جزئيا من قبل صندوق الكفالة المشتركة وهذا حتى يتم ضمان أخطار القروض الممنوحة لشباب أصحاب المشاريع.

صيغة التمويل الثنائي: من خلال هذه الصيغة مهما كانت طبيعة المشروع حديث أو توسعي فتركيبته المالية تتكون من :

. المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع

. قرض بدون فوائد تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ويوضح لنا الجدول الموالي هذه الصيغتان المقدمتان من قبل هذه الوكالة

الجدول رقم : 07 صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]

	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي
المساهمة الشخصية	71 %إلى 72 %	1%إلى 2 %
قروض بدون فائدة ANSEJ	% 28إلى 29%	% 28إلى 29%
قروض بنكية	.	%70

Source : http//www.ansej.org.dz/?Q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-l'emploi-des-jeunes

➢ **مهام الوكالة:**

- تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب في المجال الاقتصادي والتقنيةوالتنظيميةوالدعم المعلوماتي.
- تقديم التدابير اللازمة لتحفيز وترقية تشغيل أصحاب المشاريع وذلك من خلال برامج التكوين وتقديم المساعدة اللازمة.
- إقامة علاقات مالية والتنسيق بين أصحاب المشاريع والمصالح المصرفية والإدارية.
- تطبيق برامج التمويل ومتابعة إنجازها واستغلالها.

➢ **الامتيازات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنميةالمقاولاتية**

يستفيد الشباب المقاول من امتيازات جبائية قد تصل حتى الإعفاء خلال مرحلة انجاز المشروع كما يلي الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية2021 :

. مرحلة إنجاز المشروع:

يستفيد أصحاب المشاريع في هذه المرحلة من :

- الإعفاء من حقوق التسجيل التي تتعلق بالعقود التأسيسية للشركات
- الإعفاء على رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الاكتساب العقارية وذلك من خلال إنشاء نشاط صناعي
- تطبيق نسبة منخفضة ب 5%الخاصة بالحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار.

. مرحلة استغلال المشروع:

يستفيد ذوي المشاريع في هذه المرحلة من:

1. معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 20 .

- الإعفاء من الرسم العقاري الموجه للبناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، 10سنوات، وذلك يكون حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إنجازها إعفاءات كليا لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات وذلك يرجع إلى موقع المشروع ابتداء من تاريخ استفادتها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFUأو الخضوع

لنظام الضريبي وذلك حسب القوانين السارية المفعول، ويمكن تمديدها إلى سنتين إضافيتين وذلك بعد تعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محدودة.

- إن عدم احترام لتعهد التعهد الذي يخص خلق مناصب الشغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطابقة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها ويستثنى من ذلك المستثمرين الخاضعين لضريبة الجزافية الوحيدة ويقون مدينين بدع الحد الأدنى لضريبة بنسبة 50% من المبلغ المذكور في قانون الضرائب المباشرة والمقدر ب 10000 دينار لكل سنة مالية وذلك مهما يكن رقم الأعمال المحقق.
- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو الضريبة على الأرباح الشركات IBS وكذلك الضريبة على النشاط المهني TAP خلال 3 سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي وفق الصيغ التالية: 70%، خلال السنة الأولى، 50% وذلك خلال السنة الثانية، 25% وذلك السنة الثالثة.

➢ **القطاعات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**

منذ نشأت هذه الوكالة الى غاية ديسمبر 2018 استطاعت هذه الوكالة من دعم 921377 من رواد الأعمال الذين خلقوا 921901 فرصة عمل وفي نهاية 2019 وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 385166 الذين خلقوا 919397 فرصة عمل، والجدول الموالي يوضح ذلك[1] :

الجدول رقم 08: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ نشأتها إلى غايةديسمبر 2021

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة %	عدد الوظائف	قيمة الاستثمار (دج)	التكلفة المتوسطة لتوظيف (دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة (دج)
الزراعة	58141	%15	137498	216230359728	1572607	3719068
الحرف التقليدية	43130	%11	126514	110871903821	876361	2570645
البناء والاشغال العمومية	34889	%9	101121	134870488891	1333754	3865702
هيدروليك	560		2057	3323563996	1615734	5934936

[1]. صالحي سلمى ،آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 289-291-292-

الصناعة	27352	%7	78721	129921151276	1650400	4749969
الصيانة	10573	%3	24350	29204228877	1199352	2762152
الصيد البحري	1131	%0.29	5549	7499507851	1351506	6630865
المهن الحرة	11917	%3	26714	32084560550	1201039	2692335
الخدمات	108561	%28	252806	354292552702	1404400	3263534
نقل التبريد	13385	%3.5	24132	33767158812	1399269	2522761
نقل البضائع	56530	%14.7	96237	145557153559	1512486	2574866
نقل المسافرين	18997	%5	43698	46707206849	1068864	2458662
المجموع	**385166**	**% 100**	**919397**	**1244329836912**	**1353420**	**3230633**

SOURCE : **Ministère de l'industrie et des Mines ; Direction Générale de veille Stratégique ; des Etudes et des systèmes d'information Bulletin d'information statistique de la PME**, **N36 Edition** ,**2020**, **p26**

من خلال الجدول الموضح لنا نجد المشاريع الممولة من قبل الوكالة موزعة على مختلف النشاطات الاقتصادية فنجد قطاع الخدمات هو الأكثر جاذبية ب 108561 مشروع ممول والذي تم خلق 252806 منصب شغل و قيمة الاستثمار بلغت في قطاع الخدمات 354292552702 دج ، وقد أعلن قطاع الزراعة عن 58141 مشروعا والذي قام بتوفير 137498 منصب شغل منذ نشأة الوكالة إلى غاية 2019/12/31 ، ثم يليه قطاع نقل البضائع بتمويل 56530 مشروع ممول والذي بدوره خلق 96237 منصب شغل وبالتالي نجد أن عدد المشاريع التي تم تمويلها إلى غاية 2019/12/31 حوالي 385166 مشروع و الذي وفر ما يقارب 919397 منصب شغل ، اما من جهة النسب الممثلة للمشاريع الممولة على مختلف قطاعات النشاط فهي مبنية على النحو التالي[1] :

[1]صالحي سلمى ،آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 289-291-292-

الشكل رقم 2 : نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية حسب قطاع النشاط منذ النشأة إلى غاية 2019/12/31

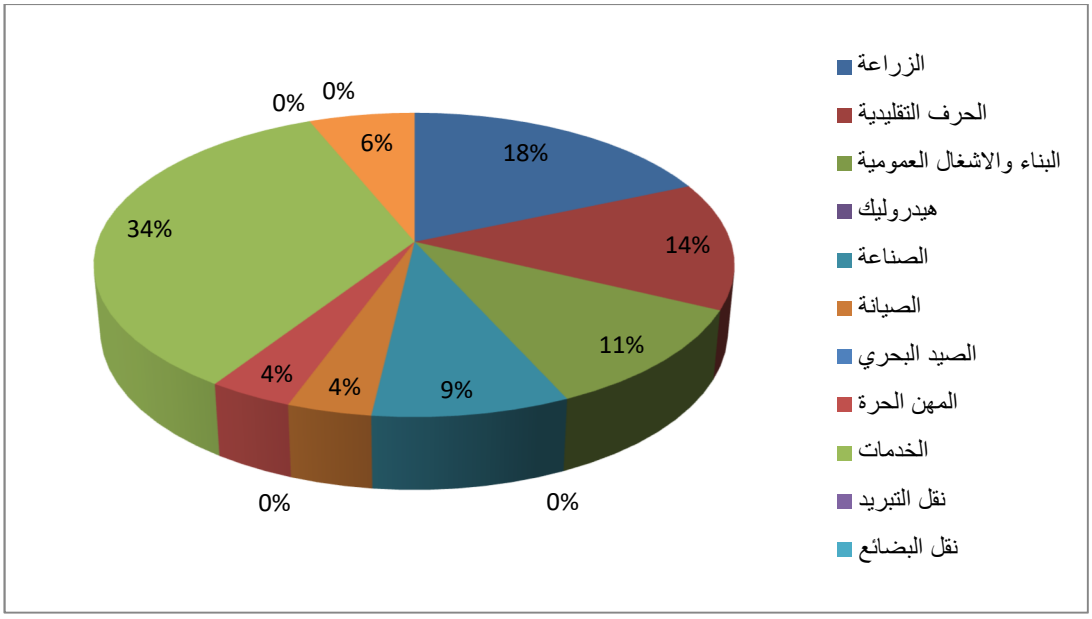

من خلال الشكل السابق يتضح لنا تنوعا من خلال النشاطات الممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ، حيث قطاع الخدمات نجده قد احتل المرتبة الأولى بنسبة 28 % مشروع ممول و القطاع الذي احتل المرتبة الثانية هو قطاع الزراعة و نقل البضائع بنسبة 15 % ثم يأتي الحرف اليدوية ب 11 % ، وفي المرتبة الرابعة نجد البناء و الأشغال العمومية بنسبة 9% من مجموع المشاريع الممولة وفي المرتبة الخامسة نجد قطاع الصناعة بنسبة 7% من مجموع المشاريع الممولة

- **توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع الأعمال منذ إنشائها في 2019/12/31**

من نشأة هذه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى غاية 2019/12/31، قامت الوكالة بتمويل 385166 مشروع لأصحاب الأعمال الذين خلقوا 919397 فرصة عمل ن وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من جنس الذكور 345019 مقابل 40147 مشروع للإناث.

الجدول رقم : 09 توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع الأعمال من الإنشاء لغاية 2019/12/31.[1]

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	ذكور	إناث	نسبة الإناث	نسبة الذكور
الزراعة	58141	55441	700	%5	%95
الحرف التقليدية	43130	35793	7337	%17	%83
البناء والاشغال العمومية	34889	34069	820	%2	%98
هيدروليك	560	535	25	%4	%96
الصناعة	27352	23348	4004	%15	%85
الصيانة	10573	10396	177	%2	%98
الصيد البحري	1131	1115	16	%1	%99
المهن الحرة	11917	6439	5478	%46	%64
الخدمات	108561	90550	18011	%17	%83
نقل التبريد	13385	12996	389	%3	%97
نقل البضائع	56530	55821	709	%1	%99
نقل المسافرين	18997	18516	481	%3	%97
المجموع	**385166**	**345019**	**40147**	**%10**	**%90**

SOURCE Ministère de l'industrie et des Mines ; Direction Générale de veille Stratégique ; des Etudes et des systèmes d'information Bulletin d'information statistique de la PME, N36 Edition ,2020, p26

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العدد الملفات الممولة بالنسبة لذكور أكبر من الإناث، بحيث بلغت نسبة الذكور 90% من مجموع الإجمالي للمشاريع الممولة في مقابل 10% للإناث ، وكما هو موضح في الجدول أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة موزعة على مختلف قطاعات النشاطات مع احتلال قطاع الخدمات للمرتبة الأولى ب 108561 مشروع منها 90550 مشروع لنصف الذكور و 18011 مشروع لنصف الإناث أما نسبة تمويل المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم و التنمية المقاولاتية حسب قطاع النشاط و حسب الجنس منذ التأسيس لغاية 2019/12/31 فهي مبينة في الشكل الموالي:

2 صالحي سلمى ،آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 289-291-292-

الشكل رقم : 3 نسبة تمويل الذكور و الإناث حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية منذ نشأتها لغاية 2019/12/31

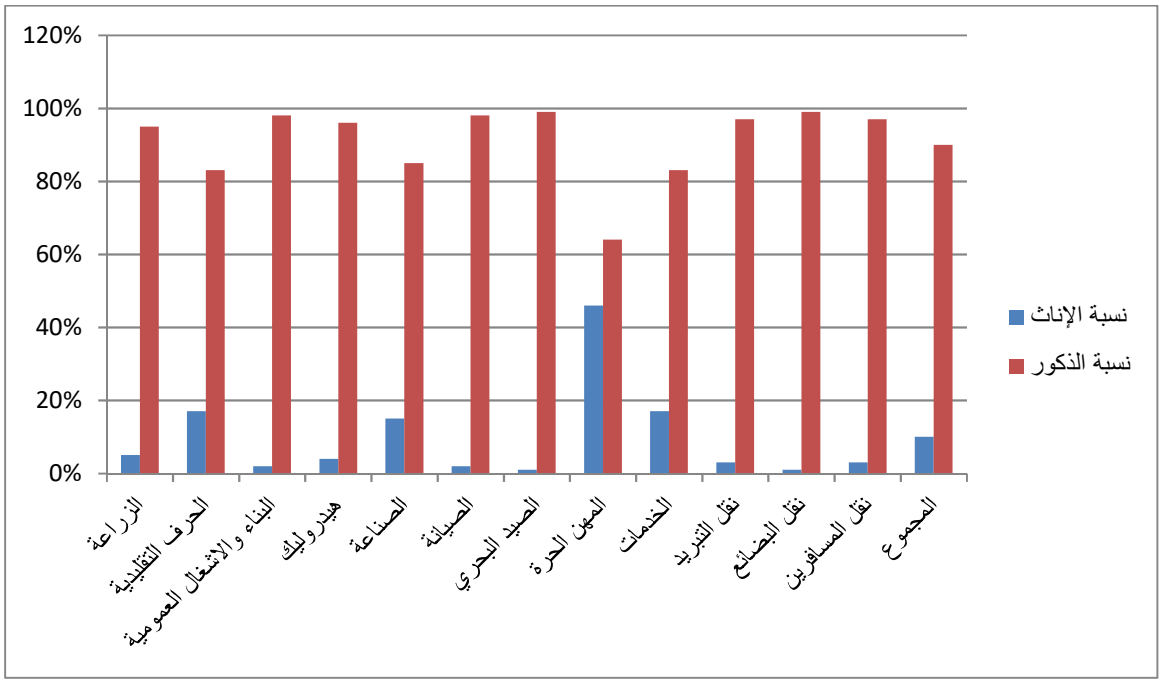

فهذا الشكل يبين لنا أن نسب المشاريع الممولة ذكور أعلى من نسب تمويل المشاريع إناث على مختلف قطاعات النشاط منذ التأسيس لغاية 2019/12/31.

3. الصندوقالوطنيللتأمينعلى البطالة:

تعريفه:

تم تأسيسه سنة 1994 كمؤسسة عمومية لضمان الاجتماعي وذلك تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناتجة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وهو مسئول عن إدارة نظام دعم إنشاء وتوسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم 30و50 سنة والمشاريع التي مولت من قبل الصندوق لغاية 2021/12/311 مبينة في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 10: المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني لتأمين على البطالة حسب قطاعات النشاط لغاية 2021/12/31

[1] صالحي سلمى ،آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص -292-291-289

قطاع النشاطات	المشاريع الممولة	نسبة تمويل المشاريع النسوية%	عدد الوظائف	قيمة التمويل (مليون دج)
الزراعة	23144	%11.1	55436	95134.47
الحرف التقليدية	14383	%22.6	37553	47073.7
البناء والأشغال العمومية	8589	%%2.5	27486	34966.91
هيدروليك	347	%5.2	1174	2446.42
الصناعة	11767	%21.9	34205	54440.93
الصيانة	898	%2.3	2179	2743.92
الصيد البحري	490	%0.4	1755	3391.65
المهن الحرة	1228	%47.7	2670	5219.05
الخدمات	31348	%17.2	66497	112423.75
نقل البضائع	45850	%1.5	69670	118392.15
نقل المسافرين	12234	%1.2	18569	29008.29
المجموع	**150278**	**%10.3**	**317194**	**505142.25**

SOURCE : **Ministère de l'industrie et des Mines ; Direction Générale de veille Stratégique ; des Etudesdes systèmes d'information Bulletin d'information statistique de la PME**, **N36 Edition** ,**2020**, **p26**

من خلال الجدول نلاحظ أن مجموع المشاريع الممولة من طرف الصندوق بحيث بلغت الى غاية 2021/12/31 حوالي : 150278 مشروع بحيث بلغت نسبة التمويل النسوي 10.3 % بالمقابل 89.7 % مشروع ممول لذكور بينما قيمة التمويل الكلية وصلت الى 505142025 مليون دج و القطاع الذي احتل أكبر نسبة لعدد المشاريع الممولة هو قطاع نقل البضائع بنسبة 30% من المجموع الكلي للمشاريع الممولة بقيمة 118392.15 مليون دينار جزائري ، بينما قطاع الخدمات بالمرتبة الثانية ب 21% من المشاريع الممولة بقيمة 112423.75 مليون دينار جزائري و بالمرتبة الثالثة نجد قطاع الزراعة ب 15% بقيمة 95134.47 مليون دج[1]

وظيفته ودوره:

1 صالحي سلمى، آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 289-291-292-

. يقوم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بتمويل المشاريع المستحدثة من طرف البطالين بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي والتي تتكون من:

- المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع
- قرض بدون فائدة يمنحه الصندوق الوطني لتامين على البطالة
- قرض بنكي بسعر فائدة مخفض من طرف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ومضمون جزئيا من طرف صندوق للكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين [1].

ونظرا للخبرة الكبيرة و الواسعة التي يمتلكها هذا الصندوق في مجال توفير مناصب العمل تم تدعيمه في نهاية 2004 بالجهاز الجديد لإنجاز نشاطات البطالين ذوي المشاريع والذي انطلق العمل به في[2] سبتمبر 2004 ونتيجة لإنشاء صندوق الكافلات المشتركة لضمان أخطار القروض و الذي بدأ العمل به في تاريخ 2004/10/10 ، بالإضافة للانتشار الواسع للوكالات الجهوية لصندوق الوطني لتامين عن البطالة حيث تمكن هذا الأخير من تحقيق الاتصال المباشر مع البطالين ذوي المشاريع و تجسيده لعدد كبير من الملفات القابلة لتمويل البنكي والتي تحصلت على موافقة لجنة الانتقاء و الموافقة .

قدر عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة حتى نهاية السداسي الأول لسنة 2013 ، 84164 مشروع سمحت بتوفير 163023 منصب عمل أي بمتوسط حوالي 02 **عمال** لكل مشروع .و القيمة الإجمالية لتكلفة انجاز هذه المشاريع بحوالي 234 مليار و أغلبية هذه المشاريع تتركز في قطاعات النشاطات التالية : النقل (المسافرين ، البضائع) ب 49951 مشروع أي حوالي 60 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق ثم نجد الخدمات 16260 مشروع ثم الصناعة 5136 مشروع ، ثم الفلاحة ، البناء و الأشغال العمومية ، الحرف ، الصيانة ، المهن الحرة، الري ثم الصيد البحري.

4. الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر: ANGEM

تعريفه: كان إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وكانت تحت إشراف وزارة التضامن والأسرة، حيث تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهميش والفقر وعالجت مختلف النقائص التي تم تشخيصها من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2021.

مهامها:نذكر منها مايلي

1معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 22 .

2. معيزه مسعود أمير، واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي في 2017/06/26 رقم 03، ص 25 .

- تسيير جهاز القرض المصغر وذلك وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.
- مرافقة وتوجيه المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.
- إعلام المستفيدين الذين أهملت مشاريعهم في الوكالة بمختلف الإعلانات الممنوحة.
- متابعة الأنشطة المنجزة من قبل المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكال ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما فيهم الشركاء الماليون للبرنامج.
- القيام بتكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة الجالبة للمداخل.

دورها:

في السداسي الأول من سنة 2015 قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح 726359 قرض مقسمة على الشكل التالي:

616323 قرض لشراء مواد أولية و56036 قرض لا نشاء مشروع حيث كانت هذه القروض موجهة لنشاطات الاقتصادية التالية الصناعة الصغيرة بنسبة 38.11% ثم الخدمات ب 20.94% فالصناعة التقليدية والزراعية ب 17.55%و14.60% على التوالي ثم البناء والأشغالالعمومية، التجارة، الصيد البحري بالنسب التالية 8.43% 0.28%، 0.09% ن إجمالي القروض الممنوحة على التوالي.

من خلال عرضنا لمختلف الأجهزة الوطنية لدعم إنشاء والتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نجد إن هذه الأخيرة قد ساهمت بنسبة معتبرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوفير مناصب عمل بنسب مختلفة وذلك لاختلاف مدة نشاط كل جهاز بالإضافة للإمكانيات والخدمات المقدمة من طرف كلا منها.

كما نجد القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط حصيلة الوكالة إلى غاية 2021/03/31 وزعت على النحو التالي:

الجدول رقم: 11توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنيةلتسيير ANGEMإلى غاية 2021/03/31

قطاع النشاط	القيمة	النسبة
الفلاحة	127719	%13.52

الصناعة الصغيرة	375499	%39.75
البناء والأشغال العمومية	82558	%8.75
الخدمات	186840	%19.78
الصناعة التقليدية	166061	%17.58
التجارة	4942	%0.52
الصيد البحري	939	%0.1
المجموع	**944558**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على موقعها:-https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes

من الجدول يلاحظ إن قطاع الصناعات الصغيرة أخذ المرتبة الأولى وذلك من حيث القروض الممنوحة من الوكالة بنسبة 39.75 %إلى غاية 2021/03/31، أي حوالي 375499 قرض، يأتي بعدها قطاع الخدمات ب 186840 قرض بنسبة 19.78% ، ثم الصناعات التقليدية التي احتلت المرتبة الثالثة ب 166061 قرض أما بالنسبة لمجموع القروض الممنوحة منذ نشأتها إلى غاية 2021/03/31 بلغت 944558 قرض مصغر.

5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تعريفها:

تعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية القانونية و استقلال مالي ، و مهمتها الأساسية تتمثل في تطوير و متابعة الاستثمارات وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لمشروع في إنشاء المشاريع ذات الأعمال الحرة من خلال صندوق عملي موحد ولقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار سنة 2001 و تمارس مهامها تحت الرقابة و التوجيه الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار .

المزايا الممنوحة من قبل هذه الوكالة :

مرحلة الإنجاز

- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالسلع والخدمات الغير مستثناة.
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة الغير مستثناة
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية عل المقتنيات العقارية.[1]

مرحلة الاستغلال (إعفاء لمدة 03 سنوات)

الرسم على النشاط المهني TAP

1 صالحي سلمى، آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 287 .

الضريبة على أرباح الشركات IBS

يمكن أن تمتد إلى خمس 05 سنوات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل

الجدول رقم 12 تطور المشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من 2017-2020

	2017	2018	2019	2020
المشاريع المصرح بها	7185	5057	4124	3029
قيمة المشاريع مليون دج	1839044	1905207	1673943	797138
عدد مناصب الشغل	164414	167618	143044	77389

SOURCE : Ministère de l'industrie et des Mines ; Direction Générale de veille Stratégique ; des Etudedes systèmes d'information Bulletin d'information statistique de la PME, N33,N34 ;N35 ;N36 ; Edition ,2020, p26

من خلال هدا الجدول السابق انخفض عدد المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة، فبعد ما كانت 7185 مشروع سنة 2016 أصبحت 3029 مشروع سنة 2019 ، كما انخفضت قيمة المشاريع هي الأخرى من 1839044 مليون دج سنة 2016 إلى 797138 مليون دينار سنة 2019 [1]

المطلب الثاني: هيئات أخرى لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1 صالحي سلمى، آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 287 .

من المهام الأساسية لصندوق ضمان قروض PME هيتسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تقاسم أخطار التمويل مع البنوك وذلك من خلال الضمانات المالية المقدمة و يرافق صندوق ضمان FGAR المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية.

2. وزارة الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوترقية الاستثمار MIPMEPI

في سنة 1991 أنشأت الجزائر في مجال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم المرسوم 211/94 المؤرخ في 1994/08/18 تحولت إلى وزارة بحث هذه الأخيرة صلاحياتها أصبحت واسعة وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في 2000/07/11، وفي 2010/05/28 من خلاله تم تعديل الحكومي بإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطةوترقية الاستثمار وذلك من خلال دعم وترافق إنشاء وتطور قطاع PME[1]

3. **صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)CGCI– PME**

أنشئ سنة 2004 وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 بحيث نجد أنه يساهم منذ نشأته إلى غاية السداسي الأول من سنة 2012 في 597 مشروع قامت بتوظيف 8830 عامل، وهذا بمجموع الضامنات ب 10 ملايير دج

4. **حاضنات الأعمال**

تمثل حاضنات المؤسسات بالجزائر منشأة عمومية أخذت الطابع الصناعي و الاقتصادي EPIC تقومبدعم واستقبال و مرافقة مؤسسات ناشئة ، وذلك من خلال تجسيد أفكار المشاريع أو دمج مشاريع ناشئة تتراوح مدة الاحتضان بين 24 و 36 شهرا وهي قابلة لتجديد حسب درجة نضوج المشروع ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا تعداد المؤسسات الناشئة بحاضنات الأعمال الجزائرية خلال فترة 2010-2019

الجدول رقم 13 عدد المؤسسات الناشئة بحاضنات خلال الفترة 20011–2019

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع الناشئة	19	28	37	104	84	70	83	93	61

[1] MID MEDI : bulletin d'information statistique de la PME N° 21 p 36

التطور النسبي للمشاريع الناشئة	–	47.36	32.1	181	– 19.23	– 16.16	18.57	12	34.4–
معدل المؤسسات الناشئة نسبة للمشاريع المستفيدة من الإيواء	57.57	96.55	100	77.6	62.22	40.3	51.55	50	71.76

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم ، رقم 20-22-224-26-28-30-32—34-36 .

من هذا الجدول نلاحظ أن معدل المؤسسات الناشئة نسبة للمشاريع المستفيدة من الإيواء يختلف من نسبة إلى أخرى بحيث معدلها في سنة 2011 بلغ 57.57% وفي سنة 2013 بلغ 100%و بلغ 51%كان سنة 2017 وفي سنة2019كنت النسبة 71.76 %[1]

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل يتضح لنا أن نجاح و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فعاليتها و ديناميكيتها مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لدعمها وتنميتها فنظرا لكون

1 صالحي سلمى، آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بومرداس ، العدد 01 نشرت في :2021/07/30 ، ص 288 .

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بالمرونة و تكييفها مما يسمح لها أن توفر مناصب وجلب المال هذا ما يجعل الدولة تسعى على تكثيف مجهوداتها لتمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث قامت بتشكيل مجموعة من الهيآت و الهياكل الداعمة و الممولة لها من بينها الوكالة الوطنية لدعم الشباب التي عرفت تطورا كبيرا منذ نشأتها إلى يومنا هذا ،و دالك بوضع الجزائر إطار قانوني و تشريعي محكم و ملائم و استحداث مجوعة من الأجهزة التي ترافق أصحاب المشاريع و ذلك بوضع الآليات التي من شأنها أن توفر الغطاء المالي الذي يمكنها من الاستمرار في إتمام مشاريعها و تحفيزها على ذلك .

خاتمة عامة

الخاتمة

تطرقت هذه الدراسات لموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أصبح يشكل أداة هامة لترشيد الاقتصاد الوطني ويؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة وذلك من خلال العديد من الهياكل والآليات التي تعمل على ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **نتائج الدراسة:**

سعت السلطة الجزائرية جاهدة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال بعض الإستراتيجيات وخطط بحيث تمثلت في مجموعة من الآليات التي تساهم في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

وكالة دعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تساهم وكالات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح إذ تم إثبات صحة الفرضية الثانية من خلال إحصائيات وآليات الدعم التي أثبتت في تزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوكذا الحرص على توفير مناصب الشغل.

بالرغم من اختلاف وتباين التعارف المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوأيضا في مختلف الدول في إعطاء تعريف موحد لها إلا أنها تتفق في مجملها على مدى أهمية القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية الذي يؤديه في مجالات عدة.

ومن خلال ما توصلت هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم بعض التوصيات نوجهها فيما يلي:

- ✓ الاهتمام الجيد والميداني بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوذلك من خلال القيام بإدراج أيام تحسيسية وتوعيةوتثقيفيةحوله مدى أهمية المقاولة لإنشاء مؤسسات مثلا: على مستوى الجامعات، أو قطاعات الثقافة أو التكوين المهني إلى غير ذلك وذلك بهدف توعية الشباب على وجود قطاعات أخرى بدل التفكير في الوظيفة.
- ✓ العمل على التخفيف من عراقيل التي تعيق هذا القطاع من صعوبات إدارية وذلك بوضع قوانين تسييرية صارمة.
- ✓ إلى جانب اعتماد هذا القطاع على البنوك التجارية في تمويلها لابد عليه أيضا الاعتماد من جهة أخرى على البنوك الإسلامية التي تتعامل وفق الشريعة الإسلامية في تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ لابد على الدول من تحفيز و تنشيط دور الوكالات المدعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال منح امتيازات و إعانات للها لنجاح هذه المؤسسات

و كذلك توفير أكبر قدر لمناصب الشغل.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي .*أساسيات العمل المصرفي* .ديوان المطبوعات الجامعية. 2015.
2. خالد أمين عبد الله .*العمليات المصرفية* .الطبعة الخامسة. دار وائل للنشر. 1998.
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي .*إدارة البنوك التجارية* .الطبعة الأولى. دار غيدار للنشر. 2016.
4. إسماعيل محمد هامش .*مذكرات في النقود والبنوك* .دار الجامعات المصرية. مصر. 1975.
5. مجدي شكري قسط .*الإدارة الحديثة للبنوك التجارية* .دار التعليم الجامعي. مصر. 2018.
6. الطاهر لطرش .*تقنيات البنوك* .ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2001.
7. رشا العصار، رياس الحلبي .*النقود والبنوك* .الطبعة الأولى. دار الصفاء للنشر. عمان. 2000.
8. صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد .*النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية* .دار النهضة العربية. بيروت. لبنان. 1983.
9. عبد المطلب عبد المجيد .*النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ* .الدار الجامعية للنشر. الإسكندرية. 2003.
10. عقيل جاسم عبد الله .*النقود والبنوك* .دار ومكتبة الحامد للنشر. عمان. 1999.
11. سليمان بودياب .*اقتصاديات النقود والبنوك* .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. 1996.
12. خبابة عبد الله .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة* .دار الجامعة الجديدة. 2013.
13. أحمد رحموني .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري* . دار الكتب المصرية. 2011.
14. فتحي السيد عبده أبو سيد حمد .*الصناعات الصغيرة والمتوسطة* .مؤسسة الشباب. جامعة الإسكندرية. 2005.
15. هالة محمد لبيب عنية .*إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي* .المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2021.
16. نبيل جواد .*إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .دار النشر. بيروت. 2006.
17. عبد السلام عبد الغفور .*إدارة المشروعات الصغيرة* .دار الصفاء. 2001.

18. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان .*النقود والمصارف* .دار وائل للنشر. الطبعة الأولى. 2009.

19. الدكتور عبد الرحمن نجم المشهداني، زينة سامي العبيدي .*الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي* .الطبعة الأولى. 2020.

20. الدكتورة نغم حسين نعمة، الدكتور أحمد نوري حسن مطر. الطبعة الأولى. 2020.

21. نبيل بهوين .*الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه* .مجلة الاقتصاد الجديدة. الجزائر. 2019.

22. أحمد فاروق، محمد الزيني .*دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري* .المجلة القانونية. مصر.

ثانياً: المقالات

1. حسين جازية .*تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية* .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. 2020.

2. معيزه مسعود أمير .*واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .مجلة الاقتصاد الصناعي. 2017.

3. ساحل محمد .*واقع وآفاق التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .مجلة الاقتصاد الجديد. 2015.

4. نزيهة دلال إبراهيمي، إيمان حميدات .*تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات رأس المال المخاطر في الجزائر* .مجلة الاقتصاد الجديدة. 2022.

5. صالح صالحي .*أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري* .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، 2001.

6. سوميه شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة استطلاعية* .مجلة إليزا للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021/12/15.

7. معيزه مسعود أمير .*واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 03، 2017/06/26.

8. صالحي سلمى .*آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر* .مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، جامعة بومرداس، العدد 01، 2021/07/30.

9. على مسلم إبراهيم، إبراهيمي نزيهة دلال، حميدات إيمان .*تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات رأس المال المخاطر في الجزائر* .مجلة الاقتصاد الجديدة. المجلد 13، العدد 2. 2022.

10. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. 10-11-2021، العدد 03.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. عبد الكريم عبد اللطيف .*واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات – حالة الاقتصاد الجزائري* .دراسة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. الجزائر. 2008.

1. نادية قويقع .*إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية – حالة الجزائر* .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2001.

2. أمينة بن نوي، سسية عواوشة .*دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الاستثمار الجزائري* .أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2020/2019

3. محمد إبراهيم عبد اللاوي .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي* .جامعة تلمسان. الطبعة الأولى. 2017.

4. عبد الحكيم عمران .*إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف. مسيلة. 2006.

5. عثمان لخلف .*دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصادية* .رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية. 1990.

6. رابح خواني، رقية حساني .*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها* .الطبعة الأولى. مصر. 2000.

7. هالم سليمة .*هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر. بسكرة. 2017.

8. واضح نعيمة .*العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية* .أطروحة دكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. 2016-2017.

9. برجي شهرزاد .إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*مذكرة ماجستير. جامعة تلمسان. 2011-2012.*

10. *الطاهر هارون، فطيمة حفيظ* .إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة الأساليب في التمويل والأساليب المتبعة في الجزائر .*ملتقى دولي. جامعة حسيبة بن بوعلي. شلف. الجزائر. 2006.*

***رابعاً:** القوانين والتشريعات*

1. *قانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/23، الملغي للقوانين السابقة، منها الوثيقة 66-284 بتاريخ 1966/09/16.*

خامسا : المواقع الإلكترونية والوثائق الرسمية

1. ***القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** .*رقم 18/1. صادر من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.*
2. *نعيمة طبيشات* .معاملات وإجراءات بنكية .*مجلة علمية. 14 فيفري 2022. على الموقع :* http://money.mawdoo3.com
3. *هادي خليل* .البنوك التجارية، وظائفها: خلق الائتمان .*جامعة المنارة كلية إدارة الأعمال. الموقع الإلكتروني* http://manara.edu.sy :
4. ***التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي 2023*** .*بنك الجزائر. على الموقع :* https://www.bank-of-algeria.dz
5. ***جريدة أخبار الأسواق الأسبوعية الجزائر**، العدد 248، 15 إلى 21 نوفمبر 2006.*
6. **جريدة الخبر** .البنك الوطني خصص *70 مليار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .الجزائر . www.elkhabar.com
7.) http://dspace.univ-ouargla.dzأطروحة جامعة ورقلة(

المراجع باللغة الأجنبية :

1. CNES. *Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie*. 2002.
2. Rapport. *État de lieux secteur PME/PMI*. 2000 يوليو.
3. MID MEDI. *Bulletin d'information statistique de la PME*. N°21.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة	**02**
الفصل الأول : الأدبيات النظرية	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	07
المطلب الأول: تعريف وأنواع البنوك التجاريةوخصائصها وأهميتها	07
الفرع الأول :تعريف البنوك التجارية.	07
الفرع الثاني:أنواع البنوك التجارية:	08
الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية.	10
الفرع الرابع: أهمية البنوك التجارية	11
المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية	12
الفرع الأول: أهداف البنوك للتجارية	12
الفرع الثاني:وظائف البنوك التجارية	13
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	15
الفرع الأول : موارد البنوك التجارية	15
الفرع الثاني: استخدامات البنوك التجارية	16
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الأول: معايير وتحديد التعارف المختلفة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وأهميتها	17
الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17
الفرع الثاني: تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثاني: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها	23
الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
الفرع الثاني : العناصر المكونة للمؤسسات ص /م	24
المطلب الثالث: مجالات عمل المؤسسات ص ومتوسطة والصعوبات التي تواجهها	25
الفرع الأول: مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
الفرع الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسساتص/م	26
المبحث الثالث: تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الأول: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28

الفرع الأول :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك	28
الفرع الثاني: طبيعة علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص/ م	29
المطلب الثاني: إستراتيجية وطرق البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
الفرع الأول : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
الفرع الثاني: طرق البنوك في تمويل المؤسسات ص/م	31
المطلب الثالث: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقنياته الحديثة لتمويلها	32
الفرع الأول: النماذج الأساسية لعلاقة بالمؤسسات ص/م	32
الفرع الثاني: التقنيات الحديثة للبنوك التجارية في الدعم الماليللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
المطلب الرابع: تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشمول المالي	35
الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي و أهميته	35
الفرع الثاني: العراقيل التي تحد من الشمول المالي و أهدافه:	38
الفرع الثالث : الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مؤشراته :	40
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: الأدبيات التطبيقي	
تمهيد	45
المبحث الأول: دراسات حول الموضوع في الجزائر	46
المبحث الثاني: دراسات حول الموضوع دول أخرى	54
المبحث الثالث: مقارنة بين الدراسات	57
خلاصة الفصل الثاني	61
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي	
تمهيد	63
المبحث الأول: الوضع الحالي التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	64
المطلب الأول: خصائص النظام البنكي الجزائري وواقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	64
الفرع الأول: خصائص النظام البنكي الجزائري	64
الفرع الثاني: واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	64
المطلب الثاني: دور البنوك والهيئات المالية في تمويل المؤسسات وآفاق تمويل البنوك لهذه المؤسسات	70

لفرع الأول: دور البنوك والهيئات المالية في تمويل المؤسسات:	70
الفرع الثاني: آفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71
المبحث الثاني: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي الجزائر وتطوره	74
المطلب الأول: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	74
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	77
المبحث الثالث: آليات دعم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي الجزائر والهيئات الحكومية المدعمة لها	84
المطلب الأول: آليات دعم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	84
المطلب الثاني: هيئات أخرى لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	98
خلاصة الفصل الثالث	100
خاتمة عامة	102
قائمة المراجع	105